

العنف الجنسي

ضد النساء في لبنان

شهادات
في
الظلم

د. فيصل القاق
د. كارولين سكر



diakonia

PEOPLE CHANGING THE WORLD



التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

منظمة نسائية غير حكومية وعلمانية . تأسست منذ العام ١٩٧٦، مرجعيتها المواثيق والمعاهدات الدولية، الاعلان العالمي لحقوق الانسان. اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة. والاعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، يعمل التجمع من خلال فروع في المناطق اللبنانية كافة ومشاريعه الوطنية والاقليمية وبالتعاون مع القوى والمنظمات المدنية و الديمقراطية كافة، من أجل حماية ونشر ثقافة حقوق المرأة من ضمن حقوق الإنسان وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

المقر الرئيسي:

العدلية، تقاطع فرن الشباك، خلف وزارة الصناعة، شارع مدور، بناية دحدح، الطابق الأول.

تلفاكس: ٠٠٩٦١-١-٤٢٥٥٠٣

هاتف: ٠٠٩٦١-١-٤٢٥٥٠٤

البريد الإلكتروني: beirut@rdflwomen.org

الموقع الإلكتروني: www.rdflwomen.org

صفحة الفيسبوك: www.facebook.com/RDFLNGO

حساب التويتر: @ RDFL١



diakonia
PEOPLE CHANGING THE WORLD

تم انتاج ونشر هذا التقرير بدعم من مؤسسة دياكونيا والوكالة السويدية للتنمية الدولية، فهو ملك البرنامج وهو المسؤول الوحيد عن محتواه.

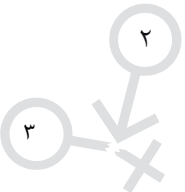


تصميم فني

رولا دليقان

الشكر

يخص المؤلف د. فيصل القاق بالشكر كل من أسهم في إنجاز الدراسة، وبصورة خاصة الباحثات المساعدات من كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت هلا علوية، زهرة بيضون، وزهرة شعيتو، ونورا صليبي، والمساعدة المطبعية والتنقيح للسيدة مريم إسماعيل، والسيدة سارين داعوق.



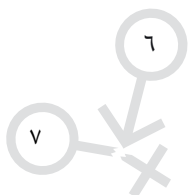
المحتويات

مقدّمة	٩
١. ملخص الدراسة.....	١٣
٢. الخلفية.....	١٧
٣. واقع العنف الجنسي	١٩
- العوامل التي تؤثر على العنف ضد المرأة.....	٢٤
- استمرار النساء في بيئة العنف الجنسي.....	٢٤
- سلوكيات الناجيات من العنف.....	٢٥
٤. منهجية البحث.....	٢٧
- خصائص العينة.....	٢٨
٥. النتائج.....	٣١
- مفهوم الضحية للعنف الجنسي.....	٣٣
- عوامل خلفية مسهلة للعنف الجنسي.....	٣٤
- آليات مواجهة العنف الجنسي.....	٣٦
- ردود الفعل تجاه الضحية.....	٤٦
- الأسرة بين مطرقة الاعتداء وسندان المجتمع أو سور الحماية والرماية.....	٤٧
- المجتمع صانع الضحايا.....	٥٠
- الآثار العميقة واضطرابات الضحية.....	٥٤
- الآثار النفسية والعبء الأثقل.....	٥٥
- الآثار الجسدية وقسوة الألم.....	٥٧
- الآثار الاجتماعية في المرأة.....	٥٨
- الآثار الاقتصادية: العنف الجنسي وقطع الأرزاق.....	٥٩
- معرفة المبحوثات بوجود الخدمات.....	٦٠
- خدمات الدعم والأمان الموعود.....	٦٠
- للجوء إلى خدمات الدعم.....	٦٣
- استراتيجية المعتدي ورقصة الفوكستروت (رقصة الثلج).....	٦٥

٦٧.....	٦. إضاءات واستنتاجات.....
٧١.....	٧. التوصيات.....
٧١.....	- على الصعيد الشخصي.....
٧١.....	- على الصعيد العائلي.....
٧٢.....	- على صعيد المؤسساتي.....
٧٢.....	- على الصعيد المجتمعي.....
٧٣.....	- على صعيد السياسات.....
٧٤.....	- عوامل مساعدة للضحية بعد التعرّض للاعتداء.....
٧٥.....	٨- المراجع.....
٨١.....	ملحق.....
	- تقرير حول آراء ومقترحات المنظمات الناشطة في مجال العنف الجنسي ضد النساء
٨١.....	في لبنان.....
٨٢.....	- منهجية وتقنيات البحث.....
٨٢.....	- مجتمع البحث.....
٨٦.....	- تقنية الاستمارة.....
٨٧.....	- نتائج البحث.....
٨٨.....	- تحديد أنواع العنف الجنسي الممارس على النساء المعنفات في لبنان.....
٨٩.....	- أسباب العنف الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات.....
٩٠.....	- الصعوبات التي تواجهها الناجيات.....
٩١.....	- إدارة الجمعيات لحالات النساء المعرضات لعنف جنسي.....
٩١.....	- الجمعيات المشاركة وبرامج عملها.....
٩٦.....	- كيفية تواصل الضحية مع الجمعيات.....
١٠٠.....	- استمرارية وخصوصية المتابعة مع الحالة.....
١٠١.....	• وجود متابعة وتوثيق.....
١٠٢.....	• المحافظة على خصوصية الحالة.....
١٠٠.....	- الصعوبات التي تواجه الجمعيات في عملها.....
١٠٤.....	- أهم الخلاصات والتوصيات.....
١٠٩.....	- الاستمارة.....

العنف الجنسي ضد النساء في لبنان

شهادات في الظل



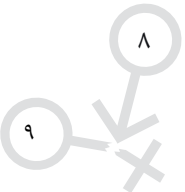
مقدمة

من المؤسف أننا لم نزل نطرح على مجتمعنا السؤال نفسه - ولو بأساليب مختلفة - سؤالاً متعلقاً بقضية جنسنا وبهويتنا كنساء، أو هو متعلق بإحقاق الحق، بفكر صريح ونداء ملحّ لامتلاك الحق في الكرامة وفي السلامة النفسية والجسدية. هذا مع يقيننا التام أنه لا حق إلا في إطار ترسيخ دولة الحق إذ تعني قبل الامتثال لدولة القانون، والتي تركز بالأساس على حقوق الإنسان ككائن عاقل، وليس على جنسه.

وعلى ذلك، فمن واجب دولة الحق حماية مواطنيها دون التمييز فيما بينهم. وهي مُلزمة أيضاً بالوفاء بالتزاماتها عن طريق اتخاذ إجراءات حمائية أو تشريع قوانين رادعة لتوفير الأمن الإنساني، أو لخلق مساحة آمنة وخالية من العنف الذي يقوم عادة على النوع الاجتماعي.

ودولة الحق، تتعهد وتلتزم - طوعاً - باحترام حقوق المرأة وحمايتها وإعمالها دون تلكؤ؛ لأن من أهم الالتزامات القانونية التي تنشأ عن انتهاكات حقوق المرأة الالتزام بكفالة مسألة تلك الانتهاكات، وقد أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة بالقول: "إن احترام سيادة القانون تلزم أن يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاع العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين الصادرة علناً والتي تُطبّق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية مع حقوق الإنسان".

هذا يعني أن القانون يجب أن يكون أداة لتنظيم العلاقات بين المواطنين، بغية الوصول إلى حقهم في الأمن والأمان؛ وأن لا يستعمل هذا الحق في بعض الأحيان - سلاحاً لانتهاك حرية المرأة وتعريض أمنها الشخصي للخطر، عبر قوانين تتساهل بمسائل العنف القائم على التمييز الجنسي، وتتناقض مع أبرز المواثيق الدولية المصادق عليها رسمياً من قبل الدولة، وذلك من خلال التدرّع الدائم بالأعراف والتقاليد والاعتبارات الطائفية، والتنصّل من المسؤولية الرسمية للدولة، ومن استحقاقات المواطنة وحقوقها الأساسية، والتنازل عن هذا الدور لرجال الدين عبر تعزيزه في إطار قانوني.



نحن إذاً في أمس الحاجة إلى آليات حمائية واضحة، خاصة بالنسبة لزماننا الحاضر، في ظل آليات حمائية واضحة، خاصة بالنسبة لزماننا الحاضر، في ظل تصاعد وتيرة الحروب والنزاعات المسلحة التي أدت إلى اتساع دائرة العنف ضد النساء، وأظهرت الاعتداءات الجنسية ضدهن، واستغلال أجسادهن من اغتصاب، وتحرش جنسي، وصدّات نفسية، وتزويج مُبكر وقسري، واعتداءات داخل الأسرة، وخطف، وإتجار، لا سيما مع استغلال النساء اللاجئات والعاملات الأجنبيات؛ حيث تظهر هذه الاعتداءات بالعلن بكل فظاظتها دون توافر روادع عملية وإجراءات تشريعية وإدارية وقانونية مانعة من ذلك؛ ومع عدم تخصيص ميزانية للتعويض عن الأضرار التي تلحق الضحايا، أو ملاحقة ومعاقبة الأفعال الشاذة ضد المرأة. ما يسمح للمرتكبين بالتعرّض لسلامة النساء وممارسة أبشع أنواع العنف ضدهن دون الخوف من أي عقاب، سواء من جانب المجتمع أم من الأسرة نفسها.

لذلك، يرى التجمّع النسائي الديمقراطي أنّ من واجبه التحرك والتصدي لظاهرة العنف الجنسي ضد النساء ومناصرة المعنّفات، وذلك عن طريق مساندتهن والوقوف بجانبهن من جهة. ومن جهة أخرى، توثيق ونشر حجم الاعتداء الممارس عليهن بهدف إشعار الرأي العام بقضيتهن، وحثّ المواطنين والمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني على التحرك معاً، وتمكين النساء الضحايا للإفصاح عن واقعهن بكل جرأة، والتمسك بحقهن، وبتطبيق العدالة للحصول على هذا الحق.

هذه الأسباب دفعتنا لإجراء دراسة ميدانية تسلط الضوء على الانتهاكات التي تطاول النساء بسبب جنسهن، من خلال فهم هذه الظاهرة، وكسر الصمت الذي يلقيها، وكذلك أيضاً من أجل خلق تراكم في مجال البحث والدراسات التي تتناول انتهاكات حقوق المرأة، ثم من أجل مساءلة مؤسّستي القانون والقضاء.

وعليه، فقد تطرّق هذا البحث إلى العنف الجنسي ضدّ النساء، من خلال تقديم وتحليل وقائع لشهادات حيّة لـ (50) سيدة عن العنف الجنسي، الذي مورس عليهن في الظل بمختلف أشكاله من طرف الأفراد ومن طرف المؤسّسات. وتأتي الأسرة (باعتبارها المؤسّسة الاجتماعية الأولى)، على رأس قائمة المؤسّسات التي يمارس فيها العنف الجنسي ضدّ النساء والفتيات. فالعنف داخل مؤسّسة الأسرة غالباً ما يتمّ السكوت عنه، ويتمّ اعتباره شأنًا خاصاً بأفراد الأسرة، ولا دخل للآخرين به. لهذا، يكون من النادر الإبلاغ عنه، ويصعب اكتشافه. وحتى في حالة الإبلاغ عنه، فكثيراً ما يكون هناك قصور في حماية الضحايا أو معاقبة الجناة.

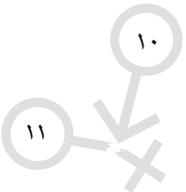
كما نرفق في هذا البحث تقريراً مفصلاً حول استطلاع رأي (أعدّه السيد عبد شحادة) حول عمل المنظمات الناشطة في مجال العنف الجنسي ضد النساء في لبنان، وأرائهنّ ومقترحاتهنّ في هذا الموضوع.

من منطلق ما سبق؛ فإنّ الكل يطرح السؤال نفسه: إلى أي مدى يُسهم القانون والقضاء في حماية النساء من العنف على أنواعه، وإلى أي مدى يمكننا تبصّر العنف وتحسّسه بموضوعية - في إطار التمييز القائم على الجنس - واعتماد سياسة تحول دون تفاقمه وانتشاره؛ بدلاً من تبني سياسة الانحياز والتطرّف والتمييز ضد النساء، أو تبرير العنف القائم على أساس الجنس بأنّه جزءٌ من الثقافة السائدة التي تشكل إجماعاً مجتمعيّاً، وتحظى بموافقة الجميع.

فمسألة العنف ضد النساء، أصبحت واحدة من التحدّيات التي تواجه العالم، وهي ليست مرتبطة بالدرجة الأولى بوعي الإنسان وقدرته على التفاعل، للتعامل مع هذه الظاهرة؛ بل إنّها مرتبطة أيضاً بتربية الأفراد وسلوكهم، وتنمية الوعي لديهم لجعلهم يحترمون القيم النافعة ومبادئ حقوق الإنسان، وأهمها المساواة بين البشر.

لذا، نقدم هذا البحث للنساء في لبنان، ونشكر كل من أسهم في هذا العمل وبالأخص د. فيصل القاق والأستاذ عبد شحادة على جهودها. كما نشكر شركاءنا «دياكونيا» على الدعم المالي والمعنوي المقدم في هذا الخصوص، ونقدم الشكر أيضاً للنساء اللواتي دفعن الثمن باهظاً، فتحية لجرأتهم على مشاركتنا واقعهنّ الشخصي، ومكنوناتهنّ، ورواية قصصهنّ المريعة التي ما برحت تكشف عن ظلم المجتمع، والإذلال والعذاب النفسي الذي مررنّ به من جراء الاعتداءات التي مورست ضدهنّ.

نائبة رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
د. كارولين سكر

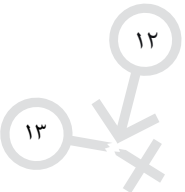


ملخص الدراسة

قدّم إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، إطار مشروع قابل للتنفيذ حول القضاء على العنف ضد المرأة وإنهاء هذا التفشي (الوباء). وما زالت واحدة من أصل ٣ نساء تعاني من بعض ممارسات العنف الجسدي والجنسي من قبل شريك حميم حتى بعد مرور ٢٠ سنة. وحسب التقديرات، فإن ٣٥% من النساء حول العالم قد شهدن، في مرحلة ما من حياتهن، عنفاً جسدياً و/أو جنسياً من قبل شريك حميم، أو تعرّضن لعنف جنسي من قبل شخص غير شريك. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات الوطنية بأن ٧٠% من النساء قد تعرّضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من جانب شريك حميم في حياتهن. ويتجسد وباء العنف في عدة أشكال، كما يكون العنف الجنسي أكثر ضرراً وتدميراً للضحية على المدى المتوسط والطويل. فقد عرّفت منظمة الصحة العالمية العنف الجنسي بأنه: «أي فعل جنسي، أو محاولة للحصول على الفعل الجنسي، والبلوغ بتعليقات غير مرغوب بها أو القيام بالإيماءات، أو غيرها من الأعمال التي تحث على النشاط الجنسي، باستخدام الإكراه من قبل أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، في أي مكان، ولا يقتصر ذلك على المنزل والعمل» [٦].

وعلى الرغم من العبء العالمي للعنف الجنسي، فإنه لا يزال هناك عدم إجماع حول تعريف العنف الجنسي وبنوده المختلفة (على سبيل المثال: درجة ولوج الأعضاء التناسلية، والإكراه، والتحرش الجنسي وأعمال عدم الاتصال)، والتي ينبغي قياسها بدقة لفهم المشكلة.

وبالنظر إلى فداحة وباء العنف وآثاره المدمّرة على الضحايا، فإن مقاربتة تطوّرت لتجعل منه قضية عالمية مركزية، بحيث بات يُعرف العنف ضد المرأة حالياً، وبشكل عام، كقضية من قضايا حقوق الإنسان، أو بكونه تحدياً للصحة العامة، وذلك في أعقاب المؤتمر الرابع للمرأة الذي عُقد في «بيجينغ» عام ١٩٩٥. وقد ركّزت البحوث الجارية في بلدان مختلفة على موضوع العنف الجنسي ضد المرأة، ولا سيما عنف الشريك الحميم، وذلك نظراً لشح المعلومات حوله وحول مدى انتشار أنواع الانتهاكات ضد النساء في العالم. فمن المسلم به أنّ المعلومات حول موضوع العنف الجنسي ضئيلة، وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد عليها، نظراً إلى التقارير غير الكافية والتي ترجع أساساً



إلى البنى الاجتماعية التي تزيد من وصمة العار، وإلقاء اللوم على الضحية بدلاً من مساعدتها؛ فتؤدي تالياً إلى منعها من البوح أو التحدث عن الموضوع ضمن دراسات بحثية، أو غير ذلك.

وعلى الصعيد المحلي، يتزايد إدراك اللبنانيين للعنف الجنسي نتيجة نشاطات المجتمع المدني. وتشير دراسات - شملت عينة من طلاب الجامعات - حول آرائهم المتعلقة بالعنف الجنسي والاعتصاب، على وجود التعنيف واستعمال أشكال القوة والتسلط لممارسة التحرش والعنف المنزلي والجنسي. ومع ذلك، يبقى الإبلاغ عن العنف الجنسي وتوثيقه شبه غائب في لبنان. لذلك فإن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها بعد مراجعتنا للأبحاث المتوافرة، وتهدف إلى إجراء مقابلات نوعية سرية مع ضحايا العنف الجنسي من مختلف مناطق وطوائف لبنان. وعليه، فقد اعتمدت منهجية الدراسة على الطريقة النوعية، (qualitative method)، لإجراء مقابلات شبه مقيّدة تطلقها أسئلة هي عبارة عن محاور متعدّدة في دليل المقابلة بغية الحصول عن معلومات وافية وهادفة تستطلع أحوال المبحوثات.

وبهدف صقل دليل المقابلة، تمّ عقد اجتماعين لمجموعة بؤرية مع اختصاصيات وخبراء في موضوع العنف ضد المرأة، حيث جرى خلالهما نقاش مفتوح حول موضوع البحث ومنهجيته والأدوات المستعملة وغيرها من القضايا ذات الصلة. وبالتالي، تهدف الدراسة الحاضرة إلى فهم الجوانب الديمغرافية للضحايا، إدراكهن للعنف الجنسي، وسائط الدعم الاجتماعي، وأساليب التكيف والمواجهة لعواقب العنف الجنسي. ولقد أظهرت الدراسة أنّ الضحايا عانين - ولا يزالن - من عدة أنواع من العنف الجنسي:

التحرش الجنسي، الاعتصاب الزوجي، الاعتداء الجنسي، الاعتصاب بشكل عام. أما المعتدون، فهم إما من أفراد الأسرة، وإما أشخاص مقربون اجتماعياً، أو غير مقربين أبداً. ولم يقتصر العنف الجنسي على فئة عمرية محددة؛ بل إنه وقع على أطفال (بعمر 6 و 8 سنوات)، وعلى مراهقين، وحتى نساء بالغات. هذا وقد بلغ البعض عن الحالات فور حدوثها، في حين التزم آخرون بالصمت لأكثر من 10 سنوات لأسباب سيتمّ ذكرها لاحقاً. ومن الجدير بالذكر، أنّه في خلال المقابلات، ذكرت بعض الضحايا بأنهنّ تعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص متعدّدين في مراحل مختلفة من حياتهنّ، كما تعدّدت مفاهيم العنف الجنسي عند المبحوثات. وعلى الرغم من إدراك الضحايا للإكراه في العمل الجنسي، ووصفهم له بأقوى النعوت، إلا أنّ بعض النساء احتارت في تحديده، فهن لا يعرفن ما إذا كان الإكراه الجنسي من الزوج اغتصاباً أو حقاً من حقوقه .

بالإضافة، إلى أنه كان هناك انطباع لدى الضحايا، بأن الفتاة هي ملومةٌ أيضاً ومتهمةٌ بدفع المهاجم للإساءة لها. وأظهرت الدراسة (من خلال العناوين المتعددة في دليل المقابلة) تنوعاً عند المبحوثات في إدراك العنف الجنسي، وأساليب مواجهته المختلفة على المستويات الشخصية والأسرية والاجتماعية، كما أنها دلت على نظرتهم إلى جمعيات الرعاية ودورها في مساعدتهم.

وبالنسبة لإدراك العنف الجنسي، تؤكد أن إدراك المبحوثات للعنف الجنسي كان واضحاً - بكل أنواعه وإيحاءاته - عند غالبية المستجوبات اللواتي أطلقن أسوأ النعوت عليه، وعلى ممارسيه أيضاً كانت صفتهم. غير أن تداخل الموروث والعادات بحياة المرأة الخاصة جعلها في حيرة من أمرها حيال تحديد فعل ممارسة الجنس مع الزوج بالإكراه (إذا كان حقاً مُعطى له بعقد الزواج - الوضعي أو المقدس - أم إنه فعل اغتصاب؟

وقد كان لافتاً في النتائج أيضاً: وعي المبحوثات للعوامل المسهّلة للعنف الجنسي، وعدم قدرتهن على تفاديها، ما يدل على ضعف إمكانيات الضحية، وقلة مهاراتها في التعامل مع الاعتداء. أما بالنسبة لآثار العنف الجنسي على المبحوثات؛ فقد تعددت تأثيرات العنف الجنسي، وتعددت الإحاطة بمخاطره على الضحايا ومن قبلهن. فأساليب الإحاطة بالعنف الجنسي وعواقبه، تحدت إلى حد كبير سلامة الضحايا وسلوكاتهن في المدى المنظور؛ فهناك من تكيّفت مع الاغتصاب الزوجي (مستعملة معتقداتها الدينية التي تُجبرها على إرضاء زوجها)، وهناك من تعاملت مع الاغتصاب باللامبالاة، وهناك من رأت مبادلة الجنس بالمال كإحاطة واقعية بالعنف الجنسي.

وعليه، يُقسّم بعض الباحثين وسائل الإحاطة إلى قسمين: إحاطة فاعلة وإحاطة غير فاعلة. وينطبق هذان النوعان من الإحاطة على الضحايا حسب تكييفهن (بطريقة جيدة أو ضعيفة)؛ على أن الضحايا اللواتي تكيفن بطريقة جيدة، اعتمدن على استراتيجيات إحاطة منها توسّل الدعم، بينما اعتمدت الأخريات (طريقة تكيف ضعيفة) أي على استراتيجيات مختلفة ومرهقة في محاولة للإحاطة بالإساءة الجنسية (محاولات انتحار، انعزال، إدمان جنسي، كحالة بعض الضحايا في الدراسة). ومن المؤكّد أن قساوة التجربة تسهم في تحديد استراتيجية الإحاطة، فالضحايا اللواتي تعرضن لتجربة قاسية (تكرار الاغتصاب من قبل الأب أو النسيب)، ولم يقدرن على التكيف - أو الإحاطة بشكل إيجابي لجهة ممارسة الصمت، والانصياع لرغبات للمعتدي؛ عانين من عواقب سيئة وخطيرة منها: إدمان جنسي، انعزال، وكره الذات. ومن ناحية أخرى، وبخلاف تجارب

العديدات من اللواتي تمّت مقابلاتهنّ، تمكّنت ضحيتان من رؤية بعض النواحي الإيجابية في تجربتهن. كذلك تتأثر الإحاطة بعواقب العنف الجنسي بتكرار العنف والفترة الزمنية للتكرار، ففي تجارب العنف الجنسي العابر، كان للضحايا قدرة أكبر على الإحاطة والتكيف الإيجابي مقارنة مع استمرار العنف وتكراره، (كحالة بعض النساء في الدراسة). عموماً، تشير النتائج إلى أن استعمال استراتيجيات ضعيفة أو سلبية (التفادي - الانعزال)، يزيد من العواقب النفسية السيئة على المدى الطويل، الأمر الذي يجب أن يُبحث ويُؤخذ بعين الاعتبار عند مناقشة التدخلات الفاعلة لمساعدة الناجيات. وفي هذا المقام، يحضر دور الدعم الاجتماعي الذي تقدّمه العائلات أو الجمعيات الأهلية المعنية بهذا الشأن، لكن فاعلية هذا الدعم تتأثر بقدرة الضحية على الإفصاح ساعيةً للدعم الاجتماعي، كما تعتمد على إدراكها بأن المجتمع متحيز ضد المرأة، ومنغلق تجاه الإساءة الجنسية إليها، خصوصاً إذا حصلت من قبل فرد من أفراد العائلة، كما هي في حالة الدراسة.

هذا، وتلعب الخلفية الدينية أو المحافظة أحياناً دوراً حامياً للضحية من عواقب العنف الجنسي. كما أظهرت بعض الضحايا خلال المقابلات منسوبةً عالياً من التربية المحافظة (التدين، الحرص على العائلة وعلى الأسرة)، ما أسهم في امتصاص التأثير الحاصل من الاغتصاب وفي حماية الضحية لاحقاً من عواقب أكثر خطورة (انتحار أو انعزال). فالى جانب التدين، تبرز القيم المجتمعية والثقافية حول «واجبات الزوجة» و«الأم الصالحة» التي تمنع الضحية من مغادرة أسرتها هرباً من التعنيف والاغتصاب، كما ظهر في الدراسة في موقف الأهل والخالة والأم حول ضرورة انصياع المرأة وسكوتهها حرصاً على سمعة العائلة، وعلى أولادها، وأسباب عيشها (المأكل والملبس). هنا، يبرز التناقض حول القيم التي «تبرّر» أفعال الجاني تجاه من يجب أن تكون محمية من قبل أهلها من التعنيف والقهر، ويعكس ذلك تسلط الفضاء العام على الفضاء الخاص للمرأة، وسيطرة العادات والتقاليد على مقدرات المرأة وإمكاناتها. لقد أكد كل ما سبق ما ورد على لسان الضحايا عن ردة فعل المجتمع، التي «لا ترحم» و«ذكورية» المجتمع الذي يلوم الضحية دائماً، ما أضعف إيمان النساء بدعمهنّ، خصوصاً أولئك اللواتي تكلمن عن تجاربهن.

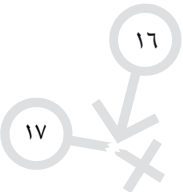
وبناءً على المشاركات التي قدّمتها الضحايا حول تجاربهنّ، وتعامل عائلاتهنّ والمجتمع معهنّ، والآثار المترتبة عليهنّ، بدا أنّ في توصياتهنّ تشديداً واضحاً على أهمية الإجراءات الوقائية المقترحة من الضحايا أنفسهنّ، وقد ارتكزت هذه التوصيات على التطرّق إلى العوامل التي تسهم في الحدّ أو الوقاية من العنف الجنسي، بالإضافة إلى عوامل وتدخلات قانونية وإجرائية وخدماتية من شأنها أن تساعد الضحية في تخطّي تداعيات الاعتداء.

الخلفية

لا يحتاج المرء للاطلاع على أبحاث ودراسات ليتيقن من انتشار ظاهرة العنف ضد النساء في لبنان، فوسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وكلام الناس جميعها كقيلة بإخباره عن الواقع المخجل إزاء نساء يُقتلن ويُعنفن يومياً دون أن يرف جفن لمجتمعنا أو عائلاتنا، ويكاد يصبح الخبر أن يصبح عادياً في يومياتنا. وكذلك تنبئ المشاهدات والانطباعات والإجراءات في الشارع، وأمكنة العمل والمدارس والجامعات، أن العنف ضد النساء باد بأشكال وعوارض متعددة: من التحرش إلى الاستغلال، إلى التعنيف، إلى الاعتداء وغيره. وتتكرر قصص وفصول التعنيف أيضاً على مسامع الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية أحياناً داخل جدران العيادات؛ حيث شهادات النساء المعنّفات ظاهرة في كلامهن - وعلى أجسادهن - وحيث وقت الطبيب أو مهاراته في مقارنة عواقب العنف تبقى محدودة. فالحمل غير المرغوب فيه، وإكراه الزوجة من قبل زوجها على ممارسة الجنس، وتزويج القاصرات، ومنع استعمال وسائل تنظيم الأسرة، أو حتى تفضيل المواليد الذكور، كلّها أشكال مقبّية من العنف الواقع على المرأة والحاضر في العيادات. أما فيما يتعلق ببعض الإحصائيات، فتشير ملفات النيابة العامة إلى حصول أكثر من ١٣٠٠ حالة اعتداء على النساء في لبنان [١]. كما أظهرت دراسة على عينة من ٣٠٠ امرأة في عام ٢٠٠٨ منشورة في الموقع عينه أن نسبة اللواتي يخضعن للعنف الكلامي هي ٨٧٪، كما يتعرض ٦٨٪ من النساء المذكورات للعنف الجسدي، الذي يتمثل بالضرب بالأيدي والأرجل، أو حتى باستعمال أدوات التعذيب. أما بالنسبة إلى النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي ضمن إطار الزواج، فتشير مداخلة لـ د. شعراني إلى أن ٥٥٪ يتعرضن للهجر أو للاستبدال بعلاقات خارجية، أو إلى شذوذ في الممارسة الجنسية. [١]

وعلى الرغم من سيادة ثقافة الصمت والتكتم في مواجهة العنف (لأسباب تتعلق بالعائلة والبيئة والمجتمع وتقاليد)، يبرز الدور اللافت للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية في تبني الموضوع، وإعداد المقاربات القانونية والسياسية والإعلامية اللازمة.

فقد شكّل مشروع القانون المقدم من جمعية "كفى" والتحالف الوطني "لتشريع حماية النساء



من العنف الأسري" تتويجاً لمسار طويل من النضال في موضوع العنف (الأسري وتحديداً: الاعتصاب الزوجي) ، بعد توثيق آلاف الشكاوى من نساء يعنفن ويعتصبن، وبعد متابعتهن قانونياً ونفسياً.

والمشروع المقدم - الذي أنتج قانوناً - يحمي أفراد الأسرة من العنف، وهو بالأساس خاص بالنساء، لأنه قائم على اعتبار أن القوانين المدنية والأحوال الشخصية تعطي امتيازات عدة للرجل؛ وبالتالي، يجب أن يكون هنالك قانون خاص بهنّ كنساء بهدف إعادة بعض التوازن إلى العلاقة غير المتساوية أصلاً بين المرأة والرجل، خاصة في كنف العائلة.

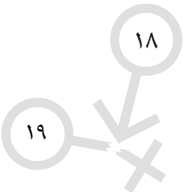
كما يهدف القانون المذكور أيضاً إلى وضع حد للعنف: القائم على النوع الاجتماعي ومنع انتشاره، مع التركيز على ضرورة حماية المرأة من العنف الممارس ضدها، وهناك أيضاً مشاريع أخرى تتوجّه للرجال بنشاطات للتوعية حول العنف والحدّ منه، و«التأهيل» لبعض ممارسي العنف من منطلق أن العقاب وحده لا يغيّر سلوك المعتف. وهناك أيضاً أنشطة تتوجّه لمقدمي الرعاية الصحية لتحسين مهاراتهم في تقصي العنف، ومعالجة عواقبه طبيياً عندما تقضي الحاجة. وبالفعل، تمّ القيام بورش عمل عديدة مع أطباء أمراض النساء والتوليد حول التدبير العيادي لضحايا العنف [٢]، وذلك بالتعاون فيما بين الجمعية اللبنانية للتوليد والأمراض النسائية، وصندوق الأمم المتحدة.

واقع العنف الجنسي

قدم إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، إطار مشروع قابل للتنفيذ حول القضاء على العنف ضد المرأة وإنهاء هذا التفشي/الوباء. ولأن ما زالت واحدة من أصل ٣ نساء تعاني من بعض ممارسات العنف الجسدي والجنسي من قبل شريك حميم، حتى بعد مرور ٢٠ سنة. وحسب التقديرات، فإن ٣٥٪ من النساء حول العالم قد شهدن - في مرحلة ما من حياتهن - عنف جسدي و/أو جنس من قبل شريك حميم، أو عنفاً جنسياً من قبل شخص غير شريك. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات الوطنية إلى أن ٧٠٪ من النساء قد تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من جانب شريك حميم في حياتهن [٣].

ففي عام ٢٠١٢، أجريت دراسة (في نيودلهي) بيّنت أنه بعد أن تعرضت ٩٢٪ من النساء في حياتهن لشكل من أشكال العنف الجنسي في الأماكن العامة، فإن ٨٨٪ منهن قد تعرضن للتحرش الجنسي اللفظي (بما في ذلك تعليقات ذات طابع جنسي غير مرحب بها، صفيح، شيق، أو حركات بذيئة) [٤]. وقد تزوجت أكثر من ٧٠٠ مليون امرأة في جميع أنحاء العالم في مرحلة الطفولة (أقل من ١٨ سنة من العمر)، بمعدل واحدة من أصل ٣، أي أن نحو ٢٥٠ مليون منهن تزوجن قبل بلوغهن سن الـ ١٥. وغالباً ما تكون الأقران اليافعة غير قادرة على التفاوض بفعالية حول الجنس الآمن، ما يجعل النساء المقترنات عرضة للحمل المبكر، وكذلك يصبحن عرضة للأمراض المنتقلة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية [٥].

هذا، يتجسد وباء العنف في عدة أشكال، ويكون العنف الجنسي أكثر ضرراً وتدميراً للضحية على المدى المتوسط والطويل. فقد عرّفت منظمة الصحة العالمية العنف الجنسي بأنه: «أي فعل جنسي، أو محاولة للحصول على الفعل الجنسي، والبوح بتعليقات غير مرغوب بها، أو القيام بالإيماءات، أو غيرها من الأعمال التي تحدث على النشاط الجنسي: باستخدام الإكراه من قبل أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية - في أي مكان - ولا يقتصر ذلك على المنزل والعمل» [٦].



وعلى الرغم من العبء العالمي للعنف الجنسي، لم نجد حتى الآن إجماعاً حول تعريف العنف الجنسي وينوده المختلفة (على سبيل المثال: درجة ولوج الأعضاء التناسلية، والإكراه، والتحرش الجنسي وأعمال عدم الاتصال) ، والتي ينبغي قياسها بدقة لفهم المشكلة.

وقد طرأت الكثير من التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تتطلب مراجعة دقيقة حول التعريفات الموجودة عن العنف الجنسي، والتي تؤثر على نظام جمع البيانات والوقاية المقترحة. ولقد تمّ التعرف على أساليب لممارسة العنف الجنسي منها (مثلاً) : استخدام الكحول والمخدرات، وأساليب أخرى تعنى باستخدام القوة لممارسة العنف الجسدي.

إضافة إلى ذلك، يبقى الجدل مستمراً حول كيفية التمييز بين بعض العلاقات مع الضحية، وخاصة بين الشركاء الحميمين وقضية «اغتصاب المواعدة» (date rape) . ذلك أنّ مصطلح «المواعدة» على سبيل المثال، يمكن أن يشير إلى مجموعة واسعة من العلاقات، بما في ذلك علاقة مع شريك حميم أو أحد المعارف. هنا أيضاً، يتطلب موضوع «اغتصاب المواعدة» فهماً دقيقاً لتحديد الفعل الجرمي لنوايا «المعتدي» ولسياق العمل الجنسي.

وفيما يتعلق بـ«الفعل الجنسي الكامل»: فقد أثّرت تساؤلات حول أهمية من قام بدور الضحية والجاني (أي الذين قاموا بالفعل). وأخيراً، ومع التطور السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات؛ فقد تمّ تسليط الضوء على العلاقات الحاصلة عبر الإنترنت، والتي ما زال تأثيرها على تجارب ضحايا العنف غير واضح في ظل التغييرات الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة في مراقبة العنف الجنسي. (مركز مكافحة الأمراض [7]. لقد أدت هذه الأسئلة (وغيرها) لتعريف العنف الجنسي بشكل مغاير حالياً من قبل مركز مكافحة الأمراض.

فالعنف الجنسي، هو: كل فعل جنسي ارتكبه (أو حاول القيام به) شخص آخر دون موافقة الضحية المطلقة، أو هو الفعل الذي تم ضد شخص لا يقوى على الموافقة أو الرفض. وهو يشمل إخضاع الضحية من قبل الجاني (أو غيره)، بواسطة القوة، أو عن طريق تعاطي الكحول / أو المخدرات، إخضاعاً غير جسدي أو غير مرغوب به، ينتج عنه لمس جنسي متعمد، وتواصل من دون احتكاك ذي طابع جنسي. كما يحدث العنف الجنسي أيضاً عندما يجبر أو يضغط الجاني على الضحية للقيام بالممارسات الجنسية مع طرف ثالث. وقد شرحت وفصّلت دراسات البحث في تاريخ العنف الجنسي، تطوّر هذا العبء وأثاره على المجتمع والأفراد، وأجمعت على أنّ العنف الجنسي هو شكل من أشكال العنف الذي ترسّخ على مدى عقود مضت، ولا يزال

مستمراً داخل مجتمعنا في عدة أشكال [٨]. هذا، وتلعب الهياكل الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً في زيادة الألم الناتج عن الفعل الحقيقي للعنف الجنسي، وذلك من خلال وضع اللوم على الضحية، ما يخلق وصمة عار اجتماعية، ويؤدي بالنتيجة إلى تقصير في الإبلاغ عن هذا النوع من العنف [٩]. إضافة إلى ذلك، تتلقى الناجيات اللواتي يفصحن عن تجربتهن المؤلمة بغية تلقي الدعم، ردود فعل مهينة: كاللوم، والدلّ، والعار من أصدقاء وأفراد العائلة، وضباط الشرطة والمحامين والأطباء داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي بهنّ إلى مزيد من المعاناة، وهي الحالات المشار إليها بـ «الاعتصاب الثانوي أو الإيذاء» [٩].

ونؤكد في هذا السياق أنه لا يحدث شر الاعتداء الجنسي بمعزل عن شرور أخرى، بل يتعداه إلى عنف جسدي نفسي وعاطفي وغيرها من سلوكيات التحكم والإخضاع [٦، ١٠]، حيث تتفاعل كل هذه الأشكال من العنف الذي يكون تحت مظلة كبيرة من العنف مصدره الجنس الآخر، وضحاياه عدد كبير من النساء ينهزمنّ يومياً في أحضان الشريك الحميم [٦، ١٠]. وقد أفادت النساء اللواتي يبلغن عن الاعتداء الجنسي - من قبل الشركاء - بأنهنّ أجبرنّ على فعل الجنس قسراً. وعلى سبيل المثال: بين النساء اللواتي تعرّضن للعنف الجسدي من قبل شريك حميم في الولايات المتحدة الأميركية، قامت حوالي ٤٠ أو ٥٠ بالمئة منهنّ (فقط) بالإبلاغ عن تعرضهنّ لاعتداء جنسي [١٠].

ولا تقتصر الأفعال الجنسية التي تظهر العنف الجنسي على الاعتصاب فقط، بل يمكن أن تشمل: تشويه الأعضاء التناسلية عند المرأة، والزواج القسري عند الفتيات وغيرها من أمور أخرى، كما يمكنها أن تحدث في أي مكان، بما في ذلك مناطق الحرب وفي حالات الطوارئ، مثل: الهجرة القسرية، ومخيمات اللاجئين، وعند الأزواج الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية، وغيرها [١٠، ١١]. ففي حالات النزاعات والنزوح، تكون النساء أكثر عرضة لخطر التعرض للاغتصاب والاستغلال الجنسي من قبل رجال مسلحين، أو شركاء غير حميمين، أو أحياناً مقدّمي الخدمات [١٠، ١٣].

وغالياً، لا تمر تجربة ومرارة العنف الجنسي دون عواقب؛ فالعنف الجنسي مدّمر لصحة الإنسان، ويؤدي إلى عدد من العواقب الصحية والجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل عند

الضحية، كما يتضمّن وقوع مخاطر عدة مثل: خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، واضطراب ما بعد الصدمة، الإصابات الجسدية، والحمل غير المرغوب فيه، والآلام في البطن، وآلام الحوض المزمنة، والسلوكيات الصحية السلبية مثل التدخين وغيرها [١٠، ١٤].

وبالنظر إلى فداحة وبياء العنف - وأثاره المدمرة على الضحايا - فإنّ مقاربتة تطوّرت لتجعل منه قضية عالمية مركزية؛ إذ يعرف العنف ضد المرأة حالياً، وبشكل عام، كقضية من قضايا حقوق الإنسان أو بكونه تحدياً للصحة العامة، وذلك في أعقاب المؤتمر الرابع للمرأة (الذي عقد في العاصمة الصينية بجينغ عام ١٩٩٥) [١٥].

وقد ركّزت البحوث الجارية في بلدان مختلفة على موضوع العنف الجنسي ضد المرأة، ولا سيما عنف الشريك الحميم، وما ذلك إلاّ لشخّ المعلومات حوله، وحول مدى انتشار أنواع الانتهاكات ضد النساء في العالم [١٥]. ومن المسلّم به في هذا المجال أنّ المعلومات حول موضوع العنف الجنسي ضئيلة ولا يمكن الاعتماد عليها، نظراً إلى عدد التقارير غير الكافي والذي يرجع أساساً إلى البنى الاجتماعية التي تزيد من وصمة العار، وإلقاء اللوم على الضحية بدلاً من مساعدتها؛ وتمنعها بالتالي من البوح أو التحدث عن الموضوع ضمن دراسات بحثية أو غير ذلك [٨، ٩، ١٥، ١٦].

وبالعودة إلى ما قبل عام ١٩٩٩، أظهرت مراجعة حوالي ٥٠ دراسة سكانية لـ ٣٥ دولة، أنّ نسبة ١٠ إلى ٥٠٪ من النساء قد تعرّضن للاستغلال الجنسي من قبل شركاء حميمين [١٥]. وفي دراسة أخرى ذات صلة، (في ١٠ بلدان)، تبيّن أنّ نسبة حالات الاعتداء الجنسي التي تتعرّض لها النساء من قبل شركائهنّ تتراوح بين ٦٪ لدول مثل: صربيا ومونتينيغرو واليابان، إلى ٥٩٪ لأثيوبيا وعدد كبير من البلدان، والتي تتراوح معدّلات الاعتداء الجنسي فيها بين ١٥ إلى ٥٠٪ [٦]. علاوة على ذلك، ذكرت ٤٦٪ من النساء - في إثيوبيا وبنغلادش - بأنهنّ أرغمن جسدياً على ممارسة الجنس مع أزواجهنّ بغير رغبتهنّ [٦]. وفي زيمبابواي، ذكرت ٢٦٪ من النساء بأنهنّ أُجبرن على ممارسة الجنس رغماً عنهنّ من قبل أزواجهنّ [١٦]. أما بالنسبة إلى سلوكيات الرجال، فقد بيّنت دراسة وصفية أخرى (على ١٣٦٨ رجلاً في جنوب إفريقيا)، أنّ ٧٪ منهم مارسوا العنف الجنسي ضد الشريك الحميم [١٧].

ماذا عن منطقة الشرق الأوسط؟ في منطقة الشرق الأوسط - وخاصة في لبنان - تواجه دراسات العنف الجنسي صعوبة في تحديد مدى معدل انتشار العنف الجنسي، وذلك نظراً إلى

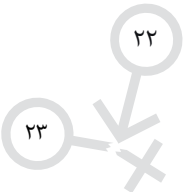
العلاقة الملتبسة والسرية والخاصة بين الفرد وجنسانيته والمجتمع. يعود ذلك إلى الحساسية الثقافية والدينية التي تؤدي إلى غياب التوازن في العلاقة الجنسية بين الطرفين، وعدم التواصل حول المسائل المتعلقة بالجنس، ناهيك عن التعتيم عليها في معظم الحالات. أضف إلى ما سبق، قلة التقارير المقدّمة من قبل الضحايا بسبب الخوف من التعرض للوصم، وغياب الحماية القانونية والدعم الاجتماعي في أغلب الأحيان [١٨].

كما يسود اعتقاد في بعض المجتمعات أنّ فعل الاغتصاب يقوم به شخص غريب عن الضحية [١٧] ، ولكن بيّنت دراسة حديثة (أجرها أبراهامز وآخرون عام ٢٠١٤ عن ضحايا العنف الجنسي)، أنّ ٧٠٪ منهنّ فقط كنّ مع غير الشريك.

ويظهر البحث أنّ مرتكبي العنف الجنسي هم أشخاص مقرّبين جداً للضحية ومن بينهم الشركاء الحميمين، والآباء والذكور من الأسرة أو من الجيران [١٩]. كما ويشمل الرجال المسلّحين والمعلّمين الذين هم غير مقرّبين من الضحية، والرجال في مواقع النّفوذ، وأفراد العصابات [٦، ١٦].

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن الاغتصاب من قبل عصابات من الرجال في بعض الدول وخاصة جنوب إفريقيا، وبعض أجزاء من الولايات المتّحدة الأميركيّة، وبابوا غينيا الجديدة [١٦]. وبالإضافة إلى ذلك، يظهر تقرير منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٥) أنّ بين ١٠ و١٢٪ من حالات الاغتصاب من قبل شخص غير الشريك هي شائعة في تنزانيا وبيرو وساموا، وتبلّغ أثيوبيا وبنغلاديش عن حالات نسبتها أقل من ١٪ [٦]. وأفادت دراسة أخرى أجريت على اللاجئيين السوريين في لبنان بأنّ ٣٠٪ من العنف الجنسي حصل من قبل رجال مسلّحين [١٣].

يتبيّن من السرد أعلاه، أنّ المقاربة والتعاطي مع العنف الجنسي ومسبباته ونتائجه ومنعه مسألة معقدة ودقيقة تستوجب إحاطة مهنية وعلمية بالعوامل التي تؤثر على العنف ضد المرأة، والعوامل المحدّدة للعنف الجنسي بين النساء، إضافة إلى أساليب الإحاطة والتكيف المستخدمة من قبل الضحايا.



العوامل التي تؤثر على العنف ضد المرأة

كل النساء معرضات لخطر العنف الجنسي بغض النظر عن أوضاعهن المادية أو مستواهن الثقافي [٢٠]. هناك عدد من العوامل المرتبطة بالمستويات الأسرية الفردية والمجتمعات المحلية مسؤولة عن هذا النوع من العنف [٢٠].

إن عوامل مثل الزواج المبكر والمدبر، والأعراف التي تميز المرأة عن الرجل، وغياب الأنظمة الداعمة بما فيها الدعم القانوني في المجتمع، ونقص المعرفة حول الحقوق الجنسية والإنجابية، وتبعية الزوجة للزوج فيما يختص في الدعم المادي، تضع النساء في خطر متزايد للعنف الجنسي في العلاقة الزوجية [٢٠، ٢١] بالإضافة إلى سلوكيات الرجال جراء تناول الكحول وتعاطي المخدرات وانخفاض مستوى التعليم، وتعدد الشركاء، وكذلك حمل فيروس نقص المناعة وتأثيره الكبير، وارتباطه بالعنف الجنسي لدى الرجل حسب دراسات شتى [١٢، ١٧، ٢٠].

استمرار النساء في بيئة العنف الجنسي

يبقى عدد كبير من النساء المتزوجات في إطار علاقات يفتك فيها العنف الجنسي نتيجة لعدد من العوامل المؤثرة بدءاً من الفرد والأسرة والثقافة، وانتهاءً بالأعراف والتقاليد على الرغم من العواقب الصحية الناجمة عن العنف الجنسي [٢١].

ففي دراسة نوعية، ذكرت النساء أنهم بقيت في ظل علاقة زوجية سيئة من أجل حماية أبنائهم لأنهم لم تكن متأكدات ما قد يحصل لأطفالهن على أيدي الرجل المسيء بمجرد مغادرتهم [٦، ٢٢]. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أن تربيتهم وتقاليد ثقافتهم تعزز هيمنة الرجل على المرأة، وتمنع المرأة من العيش في منزل أبويها، بحيث إنها حين تتزوج لا يمكنها العودة إليه [٦، ٢٢].

وفي مجتمعات أكثر تقليدية، لا يسمح للمرأة مناقشة المشاكل الزوجية مع الآخرين ما يجعلهن أسرى لمفاعيل هذه المشاكل [٢٢]. وتعتمد الكثير من النساء على وضع أزواجهن المادي ليحصلن على الدعم الاقتصادي، ما يجعلهن عرضة للابتزاز والتعنيف، ويجبرهن على السكوت مقابل ذلك [٢١].

سلوكات الناجيات من العنف

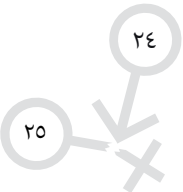
تتعدد سلوكيات الناجيات من العنف الجنسي، وتتخذ أشكالاً مختلفة. فهناك من الناجيات من لجأ إلى التدين والتمسك بالقيم الروحية نظراً لارتباطها بمفهوم قدسية الزواج والحب عندهنّ، ولرعايتها لسلوكهنّ داخل العلاقة الزوجية [١٤، ٢٣]. وفي دراستهم، وجد براينت وآخرون [١٤] أنّ بين النّاجيات من النساء الأميركيّات من أصول إفريقية من لجأن إلى الروحانية والتديّن لكي يشعرن ببعض الراحة حول تجربتهنّ. وقد سعت ناجيات أخريات من العنف الجنسي أيضاً للرعاية والدعم الاجتماعي من الأصدقاء والأسرة ورجال الدين للإحاطة بعواقب العنف واستمراره [٦، ١٤، ٢٠].

وهناك بالمقابل سلوكات أخرى مختلفة، فقد أظهرت دراسات أخرى، قيام النساء بالردّ بالمثل مقابل السلوكات المسيئة للزوج، وذلك بالدّفاع عن النفس من خلال القتال الجسدي، ودفع الأزواج لاحترام حقوقهنّ، وترك المنزل مؤقتاً أو بشكل دائم، وإخبار الآخرين وطلب المساعدة من أشخاص نافذين وأقارب ومؤسسات الدعم الاجتماعي [٦، ٢٠، ٢١].

وفي أحيان أخرى، قامت النساء بافتعال الأصوات والصراخ طلباً للمساعدة، حتى أنّ بعضهنّ من المتزوجات أيقظنّ أولادهنّ من النّوم، أو لجأنّ إلى النّوم المنفصل والتّداعي بالمرض، أو إخبار أزواجهنّ بأنهنّ في فترة الحيض [٢٠].

يعكس ما ذكر أعلاه واقع الحال عن انتشار وباء العنف وبأشكال مختلفة، وعن آثاره المتعددة وكيفية التعاطي معه بحسب الدول وقوانينها والمجتمعات وتركيباتها التقليدية والثقافية. لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للبنان لجهة العنف الجنسي المتغلغل في ثنايا هياكله المجتمعية.

بالأساس، لا يزال لبنان يفتقر إلى بيانات دقيقة عن معدلات انتشار العنف الجنسي والغبن اللاحق بضحاياه في ضوء المركبات المتعدّدة التي تجعل الموضوع من المحرمات غير القابلة للتداول والنقاش. كما وأنّ الجانب الفضائحي الاجتماعي والعائلي والعواقب الجنائية المرتقبة تسهم في كبت مسألة العنف الجنسي وإخفائها. مع ذلك، تستمر الجهود الجماعية من خلال



المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية الرائدة من أجل تجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيه العنف الجنسي وتشعباته (تحديد سن الزواج، الاغتصاب الزوجي، إلغاء المواد المتعلقة بتزويج الضحية للمغتصب، حماية النساء من العنف الأسري).

تجدد الإشارة هنا، إلى توجه لدى مجلس النواب اللبناني (من خلال لجنة الإدارة والعدل) إلى إلغاء المادة ٥٢٢، والتي تُسقط العقوبة عن المغتصب في حال تزوج ضحيته. كما ويتكثف النقاش حول المادتين ٥٠٥ و٥١٦ لتشديد العقوبة لكل من اغتصب قاصراً دون الخامسة عشر من عمره، وبين الخامسة عشر والثامنة عشر من العمر.

يتزايد إدراك اللبنانيين للعنف الجنسي نتيجة نشاطات المجتمع المدني. ففي دراسة لبنانية شملت عينة من طلاب الجامعات حول آرائهم المتعلقة بالعنف الجنسي والاغتصاب، أكدوا جميعهم على وجود التعنيف واستعمال مختلف أشكال القوة والتسلط لممارسة التحرش والعنف الجنسي [٢٤]، وفي دراسة أخرى، شملت ١٤١٨ امرأة يترددن على العيادات في لبنان، تبين وجود ٣٥٪ من العنف المنزلي على شكل عنف شفوي وجسدي [٢٦]. مع ذلك، يبقى الإبلاغ عن العنف الجنسي وتوثيقه شبه غائب في لبنان.

هذه الدراسة التي نحن بصدها، هي الأولى من نوعها بعد مراجعتنا للأبحاث المتوافرة، تهدف إلى إجراء مقابلات نوعية سرية مع ضحايا العنف الجنسي في لبنان. كما وتهدف إلى درس الجوانب الديمغرافية للضحايا، إدراكهن للعنف الجنسي، وسائط الدعم الاجتماعي وأساليب التكيف والمواجهة لعواقب العنف الجنسي.

منهجية البحث

اعتمدت منهجية الدراسة على الطريقة النوعية، (qualitative method)، لإجراء مقابلات شبه مقيدة تطلقها أسئلة عبارة عن محاور متعددة في دليل المقابلة بغية الحصول عن معلومات وافية وهادفة تستطلع أحوال المبحوثات. ويهدف صقل دليل المقابلة، تمّ عقد اجتماعين لمجموعة بؤرية مع اختصاصيات وخبراء في موضوع العنف ضد المرأة جرى خلالهما نقاش مفتوح حول موضوع البحث ومنهجيته، والأدوات المستعملة، وغيره من القضايا ذات الصلة. تم توثيق الملاحظات والاقتراحات التي تم توليدها من النقاش، واستعمالها لدعم أدوات منهجية البحث. وقد جرت العادة عند الباحثين أن يعتمدوا الطريقة النوعية عند إجراء بحوث معمّقة حول قضايا مشابهة. تسمح هذه الطريقة باستكشاف مجالات المستجوب بعمق وبالتفصيل دون التقيد بأسئلة محدّدة مع إمكانية الباحث إعادة تصويب أو ترشيد المقابلة عند اللزوم. إنّ المعلومات المولدة من الطريقة النوعية تأتي من معاناة وخبرة إنسانية أهم وأقوى بكثير من الطريقة الكمية، قد لا تكون كافية للتعميم لكنها قابلة لنقلها إلى وضعية أخرى. عادة ما تعطي المعلومات هنا الباحث فكرة واضحة ورواية صادقة عن ما يمكن توقعه في مجال البحث.

شمل مجتمع البحث ٤٩ امرأة تم اختيارهن عن طريق التجمع النسائي الديمقراطي، وهي عينة ملائمة للدراسة، تأتي من مناطق جغرافية مختلفة (البقاع، الشمال، بيروت، وجبل لبنان) وانتماءات طائفية متنوعة، غير ممثلة لأي فئة اجتماعية معتمدة في العلوم الاجتماعية. هم وجدوا في مجمع البحث بحكم علاقة التجمع النسائي الديمقراطي بقضايا النساء وتواجده في مختلف المناطق اللبنانية من خلال مراكز الاستماع والدعم النفسي والاجتماعي الذي يقدمه للنساء، وقد وافقن- لدى الاتصال بهن- على الاشتراك في البحث. ولا يضير غياب عشوائية البحث أو عدم تمثليته، قيمة البحث هذا، لأن هناك حاجة لمثل هذه الأبحاث، ولأنّ حجم العينة دال. كما وتسمح نتائجه بالحصول على إجابات ولو جزئية، وصوغ فرضيات تساعد على مقارنة المسألة المطروحة علينا بمعرفة متنورة أكثر مقارنة بالمقاربات الشائعة والمتداولة والتي لا يمكن الركون إلى صدقيتها «بسبب اليقين المريب المسبغ عليها. هذا اليقين الكاذب الذي يشوّه المعرفة ذات الصلة بالنساء وبشؤونهن، في أحيان كثيرة» (العنف الأسري- الرجال يتكلمون).

تم إجراء المقابلات مع المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي في مراحل مختلفة من حياتهن: مرحلة الطفولة والمراهقة والحياة الزوجية.

وتراوحت أعمارهن بين ١٦ و٥٥ عاماً. أجريت المقابلات بشكل فردي في أمكنة خاصة اختارها التجمع حفاظاً على سلامة المبحوثات، من قبل ست باحثات (مساعداً اجتماعيات) تم تدريبهن على المقابلات، وتجربة كيفية إجرائها مع مراجعة لاحقة، وإعادة تصميم أدوات البحث بحسب نتائج التدريب الذي تم تحت إشراف د. كارولين سكر.

خصائص العينة

المبحوثات هنّ نساء تعرضن للعنف الجنسي في مراحل مختلفة من حياتهن: مرحلة الطفولة والمراهقة والحياة الزوجية. وتراوحت أعمار هؤلاء الضحايا بين ١٦ و٥٥ عاماً، منهن المتزوجات وغير المتزوجات، ومنهن المطلقات أو اللواتي قد تقدمن بطلب للحصول على الطلاق. القليل منهن في مرحلة الخطوبة، أو منفصلات، أو يعشن مع رجل بالمساكنة.

عاش معظم هؤلاء النساء مرحلة الزواج لأقل من ١٠ سنوات، كما تزوجت اثنتين منهن لبضعة أشهر فقط. وبلغ مستوى التعليم لهؤلاء الضحايا المراحل الابتدائية والثانوية، والجامعية. توصلت أكثر الضحايا إلى المرحلة الجامعية وحملت إحداهن درجة الماجستير. حازت الأقلية على تعليم مهني كالتمريض، فن الماكياج، والسكرتاريا، بالإضافة إلى دورات تدريبية في استعمال الكمبيوتر.

وعلى الرغم من المستوى العلمي الجيد الذي حصلن عليه، لم يتم توظيف نصف النساء اللواتي تمت مقابلتهن (أي ٢٧ امرأة). عملت النساء اللواتي تم توظيفهن في وظائف مختلفة، مثل: تنظيف المنازل، والتدريس في المدارس، والعمل في مراكز الرعاية الصحية، والصيديات، ودور الحضانة، وصالونات التجميل، ومتاجر لبيع الملابس، ومصانع الحلويات. ونعمت أربع نساء فقط بالاستقلالية في وظائفهن: دارت إحداهن سوبر ماركت خاص، وعملت واحدة أخرى في صناعة الأشغال اليدوية في المنزل، وعملت أخرى في فن التجميل، وأخرى باعت محارم ورقية في الشوارع. تراوح دخل المرأة العاملة من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وترد تفاصيل إضافية في الجدول رقم ١ حول التوزيع تبعاً للعمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الزواج.

جدول رقم ١: خصائص المبحوثات

العمر	الوضع العائلي	المستوى التعليمي	عدد سنوات الزواج	
١٦-١٩ سنة	عزباء	أمّية	١	١٩ غير متزوجة
٢٠-٢٩ سنة	مخطوبة	إبتدائي	١١	١٢ أقل من ١٠ سنوات
٣٠-٣٩ سنة	متزوجة	تكميلي ثانوي	١ ٩	٧ ١٠-١٤ سنة
٤٠-٤٩ سنة	مطلقة	جامعي	١٧	٣ ١٥-١٩ سنة
	طلب طلاق	مهني	٥	٥ ٢٠-٢٤ سنة
٥٠-٥٥ سنة	منفصلة	لا يوجد	٣	٣ ٢٥-٢٩ سنة
	تعيش مع رجل بالمساكنة	غير مذكور	٣	١
المجموع	المجموع	المجموع	٥٠	٥٠ المجموع

تم استجواب الضحايا بحسب تسلسل دليل المقابلة في صياغته الأخيرة التي خلص إليها اجتماع الخبراء.

بدء الاستجواب بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية للضحايا، ثم انتقل للوقوف على معرفة وإدراك الضحايا بموضوع العنف الجنسي وتعريفه ومفهومهّن له، سبر الاستجواب بدقة للعوامل والتكتيكات التي سهلت العنف الجنسي (العوامل الشخصية، والعوامل الاجتماعية البنوية السياسية)،

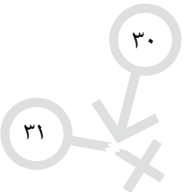
إضافة إلى آليات المواجهة والتأقلم (الإيجابي البنّاء أو السلبي الضعيف) ، كما ورد على لسان الضحايا، توثيق العواقب النفسية والجسدية والاجتماعية وأثارها على الضحايا، وردود فعل العائلة والمجتمع تجاه الضحية.

كما شمل استجواب الدراسة معرفة الضحايا بخدمات الدعم ودور هذه الخدمات، وفعاليتها بالنسبة للضحايا اللواتي لجأن إليها.

النتائج

سيتم عرض النتائج وفق دليل المقابلة، وقد يحدث أحياناً أن يتم التعليق عليها لضرورة التحليل. بالنسبة لوضع الضحية، فقد وصفت النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي علاقتهن بأسرهن إما بالسيئة، الجيدة، أو السطحية/لا توجد علاقة. ومن ناحية أخرى، عرّفت بعضهن العلاقة بالجيدة من حيث دعم الوالدين لهن وكونهن على تواصل صحي مع الوالدين و/أو الأشقاء. في حين، ذكرت أخريات أنه بالرغم من العلاقة الجيدة، إلا أن هذه الأخيرة لا تخلو من بعض الاختلافات والتوترات، وتتغير بعد الزواج أو بعد الطلاق حسب موقف العائلة بشأن هاتين المسألتين.

من ناحية أخرى، ترتبط العلاقة السيئة بالإساءة اللفظية والجسدية أو العاطفية، فضلاً عن التفاعل الضعيف مع الآباء و/أو الأشقاء، وتغيب أحد أو كلا الوالدين بسبب الطلاق أو الوفاة. ففي بعض الحالات، لا يكون مستوى العلاقة واحداً مع كل أفراد الأسرة؛ حيث تكون الضحية على علاقة جيدة مع والديها، بينما تكون علاقتها سطحية مع أشقائها. في حالات أخرى، تكون علاقة الضحية سيئة للغاية مع والديها، ولكنها تكون جيدة أو شبه معدومة مع أشقائها. يرتبط مستوى العلاقات الأسرية بالضحية حسب خصائص الأسرة وسلوك أفرادها مع بعضهم البعض، وتبعاً لتجربة الضحية مع العنف الجنسي، وموقف الأسرة من الحادث أكان أم لم يكن المعتدي من أحد أفراد الأسرة، أم لا. كما وتتأثر العلاقات الأسرية في حالات قليلة جداً بقضايا الميراث. أما بالنسبة لأنواع الاعتداء الجنسي ومرتكبيه وضحاياه، فقد عانت الضحايا ولا يزالن من عدة أنواع من العنف الجنسي: التحرش الجنسي، والاعتصاب الزوجي، الاعتداء الجنسي، والاعتصاب بشكل عام. أما المعتدون، فهم إما من أفراد الأسرة، أو أشخاص مقربين اجتماعياً، أو غير مقربين أبداً (الجدول رقم ٢). لم يقتصر العنف الجنسي على فئة عمرية محددة؛ بل إنه وقع على أطفال بعمر ٦ و٨ سنوات، وعلى مراهقين، وحتى نساء بالغات. وبلغ البعض عن الحالات فور حدوثها، في حين التزم آخرون بالصمت لأكثر من ١٠ سنوات لأسباب سيتم ذكرها في لاحقاً. ومن الجدير بالذكر، أنه في خلال المقابلات، ذكرت بعض الضحايا بأنهن تعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص متعددين في عدة مراحل من حياتهن. وسيتم عرض نتائج هذه اللقاءات في الأجزاء القادمة من التقرير.



جدول رقم ٢: هوية المعتدي

الحالات	أشخاص غير مقربين	الحالات	أشخاص مقربين اجتماعيا	الحالات	أعضاء الأسرة
١	المدير	٤	الصاحب	٢	الأب
١	أمين المخزن	١	الزميل في العمل	٥	الأخ
١	الجار	١	القس	١	الجد
٦	رجل غريب	٢	المعلم	١	العم
		١	الطبيب النسائي	٢	إبن العم/ إبن الخال
				٤	أخ الزوج
				٣	قريب
				٢	الخطيب السابق
				٢١	الزوج
				٢	زوج العمه
٩	المجموع	٩	المجموع	٤٣	المجموع

سنعرض النتائج بتفصيل أكثر، وبحسب العناوين الأساسية التي تضمنها دليل المقابلة، وتشمل :

١. مفهوم الضحية للعنف الجنسي.
٢. التكتيكات واستراتيجية المعتدي.
٣. آليات المواجهة.
٤. عواقب الاعتداء .
٥. ردود فعل المجتمع تجاه الضحية.
٦. آثار الاعتداء الجنسي.
٧. خدمات الدعم وحاجات الضحايا.
٨. العلاج لوكس.

مفهوم الضحية للعنف الجنسي

من الضروري التعرف إلى مفهوم الضحايا للعنف الجنسي وتعريفهم له، وكذلك إمكانية التعرف إليه من خلال مسبباته لكي تتمكن الضحية من استشراف الوضع والتعامل معه. وفقاً للمقابلات التي أجريت مع الضحايا، يحدث العنف الجنسي من دون سابق إنذار، وفي أي وقت، وأي مكان. ويقع الاعتداء في مكان معزول مثلاً في «زاروب» أو سيارة، أو وراء الأبواب المغلقة في منزل، أو مخزن، أو في مكان العمل. كما يمكن أن يحدث الاعتداء أيضاً في الأماكن المفتوحة والمأهولة بالسكان أي في الشوارع والمدارس.

تتميز الضحايا أشكال العنف الجنسي بحسب تجاربهن. فهناك على سبيل المثال زنا المحارم (أب، أخ...)، والاعتصاب الزوجي (امرأة أُجبرت من قبل زوجها بالقيام بأنشطة جنسية رغماً عنها)، والاعتصاب خارج الزواج، والعلاقات الجنسية العنيفة، والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والإساءة اللفظية (الإهانة والصراخ)، والإيذاء الجسدي، والتحرش اللفظي (تعليقات مهينة مسببة للإحراج). واختبرت بعض النساء الدعارة، واتهامات بالخيانة، والزواج المبكر، والعنف الجسدي الذي يسبب أمراض خطيرة ووفاء، وممارسة الجنس المثلي أمثلة لا حصر لها.

من ناحية أخرى، اعتبرت المشاركات أن تجاهلهن، وعدم تلبية رغباتهن الجنسية، وإجبارهن الدائم على ممارسة الجنس يشكّل نوعاً من التعنيف العاطفي؛ حيث ذكرت امرأة متزوجة عن عمر ٣٣ سنة والتي تعرضت لإهمال جنسي من قبل زوجها:

« تهيمش الزوجة، كما لو لم يكن هناك أحد معه في المنزل، إرتدت ملابس جديدة، وصفت شعرها، وكأن شيئاً لم يتغير... كل ما يتحدث عنه هو « أنه متعب وجائع « هذا كل ما يسأل عنه » .

من المهم الإشارة إلى أن بعض النساء لم تكن على علم بأن بعض السلوكيات الحسية البسيطة كتقبيل اليدين دراية القسري وبطريقة مثيرة أو جنسية يعتبر أيضاً شكل من أشكال التحرش الجنسي. استعملت الضحايا أوصاف جريئة وقاسية لتعريف الاعتداء ووصفه. كأن الاعتداء عليهن قمعي وبيري، ومرّ وقاسي مدمراً للحياة. وهو أيضاً عمل من أعمال الخيانة والجريمة غير المغفورة، والمؤلم، والمهين والمذل والمرعب، والجارح، والغزائري.

ووصفَنَ المعتدي بصاحب ضمير ميت، ذو مستوى حقير، قذر، حيوان، جاهل ومريض عقلياً. تقول امرأة في سن الـ ٣٥ والتي انتقلت للعيش مع رجل بأنَّها تعرضت للاغتصاب من قبل صديقها السابق، ووصفت الاغتصاب بأنَّه "مؤلم ومربك" متمنية "الموت" بعد ما حدث لها: "من الصعب العيش بسلام بعد ما حدث لي وسبب الكثير من الألم والإرباك. أنا أتمنى الموت" فهو أفضل لي". وتفيد امرأة أخرى مطلقة يناهز عمرها الـ ٣٠ سنة عن تعرضها للاغتصاب على يد زوجها، وتقول بأنَّ الاعتداء كان "أحد أبشع أنواع التعذيب لأن المرأة تشعر وكأنها تعطي جسدها مثل سلعة، دون وجود مشاعر فعلية: فهو من فعل الحيوان". واستناداً إلى تجربتها الشخصية، وصفت امرأة متزوجة عن عمر ١٩ سنة بأنَّ الاعتداء كان صادمًا ومرعبًا:

« شعور مرعب، لقد طلبني للزواج من والدي وأنا لا أعرف كيف وافقت. كنت في سن الـ ١٥. تركت المدرسة وبدأت حياة لا أعرف الكثير عنها. لقد قبلت مع عائلتي وتزوجت كالخطيفة. ذهبنا إلى الفندق، وهناك بدأت رحلة التعذيب. حالما وصلنا أزاح فستان الزفاف وحملني بين ذراعيه كما لو كنت لعبة بلا حس ولا روح. ثم ألقى بي على السرير ورمى جسده علي وكان وزنه أكثر من وزني بالكثير، شعرت كما لو أنَّ روحي فرَّت من جسدي. كان ذلك مثل الكابوس ».

على الرغم من إدراك الضحايا للإكراه في العمل الجنسي ووصفهم له بأقوى النعوت، إلا أنَّ بعض النساء احتارت في تحديده. فهن لا يعرفن ما إذا كان الإكراه الجنسي من الزوج اغتصاباً أو حقاً من حقوقه. بالإضافة، كان هناك انطباعاً عند الضحايا على أنَّ الفتاة هي ملامة أيضاً، ومتهمة بدفع المهاجم للإساءة لها. من الصعب على الضحية في كثير من الأحيان منع لومها واتهامها من قبل المجتمع بإغراء الضحية لمعتدي عليها، ما يجعل إبلاغها عن الاعتداء أمراً بالغ الصعوبة وغير قابل للتصديق. امرأة متزوجة تبلغ ٥٠ سنة من العمر تعرضت للاغتصاب من قبل زوجها، اعتبرت الحديث عن العنف الجنسي فضيحة كبيرة لا يمكن مناقشتها لأنها « فضيحة الفضايح، ولا يمكن الحديث عنها بسهولة ».

عوامل خلفية مسهولة للعنف الجنسي

بحسب دليل الدراسة، ولغرض عرض النتائج، تم تقسيم العوامل الخلفية المسهولة للاعتداء الجنسي إلى:

١. عوامل شخصية (متعلقة بالضحية والمعتدي)
٢. عوامل اجتماعية، علائقية، وبيئية (متعلقة بالسياسات القائمة)

على المستوى الشخصي، تدرك النساء الضحايا، أن الاعتداء قد يحدث بتسهيل من المعتدي والضحية. فمن ناحية، قد يقوم المعتدي بإغراء الضحية والتودد إليها بوعود كاذبة كالزواج أو إظهار الإعجاب والتغزل بها بغية كسب ثقتها واطمئنانها إليه وإلى العلاقة. أضف إلى ذلك، قد يظهر المعتدي سلوكات تنم عن اضطرابات نفسية (أو عقلية، كبت جنسي أو جهل) أسباب تؤدي إلى سلوكات غير طبيعية ومفاجئة من قبل المعتدي. وتشير المبحوثات أيضاً أن الاعتداء الجنسي يمكن أن يحدث نتيجة لتردي الوضع المالي أو الوظيفي للمعتدي، حيث يشعر أن اغتصابه لزوجته يعطيه سلطة مفقودة وينفس غضبه وكبته.

أما في حالات يكون فيها المعتدي فرداً من أفراد العائلة، تصبح إمكانية العنف الجنسي أكثر سهولة كونه قادراً للوصول إلى الضحية وممارسة التسلط عليها. يصعب هذا الوضع من قدرة الضحية على تجنب المعتدي والتهرب من أي اتصال معه بالمستقبل. كما وأشارت النتائج أن يقوم المعتدي بالاستفادة من الوضع الاجتماعي والمالي المتردي للضحية محاولاً استغلالها من خلال تقديمات مالية أو خدمات لها ولعائلتها. بالنسبة للعلاقات الشخصية، وتحديدًا المتعلقة بالتنشئة الأسرية للضحية، أشار العديد من المبحوثات إلى خطورة غياب إشراف الأهل وعدم توعيتهم لأطفالهم حول التحرش الجنسي ومخاطر الإستغلال من قبل الغير. كما أكدت المبحوثات على مفصلية تربية الأهل ورعايتهم السليمة لأطفالهم في تكوين حصانة أخلاقية وجنسية سليمة.

بهذا الخصوص، علقت إحدى الضحايا والبالغة من العمر ٣٥ عاماً والتي اغتصبها صديقها الذي وعدها أنه سيتزوجها، لكنه قام بالهروب بعدها، «إن مفتاح تسهيل العنف الجنسي هو التربية المنزلية غير المتوازنة، والتي تركز على شرف البنت من خلال منظور ضيق «غشاء البكارة» كهدف للمعتدي للقيام بالعنف الجنسي».

كما علقت المبحوثات على خلل التربية الجندرية التي تساهم في حرمان الأهل بناتهم من الذهاب إلى المدرسة، ومنعهم من الحصول على وظيفة أو عمل «خوفاً من سلوكاتهن المشجعة على التحرش والاعتداء الجنسي، بينما تشجع الفتى على نفس السلوكات وتهلل لها. يسهم هذا الخلل التربوي وبرأي المبحوثات بشكل كبير في تلك التربية التي تجعل من الفتاة لقمة سائغة للاعتداء الجنسي. هذه المعايير المزدوجة المؤدية لتفضيل وتغليب الفتى على الفتاة، يضعف ثقة الفتاة بنفسها، ويجهض جهودها لتحسين نفسها، ما يجعلها أكثر عرضة وهشاشة - نظراً لغياب التعليم والعمل - للإساءة الجنسية والتحرش.

أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية للعنف الجنسي، عبّرت الضحايا بمرارة عن قساوة المجتمع ولومه للضحية، مما أخاف أولئك اللواتي فكّرْنَ أو حاولنَّ الإبلاغ عن الاعتداء أو الإساءة. تقول امرأة ثلاثينية اغتصبها والدها مراراً: يلام النساء دائماً على كل ما يقومون به، بينما يعتبر الرجال ضحايا كونهم لا يقدرُوا على كبت رغباتهم. يعود سبب ذلك للمجتمع الذي نحن فيه حيث تقمع النساء وتعطى الحرية للرجال لفعل ما يريدون. المجتمع يكسر النساء.

امرأة أخرى لها من العمر ٤٨ عاماً، مطلقة، كان زوجها (طليقها) يغتصبها، وبعده كان يغتصبها الخوري، رب عملها، تقول "المجتمع لا يساعد الضحية، لأنّه يراها "بليسة" أو "نفاية"، كأنها هي المتهمّة، يجبرها ذلك على السكوت لتحفظ إسم العائلة. وأكد العديد من الضحايا على مسائل التمييز ضد النساء على صعيد المجتمع أيضاً، وتكريس هيمنة الرجل والتصور المجتمعي القائم على كون النساء أدوات للجنس والمتعة ليس أكثر، وأنّه كلما تعددت علاقات الرجل الجنسية قبل الزواج كلما كان أفضل له. وفيما يتعلّق بالعوامل البيئية والسياسات، أشار بعض الضحايا خلال المقابلات إلى دور رجال الدين السلبي والمشجع للعنف الجنسي من خلال إقناعهم للنساء بتنفيذ رغبات أزواجهن مهما كانت، كي لا يتخذ الرجل زوجة ثانية. يعتقد غالبية المبحوثات أن الدين لا يقر بوجود الاغتصاب الزوجي، لا بل يعتبره حقاً من حقوق الرجل.

بالإضافة إلى ما تقدّم، تحدثت النساء الضحايا عن الزواج المبكر وغياب التوعية في المدارس حول الاستغلال الجنسي وغياب السياسات المنصفة للمرأة والداعمة لها في وجه الظلم والتعديّات، وتجرّيم المعتدي ومعاقبته. ترى المبحوثات أنّ هذه العوامل السياسية تشجع على الاعتداء الجنسي، وتجبر ضحاياها على عدم الإبلاغ والصمت لمدة طويلة.

آليات مواجهة العنف الجنسي

أخبرت النساء اللواتي تعرّضن لاعتداء جنسي خلال طفولتهنّ أنّهنّ لم يكنّ يفهمن ما يحصل، وكنّ يتساءلن عن الأسباب وراء ما يقوم به المعتدي، وأنّهنّ عشن حالة صدمة. لذا، لم تقم معظمهنّ بأيّ ردّة فعل خلال الاعتداء. في هذا الإطار، قالت امرأة تعرّضت للاعتداء الجنسي على يد والدها حين كانت في الثامنة من عمرها إنّها لم تكن تفهم ما يجري معها، وسألّت والدها لماذا كان يفعل ما يفعله، وأخبرت أنّها لم تقاوم الأمر لأنه هدّها في حال باحت لأحد.

« أنا ما عم إفهم، إساله ليه هيك عم تعمل... بإلي اسكتي بدّي ابسطك... الله لا يوفقه... وأنا ما كنت إفهم شي » .

امرأة أخرى اغتصبها جدّها عندما كانت في العاشرة من عمرها، ذكرت أنّها "تفاجأت وصدّمت" حين بدأ يلمسها، وأنّ "وجهه كان يرعبها، وأنّها صرخت وبكت وقد "أخافتها رؤية الدماء.

« بتفاجأ أنا وبطلع فيه كان وجهه بيخوّف... وأنا مصدومة... ما بحسّ إلا صار فوقّي وصار يلي صار. صرخت وبكيت، قمت خايفة وهون كانت المفاجأة، كان الدم على الأرض، ما بعرف شو بدّي أعمل، ما كنت فهمانة شي » .

وقد ذكرت امرأة تعرّضت للاعتداء الجنسي في الثامنة من عمرها على يد قريبها الذي كان يبلغ إثنتي عشرة سنة من العمر أنّها لم تكن تدرك ما يحصل معها، وقد وضع المعتدي يده على فمها ليمنعها من الصراخ. كان والدها نائماً في الغرفة المجاورة.

« كل شي كان غصب عني وبالقوة، ما كنت عارفة شو عم بيصير » .

في المقابل، روت النساء المتزوجات اللواتي وصفن الممارسة الجنسية مع أزواجهنّ بالاعتداء الجنسي أو الاغتصاب الزوجي، أنّ آليّة المواجهة والتأقلم التي اتّبعتها اعتمدت إمّا على "طاعة الزوج"، أو "عيش حالة نكران"، مع إقرار منهنّ بأنّ هذا الرجل هو الزوج؛ وبالتالي، أن يتصرّف بهذه الطريقة هو أمر "مقبول"؛ لا بل رأين أن من "واجبهنّ" تلبية حاجاته وإلا فهنّ "يعصين الله".

في هذا الخصوص، لم تقاوم العديد من النساء ما كان يحصل. بدلاً من ذلك، اتّبعن آليّة تأقلم اعتمدت مقارنة التزام الصمت. على سبيل المثال، ذكرت امرأة تبلغ ٤٢ عاماً من العمر أنّها لم تقاوم زوجها تجنّباً للتعرّض للعنف الجسدي، ولحماية أطفالها من إمكانية حرمانهم من والدتهم.

« أسلمه جسدي وأدير وجهي حتى يشبع رغبته، أصبحت أتجنّب المشاكل معه كرامة لأطفالي وحفاظاً عليهم، وأسير معه رغماً عن إرادتي » .

امرأة أخرى، تبلغ ٣٣ عاماً من العمر، أخبرت أنّها في كل مرّة كان زوجها يقترب منها، كانت تدعى النوم، وأحياناً، على الرغم من أنّها تكون فعلاً نائمة، كان يصرّ على ممارسة الجنس معها.

« أنا أصلاً بكون مغمضة عيوني، أو أتظاهر إني نائمة، وأحيان بكون فعلاً نائمة، ما بحس إلا إنه بدو يعمل علاقة... (تخفض صوتها وتقول) أحيان بضيع بين إنه أنا في اللحم أو فعلاً صاحبة؟»

بعض النساء شعرن أنهنّ ملتزمات بالمعتقدات الدينية والفهم الديني للعلاقة الزوجية لدرجة أنّ إحدى النساء المطلقات وتبلغ ٣٦ عاماً من العمر، قالت إنها كانت تشعر أنّها مجبرة على القيام بما كان زوجها يطلب لأنها، إنّ لم تلبّ طلبه، كانت تخاف من أن تصبح خارجة عن طاعة الله.

« كنت حسّ بحالي مجبورة ليّيه لأنني بخاف الله وبخاف إعصي رينا واحمل ذنب .»

تضمّنت كيفية المواجهة / التعاطي التي أتبعها النساء ضحايا العنف الجنسي الزوجي طلب الطلاق، أو السعي لإيجاد عمل وتأمين مدخول مالي يساعدهنّ على ترك أزواجهنّ، أو حتّى رفض الممارسة الجنسية، وغيرها من الآليات. غالباً، لم ينجح رفض الممارسة الجنسية في ردع الزوج؛ إذ كان يلجأ عموماً إلى ممارسة العنف الجسدي، والصراخ، وكييل الشتائم على الزوجة. لذا، كانت الزوجة المعرضة للعنف تستسلم. غير أنّ في بعض الأحيان لجأ عدداً من النساء إلى اعتماد الإساءة بالمقابل كأداة انتقام.

فمثلاً، شرحت امرأة تبلغ ٣٠ عاماً من العمر أنّها، كما كان زوجها يستغلّها، كانت هي أيضاً تستغلّه عبر استخدام أمواله. فتابعت علمها، وكانت تسافر سنوياً مع الأطفال، وتتسوّق، كما أنّها ادّخرت لنفسها بعض الأموال استعداداً للطلاق والمغادرة واصطحاب الأطفال معها.

« هو عم يستغلني وأنا كمان عم بصرف مصرياتو. ما هو مش عارف إني عم باخد منو المصارى تا جمّع وإتركو شي يوم... أنا عم بضحك عليه...»

بيد أنّ لهذه الوسائل التي تستخدمها النساء كردّة فعل على العنف الجنسي أثر معنوي ونفسي عليهنّ. بالنظر إلى المثل السابق، فقد رأت المرأة التي أخبرت أنها "تستغل" أموال زوجها أنّ أفعالها أثّرت في الطريقة التي تنظر بها إلى نفسها: في احترامها لذاتها.

« بدو ينام معي عادي ما بقى عم حسّ بشي بس بعمل شو ما بدو...» «كان يعوّض عليّ بالمال فهو كريم ويعطيني مالاً كثيراً وذلك لإرضائي. حتى إني شعرت أنني لست زوجته بل «فتاة هوى» يشتري منها خدمة.»

شكّل الهروب من المعتدي أثناء الاعتداء الجنسي آلية مواجهة أخرى تحدّثت عنها النساء اللواتي تمّت مقابلتهنّ. يتضمّن الهروب محاولات تجنّب المعتدي أو محاولة الفرار منه بعد إمساكه بالضحيّة. وقد رُصدت هذه الآلية بنسبة أكبر لدى النساء العازبات، باستثناء حالة واحدة لسيدة متزوّجة حاولت الهروب من زوجها والانتحار أكثر من مرّة. وفي حين استطاع عدد من الضحايا مقاومة المعتدي والهروب منه، اتخذت ضحايا أخريات وقتاً أطول لفهم طبيعة الاعتداء. في هذا السياق، أخبرت امرأة تعيش حياةً زوجية هانئة أنها تهزّبت من الطبيب النسائي الذي كان يتابعها؛ إذ أدركت بعد زيارات عدّة أن ما كان يفعله خلال معانيته الروتينية لها كان تحرّشاً جنسياً. لم تتمكّن جميع النساء من تحاشي المعتدي. في حالات عديدة، لم يستطعن النساء مقاومة المعتدي بسبب تهديده بممارسة العنف الجسدي أو المعنوي أو حتّى الاقتصادي عليهنّ. شابة في الـ ١٦ من عمرها اعتدى عليها صهرها، فحاولت في البداية أن تصرخ، إلّا أنه هدّدها بضربها وبتطبيق شقيقتها.

« جيت بدّي صرّخ عليه وإفضحه بس دغري حط إيدو عتمي وقلّي إذا بتصرخي بضربك وبموتك بأرضك، ولما حاولت أهرب كان قفل الباب. »

في هذه الحالة، حاولت الضحية مغادرة المنزل لكن من دون جدوى. كانت تُغتصب يومياً على مدى أسبوعين تقريباً، وكان المعتدي يعطيها مبلغاً من المال بعد كلّ اعتداء. فكان الاعتداء مذلاً للضحيّة ليس على الصعيد الجسدي وحسب، بل على الصعيدين المعنوي والعاطفي.

من الملاحظ أنّ بعض الضحايا حاولن استدراج المعتدي إلى خارج إطار محاولة اعتدائه عليهنّ، نجحت هذه المحاولات في بعض الأحيان بكسب الوقت الكافي للهروب، لكنها فشلت في أحيان أخرى. امرأة عازبة في الثلاثين من عمرها اغتصبها حبيبها، وقد حاولت أن تتحرّر وتتهرّب منه، لكنّها لم تستطع. رفضت ممارسة الجنس معه، وحاولت الهروب واستدراجه لكي يتوقّف، وقاومته، لكنّه كان أقوى منها وجعلها خائفة من أن يُفتضح أمرها، ومن أن تحمل مما دمر حياتي ومستقبلي. في المقابل، ثمة حالات لنساء قاومن الاعتداء وأفلحت محاولتهنّ.

ذكرت امرأة اعتدى عليها زميلها في العمل أنها حاولت دفعه عنها، وهدّته بالصراخ، وحاربتة بشراسة، إلى أن تعب منها وأفلتها. صحيح أنها استطاعت الإفلات منه، لكنّه هدّدها بأن يتّهمها بأنّها هي التي أتت إليه في حال أخبرت أحداً.

امرأة ثانية تحرّش بها صهرها رمت بنفسها خارج السيارة بعد أن حاول تقبيّلها.

امراة ثالثة ذكرت أنها ضربت أستاذها في المدرسة بعد أن اعتدى عليها عندما كانت في الثامنة من عمرها. وقد بلغت عن الحادثة لأهلها، ولإدارة المدرسة، وللمحكمة أيضاً.

هناك أيضاً مواجهات مدمرة ومحطمة معنوياً ونفسياً، ففي حالتين محدّتين، أدت الاعتداءات المتكرّرة من قبل شخص أو أكثر والممتدّة على فترات طويلة إلى وقوع الضحية في حالة إدمان على ممارسة الجنس. أخبرت امرأة مطلّقة تعرّضت للاعتداء الجنسي منذ صغرها على يد صهرها وبعدها، وللإغتصاب من شقيقها الأكبر وزوجها، وللتحرّش في العمل وبتواتر متقارب، أنّها اعتادت على أن تحبّ الجنس وترغب به دائماً، بالرغم من علمها بأنّه سيء.

« وصلت لمرحلة أصبحت فيها مدمنة على الجنس وصرت لقمة سائغة لأي رجل أينما ذهبت ».

امراة مطلّقة في الثانية والعشرين من عمرها كان قد تحرّش بها شقيقها عندما كانت تبلغ ثمانية أعوام، قالت إنها عندما تعرّضت للتحرش لم تكن تفهم ما يحصل معها، وكانت تقاوم محاولاته للتحرّش بها. لكنّها بعد فترة توقّفت عن المقاومة لأنها بدأت تستلذّ بالعلاقة معه والتي استمرّت عشر سنوات، حتّى بعد أن تزوّجت.

« ما قدرت إتجاوب مع زوجي، كنت عاني كثير لما نام معه وعقلي مع خيي لأن اكتشفت إني بحب خيي وينبسط معه... بغياب زوجي عن البيت تطوّرت علاقتي مع خيي لأن صار كل شي متاح وأنا كنت متجاوبة ».

يولا و أذاها

الاسم : يولا

العمر : ٣٠ سنة.

الوضع الاجتماعي : مطلّقة

منذ حوالي الثلاث سنوات.

عدد الاولاد : ١ (فتاة).

مكان الإقامة : مركز التأميل حالياً.

المستوى التعليمي : جامعي.

سنوات الزواج : خمسة.

العمل : عاطلة عن العمل حالياً.

أخبرتنا يولا ما حصل لها عندما كانت في عمر ١٤ سنة، كان يقوم أباها بممارسة الجنس معها وهو كان يكبرها بخمس سنوات، بدأ الأمر ببعض المداعبات ثم تطور حتى وصل لإقامة علاقة كاملة. أشعر بالذنب والندم حتى يومنا هذا، طبعاً لن أبلغ عن أخي، (وهنا بدأت بالبكاء) وقالت لا يمكنني أن ألومه وحده، فانا لم أحاول أبداً إيقافه. أخبرت المعالج النفسي في مركز التأهيل بعد مرور حوالي ١٤ سنة. حتى الآن لم أتجاوز المشكلة، تزوجت وما زالت المشكلة ترافقني حتى اليوم.

لا ألوم المجتمع إذا لم يتقبل قصتي، لأن أمي هي أول من ينتقدي وهي حتى اليوم تخجل بأنني ابنتها، لأن كلام الناس والمظاهر هما من أولوياتها. وبالنسبة لها المجتمع لا يرحم النساء، أما الرجال فالسلوكيات الأخلاقية مباحة لهم، والمجتمع يتقبلها بكل رحابة صدر... لكنها تعتبر نفسها ذو شخصية قوية، ولا تكتث لرأي المجتمع بها. ما زلت أشعر بالكراهية تجاه أخي وزوجي، فكلاهما لم يعاملاني باحترام. طبعاً فنحن نعيش في مجتمع ذكوري، وما زالت الفتاة تعتبر عار على أهلها.

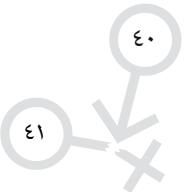
أنا التجأت لمراكز تأهيل على مادة المخدرات، لكن مصادر للمساعدة ضد التعنيف لا أعرف. لم أجد لأي خدمات اجتماعية ولا للقانون.

أنا لست الأولى ولن أكون الضحية الأخيرة، علّ المجتمع يستطيع إيجاد الحلول المناسبة لمساعدة الناجين.



بناءً على نتائج هذه الدراسة، يتبين أنّ مواجهة الاعتداءات آليات التأقلم التي اتبعتها الضحايا اختلفت مع اختلاف عوامل العمر الذي حصل فيه الاعتداء الأول، والمركز الاجتماعي والاقتصادي للضحية، وعلاقتها مع العائلة وكيفية تصرف أفرادها معها، وعدد الاعتداءات، وهوية المعتدي. فالضحايا بشكل عام شعرن بخوف أو تردد في خوض مواجهة مباشرة في الحالات التي كان فيها المعتدي شخصاً مقرباً منهن. بعض النساء قبلن رغماً عنهن العنف الممارس عليهن، وبعضهن الآخر شغلن أنفسهن بالأعمال المنزلية، ومنهن من تقدّمن بطلب الطلاق.

استطاع عددٌ محدود من النساء الهروب من المعتدي قبل حصول الاعتداء، وغالبية النساء اللواتي هربن تمكّن من ذلك بعد حدوث الاعتداء.



بعد حدوث الاعتداء، تميل النساء إلى تطوير آليات مواجهة تساعدن في تجنب تجارب مماثلة، وحماية أنفسهن، وحتىّ تجاوز عواقب الاعتداء المؤلّمة. فقد أبلغت النساء اللواتي تمّت مقابلتهنّ ضمن هذه الدراسة عن آليات تأقلم متنوّعة، تتغيّر مع اختلاف ظروفهنّ الشخصية والظروف المحيطة بحياتهنّ.

كما وأظهرت النتائج آليات مواجهة كان أساسها تجنب المعتدي أو غلبت هذه الآلية على معظم أجوبة المبحوثات. نجحت هذه الآلية مع معظم الضحايا، لكنّها شكّلت تحدياً خاصاً في الحالات التي كان فيها المعتدي فرداً من أفراد الأسرة، على سبيل المثال.

أخبرت امرأة كان والدها يتحرّش بها منذ أن كانت طفلة إلى أن تزوّجت، أنّها كانت تخلق الأعذار لزوجها من أجل تفادي زيارة أهلها وروية والدها. كان الأمر صعباً عليها لأنّ زوجها يكنّ لوالدها احتراماً شديداً، فيما كان الوالد لا يزال يعبّر عن عاطفة مشبوهة ومشوشة تجاهها.

من ناحية أخرى، أخبرت امرأة عازبة تبلغ العشرين من العمر كانت قد تعرّضت لاعتداء جنسي حين كانت في الثامنة على يد قريب لها من العائلة، أنّها بدأت تقفل الباب بوجه المعتدي إلى أن توقّف عن المجيء إليها. وحين حاول مجدداً التعرّض لها بعد أن عقدت خطبتها، بدأت تصرخ بوجهه وتهدّد برمي نفسها في البحر.

« صرت صرخ قدّام العالم كلها حتى ما يقرب علي فخاف وما عاد قرب علي ».

شكّل عزل الذات آليّة تأقلم أخرى اعتمدها الضحايا. فمعظهنّ عزلن أنفسهنّ عن سائر الأشخاص، لكنّه بشكل عام قرّاراً موقّت اتخذنه إلى حين إيجاد وسائل أفضل للتعامل مع المشكلة.

رفضت امرأة عازبة في الثالثة والعشرين من عمرها مغادرة المنزل بعد أن حاول جارها اغتصابها حين كانت تبلغ إثني عشر عاماً. أُجبر تصوّفها هذا الأمّ على الإصرار على معرفة السبب والقيام بالفعل المناسب بحقّ الجار الذي انتهى مطروداً من المبنى. شجّعت هذه التجربة الضحيّة على متابعة علمها بعد أن كانت قد تركت المدرسة، وعلى أنّ تكون أكثر جرأة في مواجهة المشاكل. في سياق مماثل، أقدمت ضحيّة تبلغ سبعة عشر عاماً من العمر اعتدى عليها حبيبها، إلى عزل نفسها عن أصدقائها وارتداء الحجاب ووضع هدف محدّد لحياتها.

« تحببت لإحامي حالي من نظرات الشباب، ودرت بالي على درسي وحطيت هدفي النجاح ».

مقابل تلك الحالة، قامت فتاة تبلغ ثمانية عشر عاماً من العمر بردة فعل حادة بعد أن اغتصبها قريبها. أمضت أسبوعين لا تتحمل التكلم مع أحد، ولا حتى مع أهلها، وبدأت بتكسير الزجاج والأواني المنزلية، ووصل بها الأمر إلى التفكير عدة مرات بالانتحار.

لم يلجأ جميع النساء إلى وسائل ذاتية للتأقلم والمواجهة. بعض الضحايا لجأن إلى العلاج النفسي والمشورة. ذكرت إحدى النساء أنها زارت المعالج/ة النفسي/ة مدة ستة أشهر، وقالت امرأة ثانية إنها بدأت العلاج وأوقفته لأنه لم يساعدها، وأخبرت ثالثة أنها توقفت عن الذهاب للعلاج النفسي لأنها خسرت عملها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تضمنت الأسباب الكلفة العالية للعلاج النفسي ومصاريف النقلات، والخوف من الوصمة الاجتماعية باعتبار من يلجأ إلى العلاج شخصاً غير مستقرّ نفسياً، أو كون العلاج لم يؤد إلى نتيجة مفيدة.

إلى جانب العلاج النفسي، عملت بعض الضحايا على تمكين أنفسهنّ بأنفسهنّ. بعض وسائل التمكين الذاتي تضمنت قراءة كتب في مجال علم النفس، ومتابعة تعليمهن، والبحث عن عمل، كما البقاء في حالة انشغال دائم.

ذكرت امرأة متزوجة تبلغ من العمر خمسة وأربعين عاماً أنها كانت دائماً تشغل نفسها بالاهتمام بعائلتها وبيتها لكي يمرّ الوقت.

« بشغل حالي بالبيت والأولاد والأهل والعمر يقطع ».

كان للتدين أيضاً حصته في آليات تأقلم الضحايا حيث شكّلت الصلاة وسيلة مواجهة اعتمدها بضعة نساء كنّ يتوخّين مساعدة من الله. فقمّن بالصلاة من أجل أن يهديهن الله ويمدهن بالدعم، وطلبن منه أن يعطيهنّ القوّة اللازمة لتخطّي الأزمة وإبعاد المعتدي عنهنّ. في حالتين، قامت ضحيتان بالصلاة والدعاء من أجل أن يموت المعتدي.

« الله يموت ولا يوفقو بحياته... ما نمت ليلتها وأنا إبكي وادعي عليه ».

(صبية تبلغ ستة عشر عاماً من العمر اغتصبها صهرها في عمر صغير)

« أكره والدي وأتمنى له الموت كل لحظة، فأنا أدعو إلى الله أن يحزرنى منه في كل صلاة ».

(امرأة في الثلاثين من العمر، متزوجة، تعرضت لتحرش جنسي على يد والدها حين كانت

طفلة)

وعليه، كانت الصلاة ملاذاً آمناً للضحايا اللواتي لم يحظين بدعم عائلي أو كنَّ يخفن من إبلاغ أحد عن الاعتداءات التي يتعرضن لها. في الصلاة، كانت النساء في بحثٍ عن دعم إلهي كآلية تريحهن من الضغط العاطفي المهول الذي يعشنه.

آلية مواجهة أخرى ظهرت في نتائج الدراسة عند النساء اللواتي عانين من الاغتصاب الزوجي وهي الطلاق. ذكر بعضهنَّ أنهنَّ طلبن الطلاق إمَّا مدعومات من عائلاتهنَّ أو من خلال تعيين محام/ية. (بعض معاملات الطلاق كانت لا تزال جارية خلال إعداد الدراسة). ثمة ضحيتان لم تستطيعا الحصول على الطلاق لأسباب دينية؛ وبالتالي، انفصلتا فقط عن الزوج. إحدى هاتين السيدتين انتقلت للعيش مع رجل آخر.

قصة أخرى جديرة بالذكر، عمدت فيها امرأة التزمت الصمت على مدى ثلاثة عشر عاماً من تعرضها للعنف الزوجي الجنسي، إلى أخذ زمام الأمور بيديها وطلب الطلاق بعد أن كان أهلها غير داعمين لها حين أخبرتهم بما يحصل معها، فاستحصلت على المشورة القانونية اللازمة وكان لها الطلاق.

« بعدما زاد العنف عليّ خبرت أهلي، فكان ردهم مثل كل الأهل: تحملي لأن عندك أولاد وما تخربي

بيتك... قررت أن دافع عن نفسي وأقلب حياتي وإتخلص من هالعنف ».

على الرغم من تمكّن بعض النساء من مواجهة ما مررن به، لم يستطع البعض الآخر القيام بذلك وما زلن يتحمّلن العواقب. أخبرت امرأة في الخامسة والخمسين من عمرها أنها لا تزال واقعة في قلب المشكلة، وعاجزة عن القيام بأي شيء حيال وضعها. هذه المرأة حائزة على شهادة جامعية في علم النفس، غير أنها تقلق كثيراً من ردود فعل زوجها ونظرة المجتمع إليها في حال باحت بما يحصل معها. وتتجلى مخاوفها في علاقتها السيئة بعائلتها، وطباع زوجها الحادة، وخوفها على أطفالها، وتبعيتها الاقتصادية بها لأنها لم تتكمن من العمل في حياتها. ينعكس هذا الوضع بشكل سلبي جداً على صحتها البدنية والنفسية وحياتها الاجتماعية.

« دائماً بيتعرّضلي بأبشع أنواع العنف اللفظي، وييضريني، وييهينّي. أنا كل الوقت بخاف، وينرعب، بس يرجع عالييت أو بس بيكون صار واصل. بخاف من ضرباتوع بطني ومن إنو يكبني عالارض أو التخت. بحسّ حالي متت من جوّا، ويا ريت فيني إحتفي من وجّ الأرض ».

امراة أخرى، لا تزال تتعرّض للاغتصاب الجنسي، أقرّت بأنّها، وإنّ لم تتخلّص من استغلال زوجها الجنسي لها، تدّعي الشعور باللذّة مقابل أنّ تحصل على ما تفكّر به. فكانت تلك الآليّة التآقلم الخاصّة بها.

« صرت أوعى... إذا بدّي منه شي أو بدّي يجبلي شي صرت أعمل حالي مبسوفة... يا الله شو في هالعمر هيك كله رايح ».

بالإضافة إلى الاستراتيجيات والآليات المذكورة آنفاً، شكّل التبليغ عن الاعتداء آليّة مواجهة اعتمدها بعض النساء بعد تعرّضهنّ للاعتداء الجنسي. ولكن، على الرغم من نظرة بعض النساء إلى التبليغ أو البوح كآليّة مواجهة، إلا أنّ بعضهنّ الآخر لم يرينه كذلك.

في الواقع، إنّ عدد النساء اللواتي أخبرن عن الاعتداء أكبر من عدد اللواتي لم يخبرن عنه، لكن التبليغ تمّ تأجيله لسنوات عديدة بعد الاعتداء كما أظهرت نتائج المقابلات. على سبيل المثال، قالت امرأة عازبة تحرّش بها قريبها حين كانت في الثانية عشرة من عمرها إنّها لم تخبر أحداً عن الحادثة إلاّ بعد مرور عشر سنوات، لأنّ الحديث عن العنف الجنسي كان يُعدّ من التابوهات الاجتماعية. أخبرت ضحيّة أخرى عن الاعتداء الجنسي الذي تعرّضت له على يد شقيقها بعد ١٤ عاماً من حصوله.

تشمل أسباب تأجيل التبليغ من قبل الضحايا عمّا حصل، الشعور بالعار أو الذنب، والخوف من الفضيحة ومن عواقب الخبر على عائلتهنّ، كما الخوف على حياتهنّ فيما لو علم أهاليهنّ بالأمر، فبعض الضحايا اعتقد أنه لا نفع من التبليغ، لأنّه لن يغيّر شيء، أو لأنّه يؤدي إلى توجيه أصابع الاتّهام نحو الضحيّة بدلاً من أنّ يُدافع عنها، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بشكلٍ صحيح لحماية الضحايا.

تبدو هذه الأسباب جلية في حالة امرأة متزوّجة لم تخبر عن التحرّش الجنسي الذي كان يمارسه والدها عليها خلال طفولتها ومراهقتها، لأنّها خافت من أنّ يدمّر الأمر علاقتها بزوجها، وأنّ يصبّ والدها غضبه على والدتها.

«... صعب صعب ما فيني ما فيني... افهمي علي» .

بعض الضحايا تزوجن بعد فترة من تعرّضهن للاعتداء، إلا أنّ التأثيرات النفسية للإساءة الجنسيّة ظلّت ترخي بظلالها عليهنّ خلال حياتهنّ الزوجيّة. في إحدى الحالات، تعرّضت فتاة بسنّ الثالثة عشرة للاغتصاب على يد حبيبها واثنين من أصدقائه. وعلى الرغم من زواجها (من شخص آخر غير مغتصبها) بعد سنتين من الاعتداء، لم تكن سعيدة في حياتها الجنسيّة مع زوجها، ووصل بها الأمر إلى طلب الطلاق منه.

«فكرت إذا تزوّجت رح ارتاح، بس زوجي كان عنيف بالعلاقة الحميمة، فكنت حس إنو ثلاث أشخاص اختصروا بواحد». (تذكر الحادثة ووقعها عليها)

إحدى الضحايا أخبرت كاهن الرعيّة أنّ قريبها تحرّش بها جنسياً، لكنّ الكاهن اتّهمها بالهذيان، والفصام، والسعي إلى لفت الأنظار. شعرت بالصدمة، والخيبة، والوحدة، جرّاء ما سمعته. كان والدها قد توفي منذ فترة وجيزة، وكانت التزمت الصمت لمدة سنة خوفاً على والدها الذي هدّد المعتدي بقتله إذا فضحت أمره. أدّى ذلك إلى تطوير الضحيّة لسلوك مرتاب فاقد للثقة بأي شخص.

من الجدير بالذكر أنّ التبليغ عن الاعتداء لم يستهدف شخصاً محدداً. معظم الحالات التي أُخبر عنها كانت فيها الأمّ هي الشخص المبلّغ له، أو الأصدقاء، وأحياناً الزوج، أو المحامي/ة والمعالج/ة النفسي/ة، وبنسبة أقلّ، فرد من أفراد الأسرة (عمّات، خالات، أجداد).

في الحصيّة، شملت مواجهة المذكورة تجنّب الاحتكاك بالمعتدي، والعزلة الاجتماعيّة، والعلاج النفسي، والتمكين الذاتي، والإخبار عن الحادثة، والصلاة، وطلب الطلاق. ولكن، بعض النساء أخبرن أنّهنّ حتّى اليوم، لم يتمكّن من مواجهة وضعهنّ. فردود فعل العائلة والمجتمع تجاه حادثة الاعتداء تلعب دوراً حساساً في رسم طريقة تعامل الضحيّة مع ما تتعرّض له.

ردود الفعل تجاه الضحيّة

عادة ما تؤثر ردود فعل العائلة والمجتمع تجاه حوادث الاعتداء الجنسي على كيفية تعاظم الضحية مع الاعتداء ومواجهته له. ينعكس ذلك أيضاً على مستويات العواقب النفسيّة والجسديّة والاجتماعيّة على المدينين القصير والطويل.

الأسرة بين مطرقة الاعتداء وسندان المجتمع أو سور الحماية والرماية

في العادة، يشكّل أفراد الأسرة مصدر دعم مهمّ لأحد أفرادها حين يواجه أوقاتاً صعبة. ولدى تعرّض أحدهم للعنف الجنسي، يصبح هذا الدور أكثر أهميّة وتأثيراً في رسم استراتيجية المواجهة التي تتبّعها الضحية ومدى نجاحها.

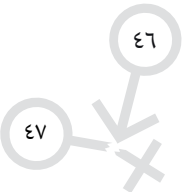
في المقابلات التي أُجريت، وصفت الضحايا ردود فعل العائلة بين الداعمة وغير المساندة. من ناحية، تضمّن دعم العائلة مهاجمة المعتدي أو لومه، واحتضان الضحية، وتوفير الدعم المعنوي والمادي. وفي الحالات المتعلقة بالنساء المتزوجات، لمّس دعم الأهل في مسار طلب الطلاق أو في توفير المسكن، وأحياناً في الدعم المادي للنساء وأطفالهنّ.

من ناحية أخرى، أقدمت العائلات غير الداعمة على لوم الضحية، أو عدم تصديقها، أو تجاهلها. ولم تكتف تلك العائلات بذلك، بل أعربت في بعض الحالات التي كان فيها المعتدي فرداً من أفراد الأسرة، عن كرهه إزاء الضحية، والإقدام على تهديدها، وفي بعض الأحيان، على طردها من المنزل.

أمّا في الحالات التي كانت فيها الضحية متزوّجة، فكانت عائلتها تجبرها على العودة إلى منزل الزوج، إمّا لأنّها تكنّ له الإحترام، أو حفاظاً على مصلحة أطفال الضحية، أو لدوافع ماديّة، أو حتّى لأنّه من غير المقبول أن تعصي امرأة زوجها وتطلب الطلاق.

أظهرت النتائج أنّ بعض العائلات وتحت مسوغ وضع مصلحة العائلة فوق مصلحة الابنة، دفعت الضحية للإحساس بالذنب لأنّها شوّهت نظرة المجتمع لعائلتها. شكل ذلك نوعاً من الابتزاز العاطفي والضغط النفسي على الابنة، ومبرراً للعائلة لعدم دعمها ومساندتها للضحية.

إحدى الضحايا، وتبلغ إثنتين وعشرين عاماً من العمر، طلبت الطلاق على الرغم من مخالفة العائلة لقرارها هذا. لم تصدّق العائلة ما أخبرت الضحية عن عنف يمارسه عليها زوجها، وأدانت قرار الطلاق لأنّه بنظرها إنزالاً اجتماعي للعائلة.



« أخبرت أهلي، فكان ردهم تحملي لأن لديك أولاد، ولا تخربي بيتك، ردوني إلى بيت زوجي عدة مرّات. لم يصدّقوا ما كان يحصل معي لأن شكل زوجي هادئ وأهلي يحبّونه. كانوا يرفضون فكرة الطلاق... واعتبروا أنني ذليتهم ».

في إحدى الحالات، ألقى جميع أفراد الأسرة كلّ اللوم على الضحية، وهي امرأة عازبة تبلغ العشرين من عمرها اغتصبها زوج عمّتها عندما كانت في الرابعة عشرة. حينها، ضربتها عمّتها التي خافت من الفضيحة، وقيدت حركتها، ومُنعت من رؤية أصدقائها. أكثر من ذلك، هُدّت الضحية برميها في الشارع في حال علم أحد بحادثة الاغتصاب. برأيها، لو كان والداها على قيد الحياة، لما كان حدث كلّ ذلك، وكانا وقّرا لها الملجأ والدعم اللّازمين.

« قيّدوني في كل شيء لدرجة أنني أصبحت منبوذة من كل العائلة وصرت أنا المجرمة وهو الضحية ».

لعب المركز الاجتماعي والاقتصادي للعائلة أو للزوج دوراً في تحديد ردة فعل العائلة تجاه الضحية. أحد الوالدين هُدّ الإبنة في حال كشفت عن اعتداء صهرها عليها، خوفاً من العبء المادي الذي سيترتب جراء وقوع الطلاق بين الصهر والإبنة الأخرى.

« ضربتني والدتي وقالتي إسحك تفتحي تمك، وإذا تطلقت إحتك مين بدو يصرف عليها وع ولادها؟؟ »

الصهر "منو" سند الظهر

العمر: ١٦ عاماً.

الوضع الاجتماعي: عزباء

العمل: تعمل (لغاية في المنازل)

تنظف البيوت كونها تساعد أمها في إعالة العائلة، لا تعرف شيئاً عن مستوى الدخل، لأنّ الأم هي التي تحصل على المال، ولا تعطيهام منه شيئاً. علاقتها مع الأهل سيئة، الأب يضربها ويجبرها للعمل مع أمها في البيوت.

حصل ما حصل يوم ما ولدت إختي وجابت الصبي، وكان عندها ٥ ولاد وما عم تلحقهم، طلبت من إمي نام عندها تا ساعدها، وهيك صار... رحنت وبعد ما نضفت البيت وخلصت، رحنت نام جنب الولاد عالارض. بهالوقت كان صهري رجع من سهرتو وشافني وبلش ينكزني من صهري وقلي قومي ايزك... خطرتي بدو يتعشى، قمت وقلتلته شو بحطلك؟؟ قلي ما بدي أكل بس بدي شي تاني... طلعتي لبرا وسكر الباب على الولاد منيح وفوتني عالمام..

لوهلة سكتت وراحت تتأمل البحر وتتنفس الصعداء، ثم نظرت إلي وهي تبكي بحسرة وتقول: جيت بدي صرخ عليه وإفضحه بس دغري حط إيدو عتمي وقلي إذا بتصرخي بضربك ويموتك بأرضك... ولما حاولت الهرب كان قفل الباب. إيد على تمي وإيد شاددني عليه وصار يبوسني وشلا بنطلونو ونزلي تيايبي وصار يلي صار بس لساتني بنت. الله يموتوا ولا يوفقوا بحياته، هددني وقلي إذا بحكي لحدا يبطلق أختي، وقلي كوني منيحة معي وأنا بكرمك... ما نمت ليلتها وأنا إبكي وادعي عليه.

تاني يوم، قلت لإختي بدي روح عالبيت ما خلتنني وقالتي خليك تتساعديني... بقيت عندها وصار يكرر فعلتو كل يوم ويعطيني ٢٠٠٠ ل.ل مع التهديد ذاته.

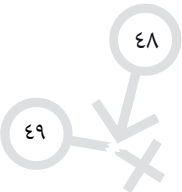
لما إمي لقيتني دايماً قاعدة لحالي وعم إبكي سألتني عن السبب...!! بالأول خفت وما خبرتا وبعد إلحاحها قلتلها قامت ضربتني وقالتي اسحك تفتحي تمك، وإذا اطلقت إختك مين بدو يصرف عليا وعولادها؟؟ ما حدا بيعرف غير إمي، وإمي ما قالت لحدا...

أكيد التعامل مع النسوان غير الرجال دايماً طمعانين فينا ويبستغلونا، وكمان المجتمع ونحننا خوفنا هولي عم يمنعنا نشتك... كل الحق على الجهل والعوز والفقير...

ما بعرف شي عن الخدمات اللي بتساعد المعنفة، بس لما تعرفت عليك قلتلي إنه ممكن تساعديني وتعرفيني على أخصائية نفسية بتطلعني من حالة الخوف والرعب يلي عم عيشو... وضعي كثير صعب، دايماً عم إبكي وقاعدة وحدي وما عاد إلي نفس أكل ولا إشررب... ضعفت كثير.



العامل المادي كان أكثر قسوة على ضحايا أخريات. في عائلة أخرى منع أحد الوالدين الإبنة من التكلّم عن مسائل زوجيّة على اعتبار أنّ تأمين الطعام، والملابس، وحاجات المنزل، أهمّ من الحاجات الشخصيّة للضحية.



« منعوني إنني خبّرُ حداً إنني ماني مبسوطة مع زوجي، لأنهم اعتبروا إنو اللبس والاكل وتأمين حاجات البيت هي أهم من تأمين حاجاتي كإنسانة، واعتبروا إنه إنسان مهذب وشغيل وهيدا كافي بنظرهن ».

وفي حالتين فريدتين، اختلفت ردود فعل العائلة. في الحالة الأولى، دعمت أم الضحية قضيتها وواجهت المعتدي، أمين المستودع، الذي تحرّش بابنتها حين كانت طفلة. ولكن، عندما تعرّضت ابنتها لتحرّش جنسي في مكان العمل، خافت الأم على سمعة العائلة ونصحت ابنتها بأن تلزم الصمت. وعلى الرغم من تكتم الضحية عمّا حصل، إلا أنها اتخذت قرارها بترك العمل. في الحالة الثانية، دعمت العائلة ابنتها وأدانت المعتدي بشدة، غير أنها حين تعقدت الأمور، تراجعت وتخلت عن دعم الضحية.

تطرح الفوارق في ردود فعل العائلات أسئلةً حول الحدّ الذي تصل إليه الإرادة العائليّة في دعم الضحية، مع الأخذ في الاعتبار العمر الذي تعرّضت فيه للاعتداء، وما إذا كانت العائلة قادرة على تحمّل عبء كهذا. وبالتالي، يصبح من الضرورة العمل على تمكين الضحايا عبر توفير مراكز إيواء آمنة لهنّ.

إنّ ردة فعل العائلة تجاه الضحية والاعتداء ككل، تؤدي إلى تعزيز قوة الضحية أو إلى انكسارها. وبالنظر إلى الضغط النفسي والاجتماعي الذي تعيشه الضحية بسبب تعرّضها لاعتداء جنسي، تبقى العائلة هي الملجأ الوحيد لها. فكلما كان الرابط العائلي أقوى، تشجّعت الضحية على الكلام، وكلما كان مفككاً لم تنبس الضحايا ببنت شفة لخوفهن من ردود العائلة. كلف عدم البوح هذا الضحايا تبعاتٍ نفسية وجسدية أكبر.

المجتمع طانع الضحايا

شكّل خوف الضحايا من المجتمع، والذي وصفته عموماً بالخوف من الفضيحة، أحد الأسباب المتكرّرة لعدم التكلّم عن العنف الجنسي. إحدى الضحايا وصفت الأمر "بالتابو" الذي لا يجب أن يُناقش ضمن أي سياق اجتماعي حتّى ولو كان يحدث بشكل مرئي. تحكّم هذا المنهج الفكري بالكثير من الضحايا مكرساً عدم تكلمهنّ بثقة عن تجاربهنّ المؤلمة لأصدقاء مقربين أو لطبيب/ة نفسي/ة أو لمنظّمات المجتمع المدني التي لجأن إليها. على الرغم من إدراكهنّ لأهمية أن يعي الناس حجم العنف الجنسي ومدى انتشاره في المجتمع.

أظهرت النتائج هنا أن نسبة الضحايا اللواتي بلغن عن الاعتداء للمؤسسات المجتمعية كانت أقل مقارنة بالمبلغات للعائلة. فبالنسبة إليهن، أن ردة فعل المجتمع شرسة وقاسية وغير داعمة للنساء خاصة وأن المجتمع ذكوري فاقع. وقد لوحظ أن ردة فعل المجتمع كانت أقسى تجاه النساء المتزوجات مما كانت تجاه العازبات، حيث اتسمت بلوم الضحية المتزوجة، أو باللامبالاة تجاهها، أو بعدم دعمها.

ووجه اللوم إلى النساء المتزوجات على تركهن أزواجهن ومنازلهن. وبعضهن اتهمن بأنهن دفعن أزواجهن إلى ممارسة العنف عليهن. وقد ذكرت إحدى الضحايا التي طلبت الطلاق أن المحكمة وجهت لها خلال الجلسة أسئلة توحى بأنها تتحمل مسؤولية ضرب زوجها لها. وتعرضت ضحية أخرى لانتقادات لاذعة من قبل أصدقائها وعائلتها لعدم سماعها نصحهم وتنبهاتهم لها حول زوجها قبل أن تتزوج به. ضحية ثالثة اتهمت بأنها مضطربة نفسياً وعقليا وتلقي بالأكاذيب والترهات على الناس.

« ردة فعل المجتمع معروفة، عمره المجتمع ما كان مع المرء، بالعكس إذا خان الرجل زوجته يقول أنه أكد مرتته حارمته من حقه ».

مقابل ذلك، بينت النتائج أن بعض النساء المتزوجات اللواتي تعرضن لإساءة جنسية حصلن على دعم اجتماعي وتعاطف لافت. فهناك أشخاص أظهروا تعاطفاً مع الضحية، ولم يلوموها، بل ساعدوها في بعض الأحيان على مغادرة المنزل والحصول على حضانة أطفالها في حالات كهذه، هؤلاء الأشخاص من منظمات المجتمع المدني، أو حدث إنهم أصدقاء، أو جيران، أو حتى من أهل الزوج.

« أهل زوجي تفهموني وأبوه وقف معي وساعدني لجيب بنتي الوسطانية لعندي. أهل زوجي ساعدوني، لأنه عارفين إنهم نسونجي ولاحق شلة منزوعة ومنحرفة، منيح دافعو معي ».

في اثنتين من الحالات، اعتبر الأشخاص أن ما قام به الزوج من العنف الجنسي مبرراً لأن له الحق في ذلك. وقد أشارت الضحايا إلى أن المجتمع توقع منهن القبول بهذا الواقع، وإلا حكم عليهن بالسمعة السيئة. في حالات أخرى، لم يمنع كون الضحية عازبة من فرض ردود فعل اجتماعية ضاغطة عليها. فكما شرحت إحدى الضحايا:

« صارت الناس تتطلع فيني وتأشّر عليي وصرنا حديث الحارة. طيبعي الرجال فرفور ذنبي مغفور بس البنت الله لا يردّها بتجيب العار لأهلها دائماً ».

عموماً، رأَت الضحايا أنّ ردّة فعل المجتمع إزاء ضحايا العنف الجنسي "لا ترحمهنّ". وقد كرّرت العديد من النساء اللواتي تمّت مقابلهنّ استخدام هذه العبارة وربطها بـ "ذكوريّة" المجتمع الذي يلوم دوماً الضحية ويبرّر للرجل فعلته. وقد أبدت النساء إيماناً ضئيلاً جداً بدعم المجتمع ومحاسبة المعتدي على أفعاله.

«طبيعي البنت دائماً بتحاسب أما الرجال لأ. مجتمع فاسد ومقرف».

لهذا السبب، كان المجتمع أقلّ دعماً للنساء اللواتي تكلمن عن تجاربهنّ. فكما أوضحت إحدى الضحايا، يفضّل المجتمع أن تبقى المرأة مُستغلة وخاضعة على أن تباشر بالطلاق. وعليه، تجنّبت الضحايا إعلام المجتمع بتجاربهنّ؛ إذ رأين أنه يميل أكثر إلى اللوم أو النفور من الضحية، بدلاً من التحرك ضدّ المعتدي.

إنّها في ٣٠ من العمر، لها ٤ أولاد، وهي تقيم مع زوجها في منزل خاص لهم. كانت قد أوقفت دراستها الجامعية بسبب الزواج، وعادت من جديد لتنتهي تخصصها في (sociologie)، وهي تعمل حالياً منذ سنة في مدرسة خاصة، ولها دخل محدود جداً. انها متزوجة منذ سبع سنوات، علاقتها مع أهلها جيدة، وأما مع أهل زوجها عادية جداً؛ إذ تلومهم دوماً على تصرفات زوجها.

"المضحك المبكي في الأمر" إنني تعرضت من قبل زوجي الى اغتصاب، وذلك بعد مرور سنة ونصف على زواجنا وكان لدي ولد. كان يجبرني على ممارسة العلاقة الحميمة بطريقة مستمرة ويومية حتى عندما كنت مريضة أو أعاني من ألم فهو لا يهتم ولا يكثر بحجة إنني أهمله. واستمرت العلاقة هكذا وحملت بأولادي الثلاث بعدها. كنت أخاف منه كثيراً، فلم أخبر أحد بمشاكلي، وكان يعوّض عليّ بالمال، فهو كريم ويعطيني مال كثير وذلك لإرضائي. حتى إنني شعرت أنني لست زوجته بل "فتاة هوى" يشتري منها خدمة.

هكذا، أحسست دائماً ولا أزال حتى اليوم (هنا بدأت بالبكاء... فأوقفت المقابلة)، مدة وجيزة وتابعت قائلة: "هوى عم يستغني، وأنا كمان عم بصرف مصاري، ما هوى مش عارف إنني عم باخد منو المصاري تاجّع واتركوا شي يوم... أنا عم بضحك عليه، بدو ينام معي عادي، ما بقى عم حس بشي بس بعمل شو ما بدو..."، وبات الغضب والانتقام يسيطران على تعابير وجهها.

الآن أكملت علمي وبدأت أعمل، الشيء الذي أفرحني وأعطاني شعور بالثقة. أكيد أنّ حالتني النفسية كانت غير جيدة، ولكن قرّرت أنه يجب المضي قدماً وخاصة أنّ لديّ ٤ أولاد، وهم أغلى ما عندي. فأنا أهتم بهم كثيراً وأشتري لهم ما يحتاجون، ناسفر سنوياً وتنتسلي، وهو معظم الوقت يكون في الشغل مع أصدقائه وصديقاته. في الباديّ انزعجت كثيراً مما كان يجري، أما الآن، فأنا قد صممت على الاستفادّة منه والبقاء في منزلي. بالإضافة الى الاغتصاب، ضربني مرة واحدة، وتركت عندها المنزل وأخبرت أهلي. إلاّ أنه وأهله أصروا على عودتي بعد الاعتذار، كما هددني بقتل أخي الوحيد "هم ذو نفوذ في منطقتهم، وإيدهم طابيلة... ما حدا بزعلون". بس أنا خبرت الخوري (خوري الضيعة) وقعدنا سوى نحكي وقلّو فيا ترجع عند أهلها؛ لذا بتحب بس لولاد هون بضلوا إمّي بتربيون مع الخدم اذا مش عاجبك. فكرت ملياً وقررت البقاء حتى أتمكن من جمع مال كاف لطلب الطلاق. إنّ هذا الاعتداء هو الأكثر احتقاراً لي، فهو يجردني من أمومتي وأخلاقني ومبادئني التي تربيت عليها، "بس رح يجي ينهار وربيّه هو وعيلتو، خاصة إمومستبدة كثير، ما بحبا... هني كلون هيك بالعيلة، الرّجال بيحكم حتى نسوان إخواتو، بحسن عم يتعذبوا، بس ما حدا بيسترجي يحكي، هني ناس معون مصاري وبيوصلوا لاكبر راس.

إنّ التعرف عليكم ومساندتكم لي كانت سندا لا يوصف؛ حيث بت أعلم حقوقي، وما هي الخطوات المتبعة في المستقبل لتحسين وضعي، وأنّ أتحدى بالجرأة لمواجهتهم جميعاً... الله كبير وما بيتترك حدا.

الآن علاقتنا تقتصر على الأولاد، فنحن نادراً ما نتكلم أو نذهب سوياً، هو لديه عالمه وأصحابه وأنا أيضاً. مضى على ذلك سنتين ونحن على هذه الحالة، لأنه أصبح لديه صديقة خاصة، فقد اشترى لها شقة وغالباً يكون معها ويصرف عليها...، "يصطفل! هو حرّ، بس انا ما رح أعمل متلو وصاحب... هو مجوّي نفسيتو مجوّية. طالما عم يعطينا مصاري يعمل شو ما بدو حتى الأولاد عادي ما كثير بهمن وجودو لأنو دايماً غايب. أنا عم ضلني اهتم بحالي وفيون وهو يصطفل".

إن أهلي واصدقائي أصبحوا على دراية بمشاكلي وهم يقدمون السند القوي وأنا لولاهم لما استطعت البقاء وبإذن الله رح إربح.

إنّ المجتمع (أهلي وأصدقائي حتى الكاهن في الرعية) كانوا ندين لي، غير أنّ العائلة (أهل زوجي) كانوا متكتمين خوفاً من الجرصة التي ستصيبهم وتصيب مراكزهم حتى ولو كانوا يعتقدون أنّي ضحية، فهم لم يعترفوا بغلطة ابنهم ولن يعترفوا أبداً....

الآن اصبح لدي معارف، وبتّ على دراية بالمؤسّسات التي تساند النساء، وأين التوجه وما هي الخطوات المتبّعة لحمايتها. إنّ الخدمات التي قدّمتموها لي من إصغاء واستماع ودعم اجتماعي وتوعية وإرشاد، هم كانوا عوني وقوتي؛ حيث أصبح لديّ الجرأة لإخبار أهلي واصدقائي عن واقعي، وبتّ أتكلّم بمشاكلي دون خوف أو تردد، هذا تغيير كبير وجذري في حياتي. كما دخلت بنشاطات تتعلق بالرعية والمدرسة (comite' des parents) ، وهذا الأمر سهّل عليّ التعامل مع مشاكلي وفتح أبواب معرفة كثيرة فيما يتعلق بالمرأة. إنّ عائلتي في بادئ الأمر صُدمت كثيراً وبالأخص أخي الكبير، لأنّي كنت أخفي كل شيء، ولا أظهر أبداً، فتعجبوا كثيراً.

وهم كانوا مساندين لي حتى اصدقائي وأقاربي (عمّي وعمتي وأولادهم) كانوا ذو سند ودعم، وهم يحترمون قراري في البقاء أو ترك المنزل (هنّي حدي لو شو ما صار). كما أشرت سابقاً أنّ الجنس الآن هو شيء مستبعد بالنسبة اليّ، لأنّ "زوجي العزيز قرّفني حالي والرجال بصورة خاصة". لم أتعاط المهذئات، ولكن كنت اكتفي بالصلاة والبقاء هما عزائي الوحيد. فأننا أصرف انتباهي عن حاجاتي الجسدية بالـ (shopping) ، الأمر الذي يريحني ويبسطني أكثر...

إنّ الإجراءات في بلدنا والقوانين لا تزال خجولة وضعيفة، ما يسهّل عمل المعتدي؛ إذ يعلم أنّه لن يُعاقب. طبعاً هناك حالات كثيرة لم يتمّ التبليغ عنها. وقد قرّرت التكلّم وإجراء المقابلة، أولاً لأنّي أشعر بالأمان والارتياح عند البوح عن مكونات صدري، وثانياً بما أنّها دراسة وبحث، وهذا قد يؤدي إلى شيء مثمر في النهاية يهدف الى مساعدة المرأة.



الآثار العميقة واضطرابات الضحية

يترتّب عن العنف الجنسي الذي تختبره الضحايا، ضمن أسر ومجتمعات مختلفة، آثارٌ هائلة على الضحية من النواحي الجسدية، والنفسية، والاجتماعية، وحتى الاقتصادية.

الآثار النفسية والعبء الأثقل

شدّت الضحايا اللواتي تمّت مقابلتهنّ على ثقل الآثار النفسيّة مقارنةً مع الآثار الجسديّة والاجتماعية والماديّة. ولكن يمكننا أن نلاحظ انعكاس الأعراض النفسيّة على الجانبين الجسدي والاجتماعي للضحايا.

عاشت ضحايا العنف الجنسيّ كما هائلاً من المشاعر السلبية كالحزن، والاكتئاب، والصدمة، والقلق، والقرف، والرعب، والسأم، والخسارة، والتعصيب، والعذاب، والإرهاق، والتفجع، وعدم الاستقرار. شعرنّ بالانكسار، وفقدان الأمل، والغضب والعدوانية. ذكرت بعضهنّ الإحساس بالرخص، وانعدام القيمة، والإهانة. لم تتلاش هذه المشاعر عند الضحايا، حتى عند اللواتي لجأن إلى العلاج النفسي، أو شاركنّ تجاربهنّ مع أخريات. بدت هذه المشاعر جلية خلال المقابلات التي أجريت مع الضحايا؛ حيث انفجرنّ بالبكاء لمجرد ذكر حادثة الاعتداء الجنسي، فيما ارتجفت أخريات، أو صرخنّ، أو شتمنّ. كما قاطعت معظمهنّ المقابلة أكثر من مرة لاستكمالها في أوقات لاحقة. وذكرت العديديات منهنّ بأنهنّ كنّ أحياناً يبكينّ طوال الليل من دون سبب ظاهر.

بالإضافة إلى ذلك، عبّرت الضحايا عن حالة الخوف الدائم التي يعشنها. فبعضهنّ يخفنّ البقاء وحيدات في المنزل الذي وقعت فيه الحادثة، بينما تخاف أخريات من انتشار الخبر بين الناس، أو من تدهور صحّة أولادهنّ النفسيّة، ليصبحن مهووسات بحمايتهنّ. فهاجس النساء الأساسي هو عدم تعرّض بناتهنّ لتجربة العنف التي عشنها. في هذا السياق، قالت إحدى الأمّهات إنّها ستحرص على متابعة ابنتها لدراستها لكي تضمن لها الحصول على عمل لائق وإيجاد الشريك المناسب. لقد حرم الخوف بعضهنّ من النوم، خشيةً من الكوابيس التي كانت تراودهنّ [٢٧].

بالإضافة إلى الخوف، برزت مشاعر الكراهية بشكلٍ واضح في معظم المقابلات. فقد عبّرت النساء عن كرههنّ لأجسادهنّ، وللرجال، وللجنس. كما اختلفت ردود الفعل بين اللواتي عبّرن عن كرههنّ لأجسادهنّ.

فقد قرّرت إحداهنّ ارتداء الحجاب لحماية نفسها من تحديق الشبان، بينما فقدت أخرى اهتمامها بالناية بنفسها. وفي الواقع، تُذكر حالة مشابهة لامرأة لم تعد تنظر حتّى إلى نفسها في المرآة عند ارتداء ملابسها، وأصبحت تفضّل السراويل والقمصان الفضفاضة، أو الد تي-شيرت، على الفساتين والتنانير.

إنّ كراهية الجسد مسألة حسّاسة جداً، إذ قالت بعض النساء إنهنّ فقدن احترامهنّ لذواتهن، وكنّ يشعرن دوماً أنهنّ وسخات، حتى بعد الاستحمام [٢٨،٢٩].

« كنت أستحم عدّة مرات ولا أشعر بأنني نظيفة وهذا الشيء سبّب لي مشاكل كثيرة مع زوجي ». « صرت أشعر أنني متسخة من الداخل، لا بل متسخة دائماً حتى بعد الاستحمام ».

شعرت النساء أيضاً بالكراهية تجاه الرجال، سواء أكان الزوج، أو الرجال عموماً. وأعربت بعضهنّ عن رغبتهنّ الدائمة بالانتقام، ليس من الزوج فحسب، بل من الرجال كافة. ظهرت الكراهية تجاه الرجال أيضاً من خلال التعبير عن كره العلاقات الجنسية، في حين أصبحت بعض النساء متردّات بشأن الارتباط والزواج، واستبعدت غيرهنّ الجنس حتى كاحتمال، بحيث تعجز بعضهنّ عن تخيل أنفسهنّ مع رجال طيلة حياتهن.

« تتخالي بعد خلّي رجال يدق فيّ. بكره كل الرجال، أصل البلاء. أشعر بالذل والعار والذنب ».

طوّرت بعض النساء، نتيجة الضغط النفسي الذي عشنه ولا يزلن، ردّات فعل متقدّمة من جرّاء تجاربهنّ، ومن بينها صعوبات في الفهم، والتعبير، والتركيز؛ كما تفادي الذهاب بمفردهنّ إلى أيّ مكان، ولوم الذات، والتحفّظ أو التكتّم عمّا يزعجهنّ. كما أنّ فقدان الثقة بالذات دفع بالعديدات إلى فقدان الثقة بالآخرين وانعدام القدرة على المواجهة. فكانت الكثيرات من الضحايا منهكات جسدياً وعقلياً لدرجة أنّ أحلامهنّ تحوّرت حول الاعتداء الجنسي بدلاً من الأشياء الجميلة. وقد روت إحدى النساء أنها كانت تستيقظ عدّة مرّات خلال الليل لخوفها من الكوابيس المتكرّرة، فيما أخبرت امرأة أخرى أنّ هذه التجربة علّمتها الكذب كسبيل في التعامل مع الصعوبات.

« تعودت على الكذب لأنه الأنسب في مواجهة الأزمات. أعذب نفسي وألومها باستمرار ».

كانت المتابعة النفسية واحدةً من الخيارات التي لجأت إليها النساء. فقد ذكرت إحداهن أنّها استفادت لمدة ستّة أشهر من المتابعة النفسيّة (شبه المجانيّة)، ولكنّها لم تكمل لأنها لم تكن تملك المال الكافي للمواصلات والجلسات. عبّرت امرأة أخرى عن حاجتها للمتابعة النفسيّة، إلّا أنّها لم تعرف كيفية الوصول إلى هذه الخدمة. وقالت امرأة ثالثة إنّها كانت تقصد أخصائياً نفسياً وتتناول المهذّئات. في الواقع، أشارت العديد من النساء أنّهنّ لا يزلن يتناولن مضادّات الاكتئاب، وأدوية الأمراض العصبية، وحتى الحبوب المنوّمة.

بخلاف تجارب العديديات من اللواتي تمّت مقابلتهنّ، تمكّنت ضحيّتان من رؤية بعض من الإيجابية في تجربتهنّ. فقد روت فتاة كيف شعرت بالقوّة عندما بلّغت عن المعتدي وأدخلته إلى السجن، بينما قالت أخرى إنّها استطاعت تخطّي المسألة بعد أن تعرّفت إلى خطيبتها بمساعدة والديها.

« قبل تعرّفي على خطيبي نعم كنت أفكر بعدم السماح لأي رجل بالتقرّب مني. لكن الآن أحب خطيبي وأحب أن أتقرّب منه كثيراً ربما لأنه يحبني وأنا أحبه. »

الآثار الجسدية وقسوة الألم

عانت معظم النساء من مشاكل خلال الليل مثل الأرق، والحرمان من النوم، والنوبات الليلية، والخوف من العتمة. لذا، لجأن إلى المهدئات كمضادّات الاكتئاب، والحبوب المنومة، وأدوية الأعصاب. إحدى النساء أدمنت على المخدّرات والكحول لفترة طويلة.

وعند استجواب المبحوثات عن الحياة الجنسيّة، أعرب غالبيةهنّ عن كرههنّ للممارسة الجنسيّة، فيما انعدمت لدى أخريات. شرحت النساء اللواتي كرهن الجنس كيف تحوّل بالنسبة إليهن من متعة إلى عبء، وإلى تجربة مقرّفة تزعجهنّ. وقد قالت إحداهنّ إنّها لم تعد تشعر بجسدها، فكانت تترك زوجها يفعل به ما يشاء.

لم تتمكّن بعض الضحايا من التمتع بعلاقة صحيّة مع أزواجهنّ لأنّ العلاقة كانت تذكرهنّ بالاعتداء. وكنّ نتيجة لذلك، رفضت بعضهنّ في الكثير من المرّات ممارسة الجنس، بينما طلبت أخريات الطلاق أو أُجبرن على ممارسة الجنس من قبل أزواجهنّ. من الجدير بالذكر أنّه، وفي حين تجاهلت بعض النساء حاجاتهنّ وادعت أخريات انتهاء حياتهنّ الجنسيّة، كشفت إحدى المبحوثات أنّها أصبحت بحاجة إلى المزيد من الجنس بحيث كانت تطلبه عدّة مرّات خلال اليوم. وقد يعود السبب إلى تعرّضها للاعتداء الجنسي في سن مبكّرة، أي في الخامسة والسابعة من عمرها [٣٠].

« كنت دائماً متطلّبة مع زوجي لا أكتفي بممارسة الجنس مرّة واحدة في اليوم... كنت أطلب أكثر من مرّة. »

تُظهر المقابلات، بالإضافة إلى الإدمان وتناول الأدوية والتداعيات المختلفة على الحياة الجنسيّة، وجود مشاكل صحيّة عديدة، من ضمنها: الأوجاع، وإلتهابات البول، مشاكل صحيّة في المهبل، مشاكل قصور، ونقص غذائي، وخسارة في الوزن، وتساقط الشعر، وانهيارات عصبيّة. كما عانت بعض النساء من أوجاع باطنيّة، وقرحة، وصداع/ داء الشقيقة. إحدى النساء ذكرت أنّها عانت من تضخّم في صمّام القلب لشدّة الحزن. فقدت امرأة أخرى بصرها بعد دخولها في كوما نتيجة الصدمة التي كانت ولا تزال تعيشها، كما أنّ صوتها بدأ بالاختفاء شيئاً فشيئاً. بعض النساء عانين من فقر دم حاد نتيجة اعتلال شهيتتهنّ وكتمان مشاعرهنّ. وقد تعرّضت امرأة لحالات إجهاض متكرّرة.

الآثار الاجتماعية في المرأة

للغف الجنسي آثارٌ متفاقمة على الحياة الاجتماعية للضحية. تحكي الضحايا عن خوفهنّ من العلاقات، والتواجد بمفردهنّ مع رجل، والزواج، والخروج بمفردهنّ. أدّت تجاربهنّ السابقة إلى فقدان ثقتهنّ بالآخرين، وانعدام قدرتهنّ على التّعرف على أشخاص جدد، وتحديدًا على الرجال. تبرز كراهية المبحوثات تجاه الرجال من خلال تعبيرهنّ عن قرفهنّ منهم، ومن خلال اعتقادهنّ أنّ الرجال لا يحترمون النساء ويريدون أذيتهن، ولا يكثرثون سوى لإرضاء رغباتهم الجنسيّة. ولكن، بعض النساء لا يعتقدن أنّ جميع الرجال سيّئون، وهنّ لا يزلن يحببنهم. أقدمت بعض المبحوثات على تكوين صداقات جديدة، فيما تورّطت أخريات في مشاكل مع الآخرين بسبب حالات توتر وسوء تواصل، في حين تخوّفت بعض النساء من خوض علاقات جديدة، عبّرت أخريات عن انخراطهنّ في أكثر من علاقة قبل الزواج. في واحدة من الحالات، ارتبطت الضحية رسمياً، وكانت علاقتها بخطيبها جيّدة. على صعيد آخر، أدّت تجارب المبحوثات ببعضهن لترك الدراسة لسببين رئيسيين: المشاكل النفسية وفقدان الثقة بالمعلّمين. لكن في بعض الحالات، قامت الضحية لاحقاً بالمشاركة في برامج تدريبيّة. لم تكن محاولات الضحية بدء حياة جديدة دائماً ناجحة. ذكرت إحدى النساء أنّها فسخت خطوبتها بعد أنّ حاول خطيبها تقيلها. وتقول أخرى إنّ خطيبها هجرها بعد أنّ عرف أنّ والدها تحرّش بها. في حين أبرزت الحالة الأولى عدم قدرة الضحية على تقبّل أيّ حركة قسريّة حتّى ولو كانت قبلة، بيّنت الحالة الثانية دور العقلية المجتمعيّة في عرقلة الضحية عندما تحاول المضي قدماً في حياتها. في حالات أخرى، رفضت النساء الزواج، خاصّة حين كان لديهنّ دعم عائلي، أو كنّ مستقلّات مادياً. في المقابل، أبدت قلّة من النساء رغبتهنّ في بدء حياة جديدة، ببساطة لأنهنّ يؤمنّ بأنّ ليس جميع الرجال سيّئين.

الآثار الاقتصادية : العنف الجنسي وقطع الأرزاق

التطرق إلى النتائج الاقتصادية من باب وجود الأمان الاقتصادي أو انعدامه أمر دقيق للغاية. فالأمان الاقتصادي بما يعني المرأة وأسررتها قد يتخذ ذريعة من قبل المرأة نفسها أو الأهل للاستمرار في تحمل العنف وتبعاته. أنه "أمان" ناتج عن العنف الجنسي واقع الأمر أن انعدام الأمان الاقتصادي يزيد من مخاطر التعرض للعنف الجنسي، وقد يكون أحد نتائجه.

فيما خص الحالات التي تتعلق بذريعه توفّر الأمان الاقتصادي، تُذكر تجارب لنساء استفدن من موارد المعتدي عبر تلقّيهن المال من الزوج مقابل الجنس، أو عبر إيهامه بأنهن راضيات جنسياً كلما أردن منه شيئاً. كانت هذه إحدى الطرق التي اعتمدها النساء من أجل الانتقام من أزواجهنّ، خاصّة عندما لم يتمكّن من الحصول على الطلاق وفي غياب الدعم العائلي لهنّ. في بعض الأحيان، وفّر الدعم العائلي أماناً اقتصادياً للضحية. حيث ساعدت بعض العائلات بناتهنّ من خلال دعمهنّ في إيجاد بيت، أو إسكانهنّ في منزل العائلة، أو مدّهنّ بالمال لتربية أولادهنّ، أو مساعدتهنّ من أجل توكيل محامي/ة، أو الحصول على الطلاق.

تمكّنت ثلاث من المبحوثات من الاستقلال مادياً بعد حصولهنّ على الطلاق. بعض النساء تركن المدرسة وعملن في تنظيف البيوت ليساهمن في مصاريف العائلة؛ وبعضهنّ الآخر عملن في وظائف بدوام جزئي بمساعدة من الأصدقاء. ولكن، في جميع الحالات، لعب الأمان الاقتصادي دوراً محورياً في تمكين النساء على التحكّم في حياتهنّ. في حالات أخرى، أدّى العنف الجنسي إلى انعدام الأمان الاقتصادي. فقد خسرت إحدى الضحايا عملها بسبب مزاجها الغاضب، بينما فقدت أخرى بصرها نتيجة الصدمة التي عاشتها. وبالتالي، لم تعد قادرة على العمل في الخياطة، وأصبحت تعتمد مادياً على زوجها ووالده.

شكّل الحرمان من المصروف ممارسةً شائعة اعتمدها الزوج من أجل كسر الضحية وإرضاخها، ما سبّب للضحايا مشاكل ماديّة، خاصّة للأمهات العازبات اللواتي أصبحن مسؤولات عن إعالة أطفالهنّ وتأمين مصاريفهم الطبيّة. كما دفع انعدام الأمان الاقتصادي بالكثيرات إلى التوقّف عن المتابعة النفسيّة نظراً إلى ارتفاع كلفتها.

معرفة المبحوثات بوجود الخدمات

رُصدت لدى النساء اللواتي تمّت مقابلتهن مستوياتٌ مختلفة من الوعي بالنسبة إلى الخدمات المتوفّرة لضحايا العنف الجنسي. فبعضهنّ لم يعرفن أصلاً بوجود خدمات كهذه، وبعضهنّ الآخر كنّ على دراية وافية بما يتعلق بتلك الخدمات، فيما عبّرت أخريات عن قلّة تقتهنّ بمقدّمي الخدمات.

لم يكن لمعظم النساء أيّ فكرة عن توفّر خدمات الدعم لضحايا العنف الجنسي. فقالت إحداهنّ إنّها احتاجت إلى دعم نفسي، لكنّها لم تكن تعلم بوجود منظّمة يمكن أن تساعدّها، خاصّة أنّها لم تكن تملك المال الكافي. ولكن، علمت امرأة أخرى بوجود هذه الخدمات بعد مشاركتها في جلسة توعية لإحدى المنظّمات. وبعض النساء علمن بوجود الخدمات من خلال المقابلات نفسها التي أُجريت في إطار هذه الدراسة. وعليه، رأت النساء أن على المنظّمات أن تعمل بشكل أفضل على ظهورها من خلال الإعلام، كما وأنّ تعمل أكثر على الأرض لتعرف النساء الوجهة اللازم اتّباعها وكيفية التبليغ.

«بالأول ما كنت أعرف حدا بس من خلال بنتي عم شوفها بتروح على جمعيات كثير بساعدوا النسوان».

في المقابل، صرّحت نساء بأنهن كنّ على علم بوجود خدمات دعم مقدّمة إلى ضحايا العنف الجنسي. وقد علمن بها عبر التلفزيون، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال معرفة شخصية، أو جلسات توعية، أو أصدقاء، أو محام/ية، أو جار/ة، أو كتيّب في دور العبادة، أو ندوات في مراكز صحيّة، أو حتّى عبر القراءة حول الموضوع. ولكن في المقابل، أشارت إمرأتان إلى عدم معرفتهما الوافية بالقوانين والإجراءات المرتبطة بالعنف الجنسي ضدّ النساء، مع العلم أنّ القوانين هي من أهمّ مكونات خدمات الدعم التي على الضحيّة التعرّف إليها خلال عملها على تخطّي تداعيات العنف الجنسي.

خدمات الدعم والأمان الموعود

تودّي خدمات الدعم، بالنسبة إلى ضحايا العنف الجنسي، دوراً محورياً عبر توفير مراكز إيواء آمنة، واستشارات نفسيّة وقانونية، وأنشطة تعليم، ودعم طبّي واقتصادي للضحايا. وقد شدّدت

النساء على أهمية توفير هذه الخدمات، وفعاليتها، وأهميتها وعيها ومعرفتهن بوجودها. قلة من النساء عبرن عن اقتناعهن بفعالية خدمات الدعم المتوفرة لضحايا العنف الجنسي، بينما بقيت معظمهن غير مقتنعات بذلك. فبحسب المبحوثات، إن عدم التطبيق الصارم للقوانين هو مشكلة أساسية تؤثر في جدوى خدمات الدعم، حيث رأينا أن هذه الخدمات تبقى غير متاحة وعديمة الجدوى في حال لم ترتبط بسياسات تحمي النساء عندما يبلّغن عن الاعتداء. وفي هذا السياق، أشارت امرأة، انطلاقاً من تجربة مرت بها، إلى أن الضحية تتعرض للتحرش من قبل عناصر الشرطة عندما تبلغ عن الحادثة.

« لا قوانين تحمي (الضحية) ، والشرطة تكون جزءاً من تعنيفها والاعتداء عليها نفسياً، وفي بعض الأحيان تحرش واستغلال، فتتخلص من مشكلة لتقع في أخرى ».

كما تؤكد تصريحات عديدة لضحايا إنعدام ثقتهن بالقوانين.

«أنا لا أثق بالقانون، فنحن في بلد فلتان، اللي عنده واسطة ما في شي بطالو».

إلى ذلك، رأت الكثير من النساء أن القانون ينحاز إلى الرجل، فالمجتمع الذكوري لا يحاسب الرجال. وهذا التمييز المجتمعي يجعل النساء متخوفات من السعي إلى الحصول على الخدمات المتوفرة لمساعدتهن. وقد شرحت إحدى النساء كيف فقدت جلسات التوعية الهادفة إلى دعم ضحايا العنف الجنسي جدواها في ظل انحياز القانون الدائم لمصلحة الرجال.

« ما في قانون ما في شي صح. كلهم ع القوي، والضعيف بماطلو فيه ليقرف ويتنازل عن حقه ».

أشارت المبحوثات أنهن تعرفن على الخدمات المتوفرة لضحايا العنف الجنسي عبر منظمات غير حكومية مختصة بالموضوع، غير أنهن عموماً لا يؤمنن بفعالية تلك الخدمات لأسباب عدة، منها:

• إرتفاع كلفة الخدمة، تحديداً المواصلات.

تقديم المنظمات غير الحكومية خدمات الاستشارة والإرشاد، فيما تكون الضحية بحاجة إلى عمل لتابعة حياتها، على الرغم من الجهد المبذول من قبل المنظمات غير الحكومية، تبقى النساء غير متعاونات بسبب خوفهن من سلطة الرجال.

- توفير بعض المنظمات غير الحكومية الاستشارة القانونية للضحية بدلاً من تعيين محامي/ة لها أيضاً (وقد طلبت إحدى المنظمات من الضحية تغطية نفقات المحامي/ة الخاص/ة بها).

لمست بعض النساء استحالة وجود أي شيء من شأنه أن يساعد الضحية مهما توفرت الخدمات اللازمة. واعتقدت إحداهن أن الأوان قد فات للحصول على هذه الخدمات، فيما وجدت أخرى أن القوة الإلهية وحدها لها أن تساعد الضحايا.

« ما في شي يساعدنا إلا ربها ».

من الواضح أنه، إذا كان للنساء إيمان بقدرة القوانين الحالية على حمايتهن من العنف، فمن الواضح أنه إيمان ضعيف. فعلى الرغم من معرفتهن بتوفر خدمات الدعم، فهن لا يؤمنن بجداها لأسباب عدة ذُكرت سابقاً. فالخوف من المجتمع وانحيازه لمصلحة الرجال يبقى السبب الأول الذي يمنع النساء من طلب خدمات الدعم.

«نحن ببلد بيحكمنا الشرع والدين شو بدّي غير، ومين لح يسمعنيأ ويساعدني»

من جهة أخرى، رأت بعض النساء أن للخدمات المتوفرة لضحايا العنف الجنسي فعالية. ولكن، وإن كانت فعالة، فهي، بحسب إحدى النساء، غير متاحة على مستوى لبنان كله، ما يكبد الضحية عبء تكاليف المواصلات. في المقابل، عبّرت نساء أخريات عن التغييرات الجذرية التي طرأت على حياتها نتيجة استفادتها من تلك الخدمات.

« الخدمات التي قدمتموها لي من إصغاء واستماع ودعم اجتماعي وتوعية وإرشاد كانت عوني وقوتي، حيث أصبح لديّ الجرأة لإخبار أهلي وأصدقائي عن واقعي، وبنتُ أتكلّم عن مشاكلي من دون خوف أو تردد. هذا تغيير كبير وجذري في حياتي. كما دخلت بنشاطات تتعلق بالرعية والمدرسة، وهذا الأمر سهّل عليّ التعامل مع مشاكلي وفتح أبواب معرفة كثيرة في ما يتعلق بالمرأة ».

ذكرت الضحايا أيضاً وسائل أخرى للدعم، من بينها: تمكين الفتيات والنساء بهدف التبليغ عن الاعتداء، والعلاج عبر المسرح، والرقص، وتوفير فرص عمل لهنّ، ومساعدتهنّ في استكمال دراستهنّ. وقد استفادت امرأتان من هذه الخدمات ولا يزلن، وكانت المساعدة الاجتماعية تقوم شخصياً وسرياً بإصطحاب إحداهنّ إلى أخصائية نفسية.

« كانت تأخذني منسقة المشروع بسيارة خاصة إلى المعالجة النفسية وبسريرة تامة. يمكن تحسين الخدمات عندما تكون قريبة علينا، فهي بعيدة عن سكني ».

إلى ذلك، أوحى النساء إلى أن ترددهن في طلب خدمات الدعم قد يعود أيضاً إلى ضعف إرادتهن. فبالنسبة اليهن، يبقى الجزء الأهم من المسألة تصميم المرأة على طلب تلك الخدمات، وليس فقط معرفتها بوجودها.

« اللي تعرض لعنف جنسي يتعذب ويخاف ويتلبدك بحالو حتى يقصد حدا يساعده، بكون مرق وقت طويل ».

إلى ذلك، رأت بعض النساء أن عدم معرفتهن بجدوى هذه الخدمات يعود إلى أنهن لا يملكن تجربة سابقة بهذا الخصوص. ومع ذلك، وجدت بعضهن أن بإمكان خدمات كهذه أن تساعدهن على النسيان والشعور بالقوة.

اللجوء إلى خدمات الدعم

إلى جانب المعرفة المرتبطة بالخدمات المتوفرة لضحايا العنف الجنسي، من المهم الاستعلام حول استعداد الضحية للجوء إلى تلك الخدمات. فبحسب ما ذكر، تختلف أسباب عدم لجوء الضحايا إلى الخدمات.

وبشكل أساسي، استفادت النساء اللواتي لجأن إلى خدمات الدعم من المتابعة النفسية والاستشارات. ولكن، لم تطلب نساء أخريات خدمات مماثلة لأنهن إما لم يكن يعلمن بوجودها، أو لم يملكن المال، أو لم يحتجنها أصلاً. تعيد هؤلاء النساء عدم حاجتهن لتلك الخدمات إلى أسباب عدة، منها توفر الدعم الأسري، أو كما ذكرت إحدهن، بسبب التعرض للتحرش وليس الاغتصاب. تبين هذه التصريحات كيف يُنظر إلى الخدمات على أنها مخصصة لضحايا الاغتصاب، مما يطرح تساؤلات حول مدى فهم مصطلح "العنف الجنسي". وقد سخرت إحدى النساء من فكرة المتابعة النفسية/الدعم؛ فبالنسبة إليها، المهم الأساسي هو إيجاد عمل لكسب لقمة عيشها.

« أيا علاج !! انقبرت نزلت عالشغل والتعير ».

لعبت الثقة بفعالية الخدمات المقدّمة من منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تشجيع ضحايا العنف الجنسي على اللجوء إلى خدمات الدعم. ولكن، كما ذُكر آنفاً، فإنّ مسألة التطبيق الفعّال للقانون يؤثّر كثيراً في إستعداد الضحية وقرار الاستفادة من الخدمات المتوفّرة.

« ما بوثق فيهم، ولا بقدر إدفع التكاليف... شو بدها تساعدني؟ ما لح يتغيّر إذا في ما قوانين بتحمي وسلطة بتنفّذ القوانين، بس لا في قانون ولا سلطة.»

إلى ذلك، قالت امرأة إنّها عالجت نفسها بنفسها، من دون أن تطلب مساعدة من أي منظمة.

« أنا عالجت حالي وخفّت عندي المشاكل صرت بضحك ع حالي وعليه إني مبسوفة وحسيت هيك أحسن.»

من المهم جذب الإنتباه إلى ثلاث حالات لنساء لم يرغبن باللجوء إلى تلك الخدمات على الرغم من معرفتهنّ بوجودها. إحداهنّ شدّدت على أهميّة أن تكون الضحية قويّة وأنّ تخوض معركتها بنفسها.

« لا أهلها ولا زوجها ولا الجمعيات تستطيع أن تدافع عنها.»

أمّا الحالة الثانية، فقد خافت من طلب الدعم بسبب أهلها.

« لا، ولا أريد، لأن ذلك كان سيزيد الأزمة خاصة أنني لا أعمل.»

بالنسبة إلى الحالة الثالثة، كانت تعلم بوجود منظمات وطلبت المساعدة منها، إلا أنّ المنظمة التي لجأت إليها لم تستطع مساعدتها.

« كنت بأيامها بعرف إنو هل الجمعيات الموجودة، يمكن كنت بحاجة لمن يساندني، يوجّهني، يدافع عن قضيتي، ما في حدا ساعدني إلا الشيخ لسرّع بالطلاق.»

تؤكد وجهات النظر تلك ما نوقش في إطار الحديث عن الآثار النفسية والاجتماعية التي تختبرها الضحايا جرّاء العنف الجنسي: الخوف من العائلة، والتردد، وقلة الثقة بالنفس، والغضب، ومشاعر أخرى تؤدّي إلى قرارهنّ بعدم اللجوء إلى خدمات الدعم. على الرغم من ذلك، لجأت

بعض ضحايا إليها واستفادات منها. وبشكل أساسي، لجأن إليها عبر المنظمات غير الحكومية للاستفادة تحديداً من خدمات المتابعة النفسية والاستشارة القانونية، وبعضهنّ استفدن من دروس باللّغة الإنكليزيّة. بحسب تعبيرهنّ، تلك الخدمات ضروريّة لتمكينهنّ من أجل الاهتمام بأنفسهنّ وبأولادهنّ.

من هنا، من المهمّ الإقرار بأهميّة خدمات الدعم والترويج لها أكثر عبر الإعلام، والندوات، والعمل على الأرض أيضاً. كذلك، من المهمّ بناء الثقة مع الضحايا لجهة التشديد على فعاليّة هذه الخدمات في تمكينهنّ.

استراتيجية المعتدي ورقصة الفوكستروت (رقصة الثعلب)

قلة من الدراسات عرضت للتكتيكات المستعملة من قبل المعتدي في حالات العنف الجنسي، نظراً للتعقيدات القانونية المرتبطة في تعريف العنف الجنسي وكيفية حدوثه [٣١]. وتشمل التكتيكات العوامل الشفهية، الجسدية، استعمال الكحول والمخدرات، كما يلي:

١. إستعمال القوة الجسدية للسيطرة على الضحية وإرغامها على العمل الجنسي (تثبيتها، إسقاطها).
٢. دس المخدر في الشراب، أو إعطائه مباشرة للضحية بغية استسلامها (مشروب ملغوم).
٣. استغلال الضحية العاجزة عن إعطاء موافقتها للعمل الجنسي، نتيجة فقدان وعيها من استهلاك الكحول أو الأدوية أو المخدر.
٤. استغلال هشاشة وضع الضحية (معوقة، قاصر، مقيمة غير شرعية، هوية جنسية خفية).
٥. تخويف الضحية وتهديدها بشتى الوسائل.
٦. سوء استعمال السلطة أو المركز لإجبار الضحية على العمل الجنسي.
٧. الاستغلال الاقتصادي، كتقديم خدمات جنسية مقابل سكن، وظيفة، طعام/ مال، إتمام معاملات شخصية مهمة، أو رعاية أطفال.
٨. تحقير وإهانة الضحية وإذلالها.
٩. استمرار الضغط الكلامي على الضحية لجهة ممارسة الجنس وإبترازها عاطفياً لعدم محبتها وتجاوبها.
١٠. وعود كاذبة من المعتدي، كالزواج، ديمومة العلاقة.

١١. تهديد بتوقيف العلاقة وإفشاء أسرارها وأسرار الفتاة.

١٢. تدليع الطفلة بغية استدراجها وكسب ثقتها.

١٣. السيطرة على السلوك الجنسي تجاه الضحية وتهديدها بنقل الإلتهابات الجنسية، والحمل بالإكراه.

على خلفية هذه التكتيكات المقيتة، تقول إحدى المبحوثات وهي امرأة ثلاثينية ضحية لاغتصاب زوجها "كنت خائفة من الإفصاح، ولم أخبر أحد عن مشاكلي ومعاناتي، لذا كان زوجي يعوض صمتي بإعطائي مال، زوجي كريم ويعطيني المال الكثير مقابل إرضاء رغباته. لذا، شعرت أنني لست زوجته بل مجرد "عاهرة" يشتري منها خدمات جنسية".

أظهرت الدراسة أن إدراك المبحوثات لتكتيكات المعتدي، تختلف باختلاف وضعهن الاجتماعي (عازبات/متزوجات). ففي حين رأت العازبات أن المداعبة بالقبلة على اليد أو الخد أو الغمرة تؤدي الى التحرش والإساءة وحتى الاعتداء الجنسي. رأت المتزوجات في المداعبة مدخلاً ضرورياً لتهيئة المرأة نفسياً وعاطفياً للعلاقة الجنسية (بدلاً من القيام بها فوراً لتأخذ شكل الاعتداء الجنسي).

إضاءات واستنتاجات

أظهرت الدراسة من خلال العناوين المتعددة في دليل المقابلة تنوعاً عند المبحوثات في إدراك العنف الجنسي وأساليب مواجهته المختلفة على المستويات الشخصية والأسرية والاجتماعية، كما ودّلت على نظرتهم إلى جمعيات الرعاية ودورها في مساعدتهم.

بالنسبة لإدراك العنف الجنسي، تشير الدراسة أنّ إدراك المبحوثات للعنف الجنسي كان واضحاً بكل أنواعه وإيحاءاته عند غالبية المستجوبات اللواتي أطلقنّ أسوأ النعوت عليه وعلى ممارسيه، أياً كانت صفتهم. غير أنّ تداخل الموروث والعادات بحياة المرأة الخاصة جعلها في حيرة من أمر تحديد فعل ممارسة الجنس مع الزوج بالإكراه إذا كان حقاً مُعطى له بعقد الزواج (الوضعي أو المقدس) ، أم فعل اغتصاب. يأتي ذلك في سياق التركيبة المجتمعية ونمطها "البطركي" الذي يحد من قدرات المرأة وحقوقها ويجعلها عرضة لكل أنواع الاستغلال، ما يضع هذه التركيبة على رأس العوامل والتكتيكات التي تسهل على العنف. فقد بدا ذلك واضحاً من ما ورد في مقابلات الضحايا عن هشاشة المرأة تجاه ضعف التربية المنزلية والمعرفية ومغريات الزواج ومستوى المعيشة، كلها ناتجة من تهميش مكانة المرأة وسلب حقوقها واضطهادها على حد قول إحداهن "المجتمع يكسر المرأة".

وكان لافتاً في النتائج أيضاً وعي المبحوثات للعوامل المسهّلة للعنف الجنسي وعدم قدرتهم على تفاديها، ما يدل على ضعف إمكانيات الضحية وقلة مهاراتها في التعامل مع الاعتداء. فلم تكن تلك العوامل خاصة بالواقع اللبناني فقط، بل تشابهت مع غيرها في بلدان وأماكن مختلفة من حيث وقعها على المرأة المهمشة أصلاً أو المغلوب على أمرها [٣٢، ٣٣].

تشير تقديرات الدراسات العالمية الى أنّ ما بين ثلث وخمس النساء يعانين شكلاً من أشكال الإساءة الجنسية خلال الطفولة ولاحقاً في سن الرشد وارتباط ذلك بعواقب نفسية وعاطفية وسلوكية معقدة. يجعل ذلك من الإساءة الجنسية عامل خطورة لمشاكل متعددة على المدى الطويل منها الاكتئاب، القلق، تدني الثقة بالنفس.



ومخاطر استعمال وإدمان المخدرات. قد لا تصيب هذه المشاكل كل الضحايا؛ إذ تظهر دراسات من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا أنّ نسبة ملحوظة من الضحايا ٢٠٪ لا يظهر أي عوارض خطيرة أو منذرة في مرحلة الرشد [٣٤].

تنطبق هذه المقاربة على العينة الموجودة في دراستنا لجهة تعدد تأثيرات العنف الجنسي وتعدد الإحاطة بمخاطره على الضحايا ومن قبلهن. فأساليب الإحاطة بالعنف الجنسي وعواقبه تحدد إلى حد كبير سلامة الضحايا وسلوكياتهن في المدى المنظور. فهناك مَنْ تكيّفت مع الاغتصاب الزوجي مستعملة معتقداتها الدينية التي تجبرها على إرضاء زوجها، وهناك مَنْ تعاملت مع الاغتصاب باللامبالاة، وهناك مَنْ رأت مبادلة الجنس بالمال إحاطة واقعية بالعنف الجنسي.

وعليه، يقسم بعض الباحثين وسائل الإحاطة إلى قسمين :

١. إحاطة فعالة: مواجهة المشكلة بشكل مباشر.

٢. إحاطة غير فعالة: تفادي المشكلة.

ينطبق هذان النوعان من الإحاطة على الضحايا حسبما تكيّفوا (بطريقة جيدة أو ضعيفة) على أنّ الضحايا اللواتي تكيّفن بطريقة جيدة اعتمدن على استراتيجيات إحاطة منها توسل الدعم، بينما اعتمدت الأخريات (طريقة تكيف ضعيفة) على استراتيجيات مختلفة ومرهقة في محاولة منعهن للإحاطة بالإساءة الجنسية (محاولات انتحار، انعزال، إدمان جنسي، كحالة بعض الضحايا في الدراسة). تشير دراسة لأمهات شملت ستين أم ناجيات من عنف جنسي خلال طفولتهن [٣٥] ، إنّ استعمال استراتيجية الإحاطة الإدراكي بإيجاد معنى إيجابي لتجربة الإساءة الجنسية ساعد على تحسين تكيف أولئك الأمهات والتخفيف من عزلتهن الاجتماعية.

كما تتشابه نتائج هذه الدراسة مع دراسة سابقة عن ٧٧ ضحية عنف سفاح القربى بيّنت أنّ العمل على الاستفادة من تجربة الإساءة الجنسية ساعدت في تخفيف المعاناة النفسية وتحسين التكيف الاجتماعي، ازدياد الثقة بالنفس مقارنة مع الضحايا الآخرين اللواتي لم يجدن معنى في تجربتهن. يؤشر ذلك إلى أهمية التصالح أو السلام عند الضحية مع مسائل الإساءة الجنسية [٣٦ / ٣٨].

من المؤكد أنّ قساوة التجربة تسهم في تحديد استراتيجية الإحاطة، وإذا أسقطنا ذلك على دراستنا يتبيّن أنّ الضحايا اللواتي تعرضن لتجربة قاسية (تكرار الاغتصاب من قبل الأب أو

النسيب) ولم يقدرن على التكيف أو الإحاطة بشكل إيجابي لجهة ممارسة الصمت والإنصاع لرغبات للمعتدي، عانين من عواقب سيئة وخطيرة منها إدمان جنسي، إنعزال، وكره الذات.

من ناحية أخرى وبخلاف تجارب العديداً من اللواتي تمّت مقابلتهنّ، تمكّنت ضحيتان من رؤية بعض من الإيجابية؛ حيث روت فتاة كيف شعرت بالقوّة عندما بلغت عن المعتدي وأدخلته إلى السجن، بينما أشارت أخرى إنّها استطاعت تخطّي المسألة بعد أن تعرّفت إلى خطيبها بمساعدة والديها.

« قبل تعرّفي على خطيبي نعم كنت أفكر بعدم السماح لأي رجل بالتقرّب مني لكن الآن أحب خطيبي وأحب أن أتقرّب منه كثيراً ربما لأنه يحبني وأنا أحبه ».

تتأثر الإحاطة بعواقب العنف الجنسي بتكرار العنف والفترة الزمنية للتكرار. ففي تجارب العنف الجنسي العابر، كان للضحايا قدرة أكبر على الإحاطة والتكيف الإيجابي مقارنة مع استمرار العنف وتكراره كحالة بعض النساء في الدراسة. عموماً، تشير النتائج إلى أنّ استعمال استراتيجيات ضعيفة أو سلبية (التفادي / الإنعزال) يزيد من العواقب النفسية السيئة على المدى الطويل، الأمر الذي يجب أن يُبحث ويؤخذ بعين الاعتبار عند مناقشة التدخلات الفاعلة لمساعدة الناجيات.

هنا يحضر دور الدعم الاجتماعي الذي تقدمه العائلات أو الجمعيات الأهلية المعنية بهذا الشأن، لكن فاعلية هذا الدعم تعتمد على قدرة الضحية الإفصاح والسعي للدعم الاجتماعي، كما وعلى إدراكها بأن يكون المجتمع متحيزاً ضد المرأة ومنغلق تجاه الإساءة الجنسية إليها خصوصاً إذا حصلت من قبل فرد من أفراد العائلة، كما هي في حالة الدراسة.

كما أنّ الخلفية الدينية والمحافظّة أحياناً تلعب دوراً هامياً للضحية من عواقب العنف الجنسي. فأظهرت بعض الضحايا خلال المقابلات منسوباً عالياً من التربية المحافظّة (التدين، الحرص على العائلة وعلى الأسرة)، ما أسهم في امتصاص التأثير الحاصل من الاغتصاب وفي حماية الضحية لاحقاً من عواقب أكثر خطورة (انتحار أو إنعزال).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دراسات أخرى بيّنت أن التدين والروحانية أعطيا الضحية قوة وقدرة على ترك المنزل الزوجي معتمدة على "الله الذي عنده التدبير والراحة" [٢٣] في كل الأحوال.

وإلى جانب التدين، تبرز القيم المجتمعية والثقافية حول "واجبات الزوجة" و"الأم الصالحة" التي تمنع الضحية من مغادرة أسرتها هرباً من التعنيف والاعتصاب، كما ظهر في الدراسة في موقف الأهل والخالة والأم حول ضرورة انصياع المرأة وسكوتها حرصاً على سمعة العائلة، وعلى أولادها وأسباب عيشها (المأكل والملبس). هنا، يبرز التناقض حول القيم التي "تبرّر" أفعال الجاني تجاه من يجب أن تكون محمية من قبل أهلها من التعنيف والقهر.

يعكس ذلك تسلط الفضاء العام على الفضاء الخاص للمرأة، وسيطرة العادات والتقاليد على مقدرات المرأة وإمكاناتها. وأكد ذلك ما ورد على لسان الضحايا عن ردة فعل المجتمع التي "لا ترحم"، و"ذكورية" المجتمع الذي يلوم الضحية دائماً ما أضعف إيمان النساء بدعمه لهن، خصوصاً أولئك اللواتي تكلمن عن تجاربهن.

التوصيات

بناءً على المشاركات التي قدّمتها الضحايا حول تجاربهنّ، وتعامل عائلاتهنّ والمجتمع معهنّ، والآثار المترتبة عليهنّ، بدأ أنّ في توصياتهنّ تشديداً واضحاً على أهميّة الإجراءات الوقائية المقترحة من الضحايا أنفسهنّ. وقد ارتكزت هذه التوصيات على التطرّق إلى العوامل التي تسهم في الحدّ أو الوقاية من العنف الجنسي، بالإضافة إلى عوامل من شأنها أنّ تساعد الضحيّة في تخطّي تداعيات الاعتداء.

في ما يخصّ العوامل التي تسهم في الحدّ أو الوقاية من العنف الجنسي، اقترحت الضحايا العمل على خمس محاور محدّدة:

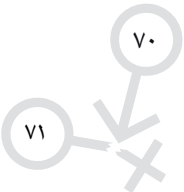
على الصعيد الشخصي

يشمل إجراءات حمائية بإمكان النساء والفتيات إعتمادها من أجل تفادي العنف الجنسي، أو التعامل معه بشكل أفضل :

١. الوعي الذاتي من أجل عدم الوقوع بسهولة في تجربة مماثلة.
٢. الاستقلالية الاقتصادية.
٣. مغادرة مكان الاعتداء.
٤. عدم التنقّل بمفردها إذا ما دعت الحاجة.
٥. تعلم حماية الذات.

على الصعيد العائلي

يشمل البيئة العائليّة، وعلاقة الأهل مع أولادهم، واليّات التعامل مع العنف الجنسي عندما يبلغ الأطفال عن حدوثه :



١. عائلة محبة وداعمة.
٢. متابعة الأهل الدائمة لأولادهم.
٣. تعليم الفتيات.
٤. تشجيع الفتيات على التكلّم حول ما يجري معهنّ.
٥. تعليم الأولاد كيفية حماية أجسادهم للوقاية من الاعتداء، وتعليمهم التمييز بين المقبول وغير المقبول.
٦. بناء علاقة متينة بين الأمّ وابنتها حتى لا تخاف الفتاة من اللّجوء والتكلّم إلى والدتها.
٧. تيقّظ الأهل للملاحظة أي سلوك عنيف يبديه أحد الأولاد الذكور.
٨. تعليم النساء كيفية حبّ ذواتهنّ، واحترامها، وكيفية اختيار الشريك.

على الصعيد المؤسّساتي

يشمل ما يمكن تنفيذه على الصعيد المؤسّساتي لناحية رفع الوعي :

١. الإرشاد والتوعية حول العنف الجنسي.
٢. تنفيذ الحملات، والندوات، والنشاطات المدرسيّة.
٣. تأمين مراكز دعم مجانية وقريبة / موزّعة جغرافياً لتخفيض كلفة المواصلات على الضحايا.
٤. إدراج الصّحة الإنجابيّة والجنسيّة في المناهج التربويّة.
٥. التكلّم أكثر عن موضوع العنف الجنسي عبر الإعلام المطبوع، والاجتماعي، والمرئي والمسموع.

على الصعيد المجتمعي

يشمل التّدخل المجتمعي الذي يمكن تنفيذه على المستويين المحلّي والوطني :

١. جلسات توعية حول :
 - كيفية تعامل الزوج مع زوجته.

- كيفية حماية الشبان اليافعين للفتيات.
- بناء ثقة الفتيات بأنفسهنّ ودفاعهنّ عن أنفسهنّ : أنشطة تمكن.
- ٢. إيجاد فرص عمل للفئة الشابة العاطلة من العمل.
- ٣. الحدّ من التزويج المبكر.
- ٤. إدانة العنف الجسدي.
- ٥. منظمات غير حكومية أكثر تخصصاً، بدلاً من تنفيذ عدد كبير من البرامج المبعثرة.
- ٦. دعم النساء والمنظمات التي تعمل مع نساء.
- ٧. كسر التابو حول العنف الجنسي.

على صعيد السياسات

يشمل دور الدولة، تحديداً في رسم السياسات وإنفاذ القوانين :

١. تشريع/ تطبيق قوانين تحمي الضحايا بشكل عادل (الاهتمام بمسألة حضانة الأطفال، ومعاقبة المعتدي).
٢. وجوب قيام قوى الأمن بدورها في حماية الضحايا.
٣. سياسات لمنع التزويج المبكر.
٤. إطلاق برنامج يُعلم النساء عن كيفية التبليغ عن العنف الجنسي.
٥. تأمين مراكز إيواء آمنة للضحايا.
٦. معاقبة المعتدي وسجنه.
٧. تنفيذ حكم الإعدام بحق المعتدي ليكون عبرة لغيره.
٨. مراقبة الأماكن حيث تقع حوادث التحرش.
٩. تقديم برامج للمتابعة النفسية والتوعية.
١٠. تأمين مراكز لمعالجة المدمنين على المخدرات، حيث أنهم يشكلون نسبة كبيرة من المعتدين.
١١. فصل العنف الجنسي عن العنف بشكل عام في القانون.
١٢. إدراج العنف الجنسي في الكتب المدرسية لرفع الوعي حول هذه المسألة.
١٣. تفعيل الإستجابة من قبل الشرطة.
١٤. تدريب الشرطة على كيفية التعامل مع الضحايا.

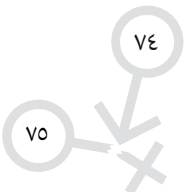
عوامل مساعدة الضحايا الناجيات من العنف

توصياتٌ حول عدد من المسائل يجب أخذها بعين الإعتبار في إطار العمل على مساعدة ضحايا العنف الجنسي على التعامل مع تداعيات الاعتداء. وقد أُكِّدَت بعض هذه الاقتراحات على النقاط التي ذُكرت سابقاً في سياق الحديث عن العوامل التي تسهم في الحد من العنف الجنسي. وتتضمَّن التوصيات العامَّة النقاط التالية :

١. تأمين الدعم المادّي/الاقتصادي : إيجاد عمل، وتأمين العلاج والحاجيات الأساسية.
٢. تأمين الدعم المعنوي : تصديق الضحايا، ومساعدتهنّ، والإعتناء بهن، وعدم لومهنّ.
٣. تأمين العلاج بكلفة ميسورة : العلاج الجسدي والنفسي.
٤. توفير بيئة محيطة آمنة ومريحة : عائلة وأقارب منفتحون وداعمون؛ مكان آمن بعيداً عن المعتدي؛ تواجّد شخص قادر على الإعتناء بالضحية والتخفيف عنها ...
٥. تأمين فرص تعليم.
٦. التعليم الرسمي.
٧. التعليم المهني.
٨. تثقيف الفتيات حول حقوقهنّ وكيفية المطالبة بها.
٩. تعزيز ثقة الفتيات بأنفسهنّ.
١٠. تعليم الفتيات كيفية الدفاع عن أنفسهنّ : دروس في رياضة الدفاع عن النفس، استخدام الأسلحة.
١١. تعليم الفتيات كيفية مواجهة المعتدي.
١٢. تشجيع الفتيات على الإفصاح عن ما يجري معهنّ.
١٣. تعليم الفتيات كيفية التبليغ ومساعدتهنّ في القيام بذلك.
١٤. مشاركة تجارب نساء بلغن ونجمن في تحصيل حقوقهنّ.
١٥. تعزيز الترويج للمنظمات غير الحكومية لتسهيل التعرّف على أماكن تواجدها وكيفية الاتصال بها .
١٦. تقديم الدعم المجتمعي، عوضاً عن لوم الضحايا بشكل مباشر.
١٧. محاولة حلّ المشكلة عبر التواصل مع الزوج (المعنف).
١٨. تقديم الخدمات القانونية للضحايا.

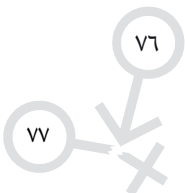
المراجع

- 1. Lebanese Advocacy and Legal Advice Center (LALAC)(2013).**
 - Retrieved from: <http://transparency-lebanon.org/En/WhatWeDoDetails/1/13/0>
- 2. United Nations Population Fund (UNFPA). (2004). Clinical Management of Rape Survivors.**
 - WHO/United Nations High Commissioner for Refugees, 78.
- 3. World Health Organization. (2013). Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence. World Health Organization.**
 - Retrieved from: <http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/9789241564625/en/>
- 4. UN Women. (2013). In Brief Safe Cities Global Initiative.**
 - Retrieved from: http://www.unwomen.org/~media/headquarters/attachments/sections/library/publications/12/2013/un20%women-evaw-safecities-brief_us-web20%pdf.ashx
- 5. Unicef, & UNICEF. (2014). Ending child marriage: progress and prospects. New York: UNICEF.**
 - Retrieved from: https://www.unicef.org/media/files/Child_Marriage_Report_17_7_LR..pdf
- 6. World Health Organization. (2005). WHO multi-country study on women's health and domestic violence against women: summary report of initial results on prevalence, health outcomes and women's responses.**
- 7. Basile, K.C, Smith, S.G, Breiding, M.J, Black, M.C, Mahendra, R.R. Sexual Violence Surveillance: Uniform Definitions and Recommended Data Elements, Version 2.0.**
- 8. Atlanta (GA): National Center for Injury Prevention and Control, Centers for Disease Control and Prevention; 2014.**



- 9. Kappler, K. E. (2012). Living with paradoxes: Victims of sexual violence and their conduct of everyday life.**
 - In Living with paradoxes (pp. 271). VS Verlag für Sozialwissenschaften.
- 10. Wasco, S. M. (2003). Conceptualizing the harm done by rape applications of trauma theory to experiences of sexual assault.**
 - Trauma, Violence, & Abuse, 309-322 ,(4)4.
- 11. Jina, R., & Thomas, L. S. (2013). Health consequences of sexual violence against women.**
 - Best Practice & Research Clinical Obstetrics & Gynaecology, -15-26 ,(1)27.
- 12. El Kak, F., El Salibi, N., Yasmine, R., & Ghandour, L. (2016). Female Survivors of Sexual Abuse: Do they Differ in Sexual Behavior, Attitudes, and Perceptions towards Sexuality? Findings from a Cross-Sectional Survey Conducted among University Students in Lebanon.**
 - The Journal of Sexual Medicine, 6/13, S255.
- 13. Emusu, D., Ivankova, N., Jolly, P., Kirby, R., Foushee, H., Wabwire-Mangen, F.,... Ehiri, J. (2009). Experience of sexual violence among women in HIV discordant unions after voluntary HIV counselling and testing:**
 - A qualitative critical incident study in uganda. AIDS Care, 1370-1363 ,(11)21. doi:09540120902883077/10.1080
- 14. Masterson, A. R., Usta, J., Gupta, J., & Ettinger, A. S. (2014). Assessment of reproductive health and violence against women among displaced Syrians in Lebanon.**
 - BMC women's health, 1 ,(1)14.
- 15. Bryant-Davis, T., Ullman S.E., Tsong Y., Gobin R. (2011). Surviving the storm: the role of social support and religious coping in sexual assault recovery of African American women.**
 - Violence Against Women, 12/17.
- 16. Devries, K. M., Mak, J. Y., García-Moreno, C., Petzold, M., Child, J. C., Falder, G.,... & Pallitto, C. (2013).**
 - The global prevalence of intimate partner violence against women. Science, 1528-1527 ,(6140)340.
- 17. Watts, C., & Zimmerman, C. (2002). Violence against women: global scope and magnitude.**
 - The lancet, 1232-1237 ,(9313)359.

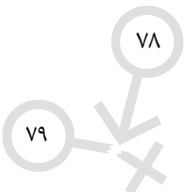
- 18. Abrahams, N., Jewkes, R., Hoffman, M., & Laubsher, R. (2004). Sexual violence against intimate partners in Cape Town: prevalence and risk factors reported by men.**
- Bulletin of the World Health Organization, 330-337 ,(5)82.
- 19. MacTavish, E. (2016).**
- Barriers of reporting sexual violence in Syrian refugee camps (Doctoral dissertation, Royal Roads University).
- 20. Abrahams, N., Devries, K., Watts, C., Pallitto, C., Petzold, M., Shamu, S., & García-Moreno, C. (2014). Worldwide prevalence of non-partner sexual violence: a systematic review. The Lancet, -1654 ,(9929)383 1648.**
- 21.-21 Puri, M., Frost, M., Tamang, J., Lamichhane, P., & Shah, I. (2012). The prevalence and determinants of sexual violence against young married women by husbands in rural Nepal. BMC Research Notes, ,5 291.**
- <http://doi.org/291-5-0500-1756/10.1186>
- 22. Deuba, K., Mainali, A., Alvesson, H., & Karki, D. (2016). Experience of intimate partner violence among young pregnant women in urban slums of kathmandu valley, nepal:**
- A qualitative study. BMC Womens Health, 11 ,16. doi:10.1186/s7-0293-016-12905
- 23. Morrow, S. L., & Smith, M. L. (1995). Constructions of survival and coping by women who have survived childhood sexual abuse.**
- Journal of Counseling Psychology, 24 ,(1)42.
- 24. Yick A. G. (2008). A metasynthesis of qualitative findings on the role of spirituality and religiosity among culturally diverse domestic violence survivors.**
- Qualitative Health Research, 1289-1306 ,(9)18.
- 25. El Kak, F. (2014, November). Gender Differences in Sexual Abuse and Violence among University Students: Results from the First Online Sexuality Survey in Lebanon and the Arab Region.**
- In 142nd APHA Annual Meeting and Exposition (November -15 November 2014 ,19). APHA.



- 26. Rebeiz, M. J., & Harb, C. (2010). Perceptions of rape and attitudes toward women in a sample of Lebanese students.**
- Journal of interpersonal violence, 752-735 ,(4)25.
- 27. Usta, J., Farver, J. A. M., & Pashayan, N. (2007). Domestic violence: the Lebanese experience.** Public health, 208-219 ,(3)121.
- 28. Steine, I. M., Krystal, J. H., Nordhus, I. H., Bjorvatn, B., Harvey, A. G., Eid, J.,... & Pallesen, S. (2012). Insomnia, nightmare frequency, and nightmare distress in victims of sexual abuse: the role of perceived social support and abuse characteristics.**
- Journal of interpersonal violence, 1827-1843 ,(9)27.
- 29. Ahrens, C. E. (2006). Being silenced: The impact of negative social reactions on the disclosure of rape.**
- American journal of community psychology, 31-34 ,(4-3)38.
- 30. Marshall, W. L., Laws, D. R., & Barbaree, H. E. (Eds.). (2013).**
- Handbook of sexual assault: Issues, theories, and treatment of the offender. Springer Science & Business Media.
- 31. Forensic Psychology of Spousal Violence.**
- <http://dx.doi.org/10.1016/B3-7.00005-803533-12-0-978> Copyright © 2016 Elsevier Inc. All rights reserved.
- 32. Abbey, A., BeShears, R., Clinton-Sherrod, A. M., & McAuslan, P. (2004). Similarities and differences in women's sexual assault experiences based on tactics used by the perpetrator.**
- Psychology of Women quarterly, 323-332 ,(4)28.
- 33. Puri, M., Shah, I., & Tamang, J. (2010). Exploring the nature and reasons for sexual violence within marriage among young women in Nepal.**
- Journal of Interpersonal Violence, 1873-1892 ,(10)25.
doi:0886260509354514/10.1177
- 34. Puri, M., Tamang, J., & Shah, I. (2011). Suffering in silence: consequences of sexual violence within marriage among young women in Nepal.**
- BMC Public Health, 1,(1)11.
- 35. Walsh, K., Fortier, M. A., & DiLillo, D. (2010). Adult coping with childhood sexual abuse: A theoretical and empirical review.**
- Aggression and violent behavior, 13-1 ,(1)15.

- 36. Wright, M. O. D., Crawford, E., & Sebastian, K. (2007). Positive resolution of childhood sexual abuse experiences: The role of coping, benefit-finding and meaning-making.**
- Journal of Family Violence, 597-608 ,(7) 22.
- 37. Chaffin, M., Wherry, J. N., & Dykman, R. (1997). School age children's coping with sexual abuse: Abuse stresses and symptoms associated with four coping strategies.**
- Child Abuse & Neglect, 227-240 ,(2)21.
- 38. Zink, T., Jacobson, C. J., Pabst, S., Regan, S., & Fisher, B. S. (2006). A lifetime of intimate partner violence coping strategies of older women.**
- Journal of interpersonal violence, 634-651 ,(5)21.
- 39. Draucker, C. B., Martsolf, D. S., Ross, R., Cook, C. B., Stidham, A. W., & Mweemba, P. (2009).**
- The Essence of Healing from Sexual Violence: A Qualitative Metasynthesis. Research in Nursing & Health, 366-378 ,(4) 32. <http://doi.org/10.1002/nur.20333>

٤٠ . كارولين سكر، الجندر والخلافات الزوجية، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية، ٢٠١٦.



ملحق

تقرير حول آراء ومقترحات المنظمات الناشطة في مجال العنف الجنسي ضد النساء في لبنان

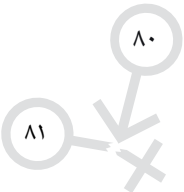
إعداد عبد شحادة

في إطار استراتيجية التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL) الهادفة إلى العمل من أجل حماية المرأة من كل الانتهاكات الجنسية وإلغاء التمييز الواقع عليها. يتضمّن هذا التقرير دراسة استطلاعية لفهم واقع العنف في لبنان وتأثيره على النساء المعنفات وبالأخص العنف الجنسي للوصول إلى أهم الاستخلاصات ورسم الاستراتيجيات الفاعلة لتحسين كافة أنواع الخدمات الحاضرة لهن: كالحماية والوقاية ومعاقبة مرتكبي العنف.

يقدم هذا التقرير صورة عن واقع الجمعيات النسائية الناشطة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، من أجل تحديد الثغرات والتحديات التي تواجه الجمعيات في عملها في مجال دعم وموازرة النساء المعرضات للعنف الجنسي. بغية استخلاص أهم التوصيات التي قد تسهم في تحليل الإشكاليات الأكثر بروزاً في العمل في مجال مناهضة العنف الجنسي في لبنان.

منهجية وتقنيات البحث

اعتمدنا في هذا البحث على دراسة ميدانية نفذت مع جمعيات ناشطة في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. حيث انطلقنا من وضع لائحة من الجمعيات المحلية والدولية المعروف عنها والمصرحة بتبنيها من ضمن أهدافها، موازرة النساء ودعمهن في حالات العنف والاستغلال، من خلال الدعم النفسي/ الاجتماعي والقانوني، وإدارة هذه الحالات أو إحالتها.



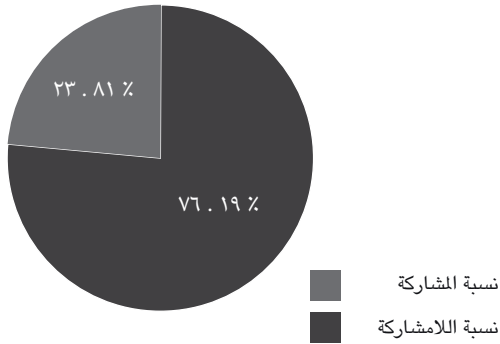
مجتمع البحث

شمل مجتمع البحث مجموعة من الجمعيات غير الحكومية (NGO) الناشطة في لبنان، تم اختياره بناءً على معرفة ميدانية مع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، أو مشاركات سابقة في سياق حملات وأعمال مشتركة في العمل النسوي.

تواصل التجمع مع هذه الجهات من خلال رسالة تضمّنت أهداف البحث، تلاها اتصال هاتفي مباشر طالباً مساهمتها في الدراسة من خلال تعبئة استمارة تم تحضّيرها بشكل متناسب مع أهداف البحث: ألا وهي تكوين نظرة شاملة عن واقع الجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والتحديات التي تواجهها لمساعدة الضحايا والعمل على تحويلهن إلى ناجيات.

وقد تمّ المتابعة مع هذه الجمعيات التي تجاوزت بوتيرة مختلفة. حيث استهدفنا ٢١ جمعية، تعاونت معنا ١٦ منها، أي بنسبة ٧٦,١٩٪ (رسم بياني رقم ١). الجمعيات التي لم ترسل لنا الإجابة هي: جمعية عامل، (mission de vie)، اتحاد المرأة الفلسطينية (GUPW)، حماية، دير الراعي الصالح.

الرسم البياني رقم ١: نسبة المشاركين من مجتمع البحث



استبعدت الجهات التي لم تشارك في تعبئة الاستمارة، بعد عدة محاولات للتواصل معها (خمس مرات أو أكثر خلال فترة شهرين) بعد إرسال الاستمارة لهم ومتابعة الأمر من قبلنا دون جدوى. نوجز أهم أسباب عدم المشاركة حسب تعليلهم:

- انشغال الجهة التي توجهنا لها بأمور أخرى، ما قد يكون منعهم عن تخصيص بعضاً من الوقت للإجابة على أسئلة الاستمارة.

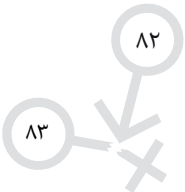
• تجاوب البعض في بادئ الأمر، ثم انقطعوا بالرغم من إرسالنا تذكير عبر البريد الإلكتروني، واتصالنا بالمعنيين مباشرة تارةً، وبالجمعية مع ترك رسالة تذكير طوراً، لكن لم نحصل على إجابة من قبلهم.

• عمدت إحدى الجمعيات إلى إرسال الاستمارة "من - إلى" كما أبلغنا. وعند متابعتنا للأمر مع عدة أشخاص، أعلّنا بأنه قد تمت تعبئة الاستمارة وإرسالها لأشخاص آخرين ضمن الجمعية الذين تقاعسوا بإرسالها إلينا، والعكس صحيح.

أما الجمعيات التي تجاوبت هي في الجدولين رقم ١ و ٢ أدناه :

جدول رقم ١: الجمعيات المحلية المشاركة في هذه الدراسة

#	الجمعية	معلومات عامة عن الجمعية
١	جمعية النجدة الاجتماعية	تأسست عام ١٩٧٨، هي مستقلة، مسجلة كجمعية لبنانية غير حكومية تعمل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين وفي محيطهم في مجال التعليم والتنمية. إن الهدف الرئيسي للجمعية هو تمكين المرأة "باعتبارها عنصراً أساسياً في المجتمع الفلسطيني" وذلك من خلال تملكها الوسائل والأدوات الضرورية ليكون لها دوراً بارزاً في مجتمعها. www.association-najdeh.org
٢	جمعية دار الأمل	جمعية غير حكومية، تستقبل ضحايا الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والمهمشين اجتماعياً والأطفال، وتقدم لهم الدعم لإعادة اندماجهم الاجتماعي. www.dar-al-amal.org



<p>منظمة مدنية، غير حكومية وغير ربحية، نسوية وعلمانية، تتطلع نحو مجتمع خالٍ من البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية البطريركية والتمييزية تجاه النساء.</p> <p>www.kafa.org.lb</p>	<p>كفى</p>	<p>٣</p>
<p>منظمة مدنية، غير حكومية وغير ربحية، تقدم الدعم والمشورة للنساء المعرّضات للعنف على أنواعه.</p> <p>www.lecorvaw.com</p>	<p>الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (Lecorvaw)</p>	<p>٤</p>
<p>جمعية غير حكومية تعنى بمساعدة وتأهيل النساء ضد العنف والعزلة، ولديها مأوى.</p> <p>www.maryamandmartha.org</p>	<p>جمعية جماعة مريم ومرتا</p>	<p>٥</p>
<p>منظمة مدنية، غير حكومية وغير ربحية وغير طائفية وعلمانية تهدف إلى تطوير القوانين وتنفيذ مشاريع قانونية واجتماعية تدعم حقوق الإنسان.</p> <p>www.jwf.org.lb</p>	<p>عدل بلا حدود (JWF)</p>	<p>٦</p>
<p>منظمة مدنية وغير حكومية وغير ربحية تسعى لتحقيق عدالة اجتماعية بين الجنسين. تقدّم هذه الجمعية الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى إيواء الحالات.</p> <p>www.abaadmena.org</p>	<p>بعاد</p>	<p>٧</p>
<p>منظمة غير حكومية، لا تبغى الربح، تأسست من الأشخاص المعوقين للنهوض بهذه الفئة نحو الوصول إلى الحقوق المشروعة المنصوص عليها في المواثيق الدولية، نحو تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في المجتمع.</p> <p>www.lphu.com</p>	<p>إتحاد المقعدين اللبنانيين (LPHU)</p>	<p>٨</p>

مؤسسة لبنانية غير حكومية هدفها تطور المجتمع اللبناني على كل الأصعدة وتنميته. www.makhzoumi-foundation.org	مؤسسة مخزومي	٩
منظمة نسائية غير حكومية وعلمانية، تعمل من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، خلفيتها الإتفاقيات الدولية. www.rdfwomen.org	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL)	١٠
جمعية لبنانية غير حكومية تابعة لجمعية دولية، تقدم دعم ولجوء للنساء المعرضات لعنف. www.lebanonywca.org	الإتحاد الوطني للجمعية المسيحية للشابات في لبنان (National YWCA)	١١

جدول رقم ٢: المنظمات الدولية المشاركة في هذه الدراسة.

معلومات عامة عن الجمعية/الهيئة	المنظمات	#
منظمة إنسانية غير ربحية عالمية متخصصة بإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة من خلال التدريب والرعاية الصحية وبرامج الإغاثة والتنمية. www.internationalmedicalcorps.org	الهيئة الطبية الدولية (IMC)	١
منظمة إنسانية غير ربحية عالمية متخصصة بمساعدة ضحايا المخاطر الطبيعية والصراعات المسلحة. www.intersos.org	Intersos	٢

منظمة إنسانية غير ربحية عالمية متخصصة بتقديم المساعدة والدعم للاجئين الذين أُجبروا على النزوح من جراء المخاطر الطبيعية والصراعات المسلحة والاضطهاد. www.rescue.org	International rescue committee IRC	٣
منظمة نسائية غير حكومية وعلمانية، تعمل من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، خلفيتها الإتفاقيات الدولية. www.drc.dk	Danish Refugee Council DRC	٤
منظمة إنسانية غير ربحية عالمية متخصصة بمحاربة المجاعة وتأمين الأمن للمجموعات المحتاجة. كذلك تنسق بين الجمعيات لتأمين كل الخدمات للحالات الاجتماعية. www.oxfam.org	Oxfam	٥

تمّ التنسيق مع هذه الجمعيات من خلال تحديد الشخص المنتدب منها والمسؤول عن موضوع مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي للمتابعة معه. في هذا الإطار أتحنا للجمعيات اختيار الطريقة التي تناسبهم لتعبئة الإستمارالمعدة من قبلنا:

- عبر البريد الإلكتروني (Email) حيث أرسلنا نسخة الكترونية قابلة للتعبئة (Microsoft Word Macro-Enabled survey form). (اعتمدت ١١ جمعية هذه الطريقة).
١. عبر مقابلة المسؤول مباشرة في مركز الجمعية المتواصل معها. (اعتمدت ٤ جمعيات هذه الطريقة).
 ٢. عبر مقابلة هاتفية على (Skype) مع الشخص المعني. (اعتمدت جمعية واحدة هذه الطريقة).

تقنية الاستمارة

بنيت هذه الدراسة على استمارة عامة تناولت المحاور المتعلقة بأسلوب عمل الجمعيات وكيفية إدارة الحالات للنساء المعرضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) ولا سيما العنف

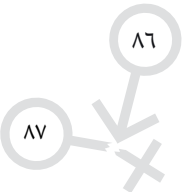
الجنسي، والصعوبات والعقبات التي تصادفها، وكيف تنسق فيما بينها. تألفت الاستمارة من ١٩ سؤالاً أنقسموا على ست محاور أساسية :

١. معلومات عامة عن الجمعية.
٢. معلومات حول أسلوب إدارة الحالة المعرضة للعنف الجنسي.
٣. معلومات حول أنواع العنف الجنسي للحالات الوافدة.
٤. معلومات عن آلية المتابعة للناجيات من العنف الجنسي.
٥. معلومات حول صعوبات وتحديات الجمعيات.
٦. معلومات حول التنسيق والتعاون بين الجمعيات في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

اعتمدنا في هذه الاستمارة أسئلة مباشرة ومفصلة، أجوبتها قصيرة لا تحتاج إلى توسع، ولا إلى بحث مطول بشكل عام، كوننا لسنا بحاجة إلى آراء ومواقف الجمعيات في العمل في مناهضة العنف بقدر ما نحن بحاجة إلى معلومات محددة ودقيقة حول إدارة الحالة وأنواع العنف الجنسي الأكثر انتشاراً بين الضحايا. بالإضافة إلى بعض الأسئلة المفتوحة التي زدتنا بخبرات الجمعيات من حيث الصعوبات والتحديات التي تواجهها في مجال حماية الضحايا والمقترحات والطلوب المقدمة من أجل الوصول إلى أهدافها.

نتائج البحث

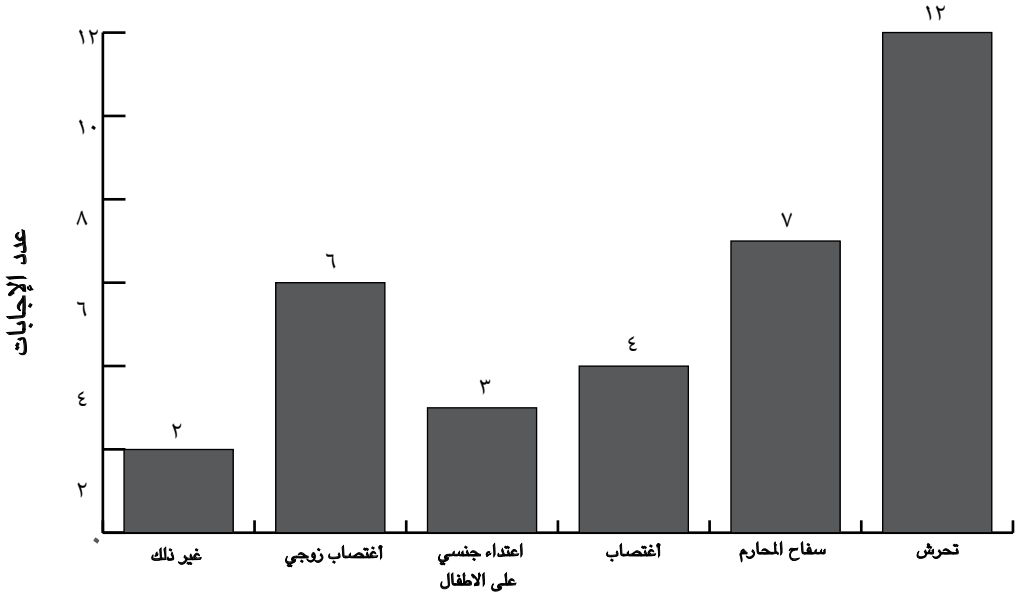
سنعرض نتائج هذا البحث من خلال قسمين : الأول متعلق بتحديد العنف الجنسي الواقع على النساء اللواتي قمن بمتابعتهن وأثاره عليهن بناءً على خبرات الجمعيات، والثاني متعلق بكيفية إدارة الجمعيات للحالات التي تعرضت لعنف جنسي وطلبت مساعدتها.



تحديد أنواع العنف الجنسي الممارس على النساء المعنفات في لبنان

حاولنا في هذه الدراسة الإستفادة من خبرات الجمعيات التي تواصلنا معها لتحديد أنواع العنف الجنسي الممارس ضد الحالات الوافدة إليها ومسبباته. بناءً على ذلك، إن المعلومات التي سنعرضها في الأقسام القادمة مبنية على تجارب الجمعيات.

الرسم البياني رقم ٢: أنواع العنف الجنسي الممارس ضد انساء



"ما هي أنواع العنف الجنسي، الأكثر ممارسة ضد النساء؟". لاحظنا عندما طرحنا هذا السؤال على الجمعيات المشاركة في الدراسة، كن هناك صعوبة في حصر الجواب بنوع واحد من العنف الجنسي. لا بل كان للغالبية إجابات متعددة وغير موحدة. يُظهر الرسم البياني رقم ٢ أعلاه توزيع الإجابات. وقد احتل التحرش المرتبة الأولى بـ ١٢ إجابة أي بنسبة ٣٥,٣٪ من مجموع الإجابات، تلاه سفاح القربى (المحارم) بـ ٧ إجابات أي بنسبة ٢٠,٦٪ ثم الاغتصاب الزوجي بـ ٦ إجابات أي بنسبة ١٧,٧٪. تلا ذلك الاغتصاب بنسبة ١١,٨٪ والاعتداء على الأطفال

بنسبة ٨,٨٪ وأجوبة أخرى لخصت بالإتجار بالبشر والإجبار على امتهان الدعارة وتزويج القاصرات والعنف الأسري مجموعة شكلت نسبة ٥,٨٪.

تحليل هذه الأجوبة قد يكون مضلل إذا لم نأخذ بعين الإعتبار الروادع النفسية والاجتماعية التي قد تمنع الحالات من التكلم عن كل تجاربها في العنف الجنسي. بناءً على ذلك قد يكون شيوع التحرش الذي أخذ أعلى نسبة من الإجابات مؤشراً غير مباشراً على نوع الصعوبات التي تواجهها الحالات في التعبير، وليس على الواقع الفعلي لانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). فلعلّ تكلم النساء المعنفات عن التحرش أسهل من الإفصاح عن تعرضهن لأنواع عنف أخرى كالإغتصاب أو سفاح المحارم...

أسباب العنف الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات

لأسباب العنف الجنسي الموجه ضد المرأة عدة ظروف، حسب الجمعيات، وهي تنقسم على عدة محاور نستطيع تلخيصها بظروف اجتماعية، اقتصادية، ديمغرافية، فردية، قانونية ونفسية. بالرغم من تقسيمنا لهذه الظروف على المحاور التي ذكرناها، إلا أننا يجب أن لا ننسى أن هذه الظروف متداخلة ومترابطة بعلاقة سبب ونتيجة ولا يمكن فصلها، ويأتي التمييز بينها كإجراء تنظيمي فقط.

١. **الظروف الاجتماعية والفردية:** وهي تتمثل بالجهل وعدم الوعي لدى المجتمع ولا سيما لدى النساء المعنفات على ماهية العنف الجنسي وطرق الحماية منه. يمتزج ذلك مع مفاهيم اجتماعية ذكورية تُعلي من شأن الرجل على حساب المرأة والزوج على زوجته، ما يسمح للرجل باقتحام جسد المرأة. وينعكس ذلك على شخص المعنفات اللواتي يلجأن إلى الصمت بسبب خوفهن من الفضيحة وإلى التغاضي عن عنف أزواجهن وأهلهن نتيجة الضغوطات التي تمارس عليهن. ويمكن بالإضافة إلى ذلك أيضاً أن أحد أهم مسببات العنف حسب ما صرحت الجمعيات هو غياب الأهل لدى أطفال الشوارع وهو مدخل للإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. كما أن امتهان المرأة الدعارة هو إحدى الأسباب المطروحة مفاده

اجتماعي عائلي يدفع النساء للعمل بهذا المجال أحياناً، بضغط من الأهل والمجتمع. وأخيراً أشير أيضاً إلى دور انتشار المخدرات في ظهور بعض حالات العنف الجنسي ضد النساء حيث تستخدم من قبل المعتدين للوصول إلى مبتغاهم.

١. **الظروف الاقتصادية والديمغرافية:** ترتبط هذه الظروف بالوضع الاقتصادي للأشخاص. ويتبلور ذلك بوجود كثيف لحالات العنف الجنسي ضد النساء في المناطق التي تعاني من ظروف اقتصادية متردية، وهذا ما أشارت إليه بعض الجمعيات. فالظروف الاقتصادية المتردية مسبب أساسي لتفشي البطالة بين الشباب فيتسكعون على الطرقات التي عادة ما تكون غير مضاءة وضيقة، فيتم التعرض للنساء لدى مرورهن فيها.

١. **الظروف القانونية:** ركزت الإجابات في الاستمارات على أن القوانين الوضعية التي تحمي النساء من العنف الجنسي فيها الكثير من الثغرات. إذ لم تتنزه القوانين الوضعية ولم تصل إلى مثابة القوانين الدولية الملتزم بها لبنان. فقد حدثت تغييرات على هذه القوانين مؤخراً لكنها لا تزال غير قادرة على الردع والحماية والعقاب في كل مجالات العنف الجنسي؛ فعلى سبيل المثال القانون رقم ٢٩٣ المتعلق بحماية النساء من العنف الأسري لا يدين الاغتصاب الزوجي؛ بل يدين العنف في العلاقة الزوجية. كما أن القضاء لا يزال لا يولي أولوية لهذا الشأن، وعادة ما يأخذ وقته في إصدار الأحكام والتي قد لا تكون منصفة نتيجة التدخلات على أنواعها.

١. **الظروف النفسية:** وهي تجمع كل ما تطرقنا له سابقاً. فالبعد النفسي هو البعد الأعمق الذي يبلور ويفسر بشكل شامل العنف الجنسي ضد النساء ومسبباته. فالتركيبية النفسية للمعنفين والمعنفات متوارثة من التربية وتنعكس على شخصية الإثنيين. فمثلاً، غالباً ما يكون المتحرش قد تمّ التحرش به في طفولته، ما يدفعه لإعادة إنتاج الوضعية التي تعرض لها مع ضحية يقع اختياره عليها. وغالباً ما ينتقون ضحايا لديهم استعداد نفسي لتلقي العنف.

الصعوبات التي تواجهها الناجيات

إنّ الصعوبات التي تواجه النساء المعرضات لعنف جنسي التي أوتى ذكرها من قبل الجمعيات هي:

١. ضغوطات اجتماعية وعائلية على الضحية لتفادي الفضيحة.
٢. لوم الضحية على ما تعرضت له ومعاقتها من قبل الأهل والأقرباء، ما يؤدي بها إلى عنف آخر غالباً ما يكلف الضحية حياتها.
٣. صعوبات مادية تمنع النساء من المتابعة النفسية والقانونية.
٤. تفهقر الثقة لدى النساء عندما يجدن القوانين غير قادرة على حمايتهن وردع المعتدي.

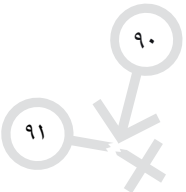
تتفاقم هذه المصاعب بالنسبة للمرأة المعرضة لعنف جنسي، ناهيك تروما الاعتداء الذي حتماً يولد ألم نفسي كبير لديها. ينتج عنه خوف كبير ودائم من المجتمع والمعتدي ورغبة في النسيان، إضافة لشعور بذنب مستمر وإحباط. وقد يدفع ذلك بعضاً من النساء، لا سيما اللواتي يصعب عليهن الحصول على علاج أو مساعدة نتيجة الصعوبات المذكورة أعلاه، إلى الانتحار لوضع حدّ لمعانتهن.

إدارة الجمعيات لحالات النساء المعرضات لعنف جنسي

بعد أن عرضنا في القسم السابق لمحة عن واقع النساء المعرضات لعنف جنسي من خلال خبرات الجمعيات التي لجأنا إليها، سنعرض في هذا القسم معطيات عن الآليات المتبعة من الجمعيات لمتابعة الحالات الوافدة إليها.

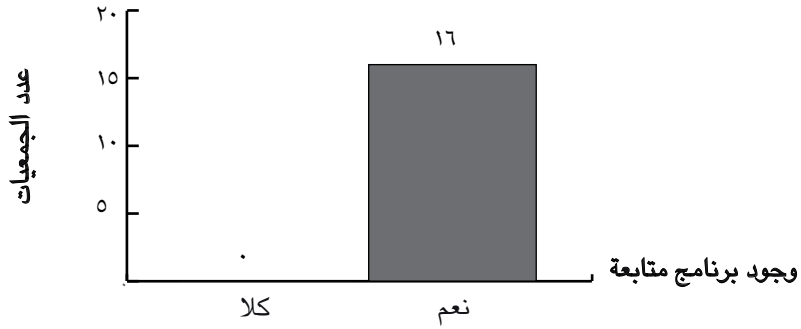
الجمعيات المشاركة وبرامج عملها

إنّ هدف الجمعيات العام موحد: ألا وهو مناهضة العنف الموجّه ضد النساء ومحاربته للقضاء عليه. بناءً على ذلك أوجدت جميع الجمعيات المشاركة برامج عمل (رسم بياني رقم ٣) مختلفة وخاصة بما تتناسب مع رؤيتها لمتابعة وإدارة شؤون النساء اللواتي تعرضن إلى عنف جنسي.

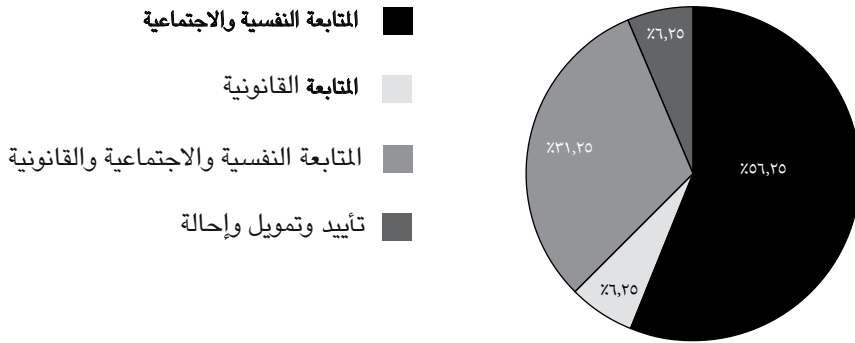


رسم بياني رقم ١: تخصيص برامج عمل المتابعة الحالات

قد قسّمتنا الجمعيات إلى أربع فئات بناءً على برامج عملها ومجالات نشاطها (رسم بياني رقم ٤):



رسم بياني رقم ٢: الجمعيات حسب برامج عملها



جمعيات تقوم بالمتابعة النفسية والاجتماعية للضحايا. وشكلت 56,25% من مجتمع البحث.

١. جمعيات تقوم بالمتابعة القانونية للضحايا. وشكلت 6,25% من مجتمع البحث.

٢. جمعيات تقوم بالمتابعة النفسية والاجتماعية والقانونية للضحايا. وشكلت 31,25% من مجتمع البحث.

٣. جمعيات تقوم بالمناصرة من خلال تأييد جمعيات أخرى وتمويلها إضافة إلى إحالة الحالات إليها. وشكلت 6,25% من مجتمع البحث.

وقد رأينا أن أغلب هذه الجمعيات تحيل بعضاً من الحالات الوافدة إلى جمعيات أخرى عندما يستلزم الأمر. فمثلاً، جمعيات من الفئة الأولى غالباً ما تحيل عدد من حالاتها إلى مجموعات من الفئة ٢ و٣ من أجل تأمين خدمات قانونية لهنّ. كذلك جمعيات الفئة ٢ تحيل الحالات المحتاجة إلى دعم نفسي واجتماعي إلى جمعيات من الفئة ١ و٣.

كذلك برز موضوع الإحالة، وخاصة في عمل الجمعيات من الفئة ٣، لا سيما في موضوع إيواء الضحايا وتأمين التمكين الاقتصادي لهن، إضافة إلى إحالة الضحايا إلى جمعيات لديها أطباء نفسانيين عند الحاجة. ففقط ٥ من الـ ١٦ جمعية المشاركة لديها طبيب نفسي في طواقمها، وهذا ما سنظهره في قسم لاحق.

وقد عمدت الجمعيات كلها دون استثناء إلى التنسيق مع جمعيات أخرى، وإحالة الحالات إلى بعضها عند التعذر عن تلبية احتياجات الضحية نتيجة عدم توفر لديها الخدمة المطلوبة أو نتيجة عدم قدرة الإستيعاب.

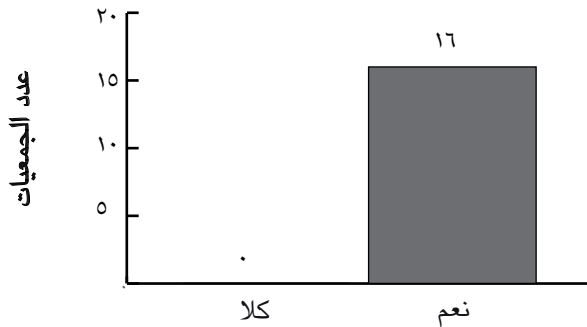
جدول رقم ٣: الخدمات التي تقدمها الجمعيات للنساء المعرضات لعنف

الجمعية	برنامج عملها	في الإحالة
مؤسسة مخزومي	دعم نفسي اجتماعي	في كل المجالات حسب الحاجة (الطبية، القانونية، مراكز إيواء...)
دار الأمل	دعم نفسي اجتماعي للكبار	إحالة الصغار إلى مكتب حماية الأحداث/التواصل مع جمعيات ومؤسسات لديها ملجأ آمن.

الجمعية	برنامج عملها	في الإحالة
IMC	دعم نفسي اجتماعي	نقوم بإحالة الناجين لخدمات متخصصة تقدمها جمعيات أخرى كما تقوم الجمعيات أجمعها بتنسيق برامجها والمناطق التي تعمل بها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
Intersos	متابعة نفسية اجتماعية وقانونية	إحالة في المجال الطبي
IRC	دعم نفسي اجتماعي	إحالة فيما يتعلق بالدعم القانوني والخدمات الطبية والتمكين المادي
كفى	متابعة نفسية اجتماعية وقانونية	مراكز الإيواء
Lecorvaw	دعم نفسي اجتماعي وتمكين اقتصادي	في مجال الاحالة لمأوى، في حال وجود مراكز متابعة مختصة في المنطقة التي تقطن فيها السيدة ونحن بذلك نسعى الى توفير التعب ومشقة الانتقال..
اتحاد المقعدين	دعم نفسي اجتماعي	حسب الحاجة
مريم ومرتا	دعم نفسي اجتماعي وتأهيل روحي	في المجال القانوني لملفات قضائية/محكمة الأحداث: من خلال المرشحات الاجتماعيات المكلفات بالملف حسب المنطقة الجغرافية.
Oxfam	مناصرة وتمويل جمعيات أخرى وإحالة	

النجدة	دعم نفسي اجتماعي	حالة في الشق القانوني وفي الطب النفسي
DRC	متابعة نفسية اجتماعية وقانونية	تنسيق بين الجمعيات، فرق عمل، اجتماعات تنسيقية، متابعة إدارة الحالات المحالة، توزيع الجغرافي للجمعيات حسب الخدمات تقدمها.
National YWCA	دعم نفسي اجتماعي	إحالة قانونية
RDFL	متابعة نفسية اجتماعية وقانونية	ي مجال الإيواء

رسم بياني رقم ٣: الجمعيات وعملية التنسيق (عدد الجمعيات ١٦)



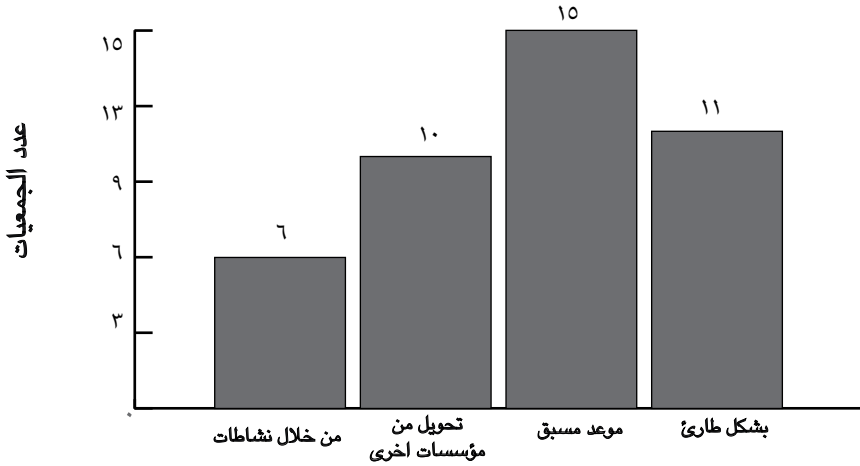
لم يقتصر موضوع التنسيق بين الجمعيات على الإحالة فقط، بل طال أيضاً المشاركة في ورش عمل ونشاطات مشتركة من أجل تدريب طواقمها وتطويرها، والمشاركة بحملات ومبادرات لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوعية المجتمع المدني والضغط على سلطات الدولة من أجل تعديل القوانين لتصبح قادرة على ردع المعتدين وحماية الضحايا.

كيفية تواصل الضحية مع الجمعيات

تواصل الضحية مع الجمعيات عادةً ما يكون الخطوة الأولى للمرأة المعنفة لترجمة رغبتها في معالجة وضعها وتجاوز محتتها.

في إطار تواصل الحالات مع الجمعيات المعنية، لاحظنا أن الطرق قد تنوعت بحيث إن الجمعيات المشاركة أوجدت عدة وسائل تتيح للنساء المعنفات الوصول إلى الدعم بشكل أوسع. هذا ما يظهره الرسم البياني رقم ٦ أدناه؛ حيث إن مجموع الإجابات هو ٤٢، وعدد الجمعيات المشاركة هو ١٦ ما يعني أن مجمل الجمعيات أوجدت أكثر من ٣ وسائل تتيح للضحية التواصل معها.

رسم بياني رقم ٤: طرق تواصل النساء المعنفات مع الجمعيات.



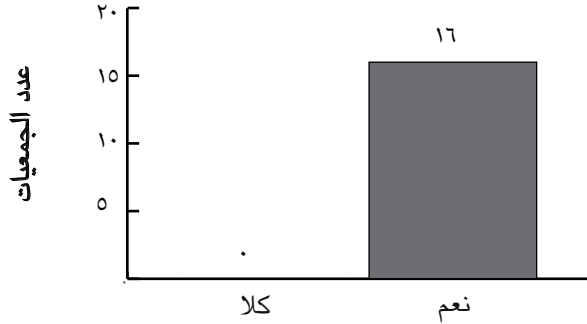
تنوعت الوسائل في أسلوب وصول النساء المعنفات إلى الجمعيات، وقد لبّت الجمعيات شتى الاحتياجات وكان هناك سرعة في التلبية للحالات الطارئة وقدرة على إستيعابها. في هذا الإطار خصصت معظم الجمعيات [١١] خط ساخن للحالات الطارئة، ما يتيح لها التواصل في مختلف الأوقات. كذلك أوجدت معظم الجمعيات [١٥] عدة أرقام هاتف تتيح لعدة حالات التواصل مع الجمعية في آنٍ معاً من أجل المشورة والمتابعة.

كذلك عمدت بعض الجمعيات [٦] إلى التوسّع الجغرافي من أجل الوصول إلى شريحة أكبر من المجتمع لنشر التوعية بين النساء وإعلامهن بالخدمات المقدّمة وتشجيعهن على طلب المساعدة في حال احتجن لها، وذلك عبر تنظيم نشاطات وحملات توعية وتثقيف، بالإضافة إلى إيجاد مراكز لها في عدة مناطق على الأراضي اللبنانية.

ويظهر لنا أيضاً أنّ غالبية الجمعيات [١٠] أوجدت شبكات تواصل مع جمعيات أخرى، وهذا ما سهّل موضوع الإحالة في ما بينها. كما ظهر في القسم السابق.

أما الأشخاص المكلفين من الجمعيات بتلقي الاتصالات، فأغلبهم مساعدين اجتماعيين مدربين على الاستجابة وتحويل الحالات إلى الجهات المناسبة ومتابعة أوضاعهن.

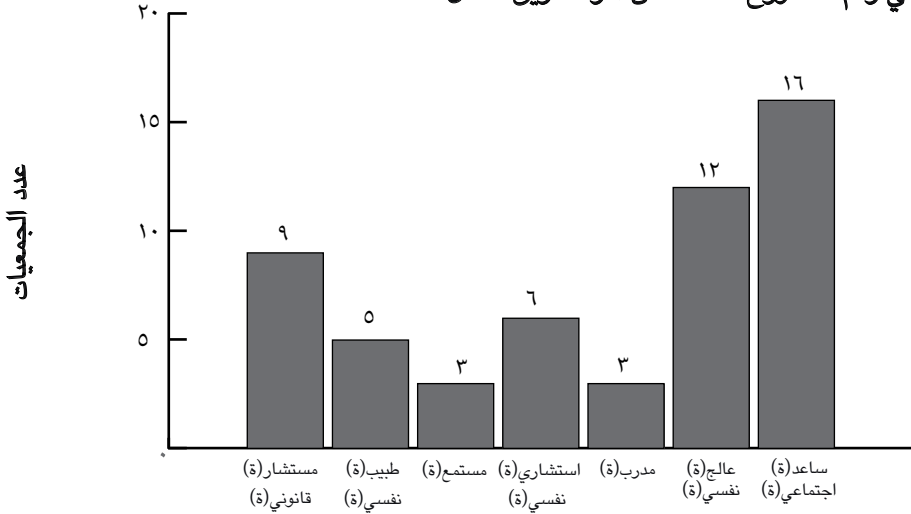
رسم بياني رقم ٥: مهنية وتخصّص فرق العمل لدى الجمعيات



في الشق المختص بتنظيم العمل مع الحالة، تبين لنا أنّ كل الجمعيات المشاركة أوجدت فريق عمل متخصص للعمل مع الضحايا (رسم بياني رقم ٧). كما تنوع تخصّص هذا الفريق حسب نوع الخدمات المقدّمة.

وظهر لنا بهذا الخصوص أنّ المساعدين الاجتماعيين (٥) هو الأكثر انتشاراً، حيث تواجد هؤلاء في طواقم جميع الجمعيات دون استثناء (رسم بياني رقم ٨) أي لدى الجمعيات الـ ١٦ المشاركة في هذه الدراسة.

رسم بياني رقم ٦: توزيع اختصاص أفراد فريق العمل.



تلاه المعالج النفسي الذي تواجد لدى ٧٥٪ من الجمعيات، ثم المستشار القانوني الذي تواجد لدى ٥٦,٢٥٪ من الجمعيات، ثم الاستشاري النفسي الذي تواجد لدى ٣٧,٥٪ من الجمعيات، ثم الطبيب النفسي الذي تواجد لدى ٣١,٢٥٪ من الجمعيات، وأخيراً المدرب والمستمع اللذان تواجد كل منهما لدى ١٨,٧٥٪ من الجمعيات (رسم بياني رقم ٨).

إذا قارنا انتشار المعالج النفسي بانتشار المدرب والاستشاري النفسي والمستمع داخل الجمعيات، كونهم يعملون على تقديم الدعم النفسي للضحية عبر الكلام، فنرى أن الأهمية الكبرى أوليت للمعالج النفسي. فعمله هو الأكثر شمولاً والأكثر عمقاً؛ حيث لا يقتصر دوره فقط على الاستماع وتقديم المشورة للضحية بل يعمل معها على فترات طويلة من أجل العلاج. ويعمله يكون قد شمل ما يقوم به المدرب والاستشاري النفسي والمستمع.

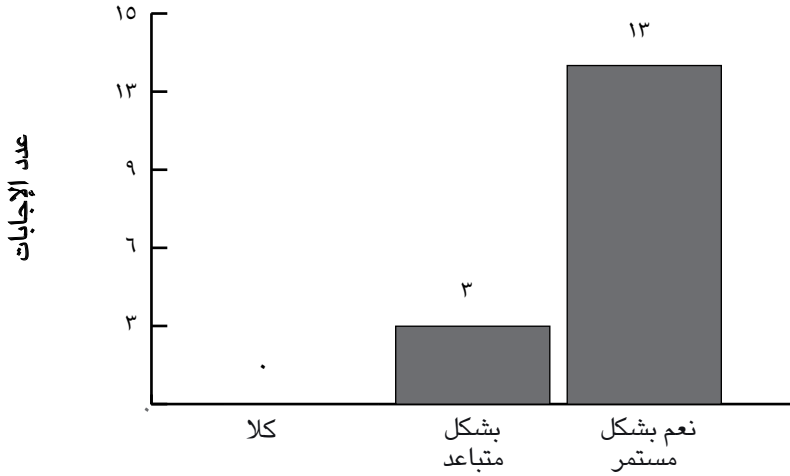
أما الطبيب النفسي داخل هذه الجمعيات، فنجده أقل. ولذلك قد يكون هنالك تفسير متعلق بإيمان الجمعيات أن الشفاء النفسي للضحية أساسه العلاج النفسي عبر الكلام وأن الدواء يجب وصفه كمساعد في الحالات المستعصية، وهذه توجهات جديدة في العلاج، أو بفرق وقت الجلسات حيث إن عادة ما تكون الجلسات لدى الطبيب النفسي أكثر سرعة وأكثر تباعداً مقارنةً بجلسات العلاج النفسي.

أما أرجحية انتشار المساعد الاجتماعي على المعالج النفسي لا يعكس تراتبية في أهمية الأدوار بحيث أن الدورين لا يمكن مقارنتهما. إنما يعكس ما يلي :

١. اعتماد الجمعيات استراتيجيات عملانية لمواجهة العنف الجنسي الموجه ضد النساء. بحيث إن دور المساعد الاجتماعي عام، ويعتمد على التدخل السريع والمساندة العامة للحالات. كما يعتمد إلى الإحالة إلى المتخصصين في مختلف المجالات كالشق القانوني أو العلاج النفسي أو الصحي، وذلك من أجل تأمين خدمات أكثر تخصصاً للحالة. ويجدر الإشارة هنا أن الجمعيات أوجدت آليات تنسيق وإحالة وتواصل داخلية من أجل تنظيم عملها والإشراف عليه.

٢. اعتماد الجمعيات مبدأ التنسيق والإحالة فيما بينها بهدف إيصال الحالة إلى حاجتها عندما يتعذر تأمينها لدى الجمعية التي تلقت الحالة أولاً. أما أسباب التعذر فقد تكون متعلقة كما أسلفنا، بتخصص الجمعية بشق معين، أو بسبب عدم توفر الموارد.

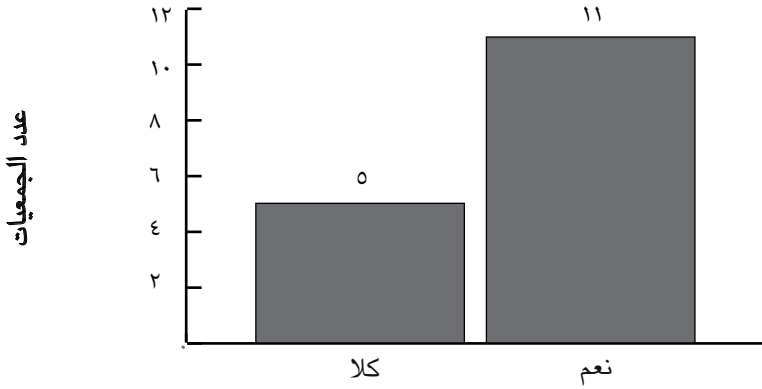
رسم بياني رقم ٧: استثمار الجمعيات العاملة في تدريب طواقمها.



وتجدر الإشارة أن معظم هذه الجمعيات (١٣ من ١٦) حرصت على إقامة دورات تدريب وتطوير بشكل مستمر لطواقمها، وذلك عبر المشاركة بنشاطات مع جمعيات أخرى ومدربين متخصصين (رسم بياني رقم ٩). أما باقي الجمعيات (٣ من ١٦) فلم يشكل لها تدريب طواقمها نقطة ارتكاز؛ فنشاطات هذه الجمعيات إما قانونية بحيث تركز على تأمين الدعم القانوني اللازم أو

مناصرة (advocacy) دورها مساندة الجمعيات النسائية وتمويلها وتحليل إليها الحالات التي ترصدها في دوراتها الميدانية.

سم بياني رقم ٨: الجمعيات العاملة في مناهضة العنف وإدارة ضغوطات العاملين فيها.



فيما يخص إدارة ضغوطات طاقم العمل، تبين لنا أن ٦٨,٧٥% من الجمعيات تهتم بإدارة الضغوطات التي يعيشها فريق العمل وتقوم بتأمين هذا النوع من الخدمات لعاملها (رسم بياني رقم ١٠). يتم ذلك حسب ما عبرت الأكثرية، عبر دورات تفريغ ومتابعة وإشراف من قبل معالجين نفسانيين متخصصين. إنّما هنالك شريحة من الذين أجابوا بنعم، اشتكوا من عدم حصول متابعة مستمرة بسبب ظروف معينة كعدم توفر الموارد، ونوهوا بأهمية هذه المتابعة ووجوب التركيز على تعزيز حصولها.

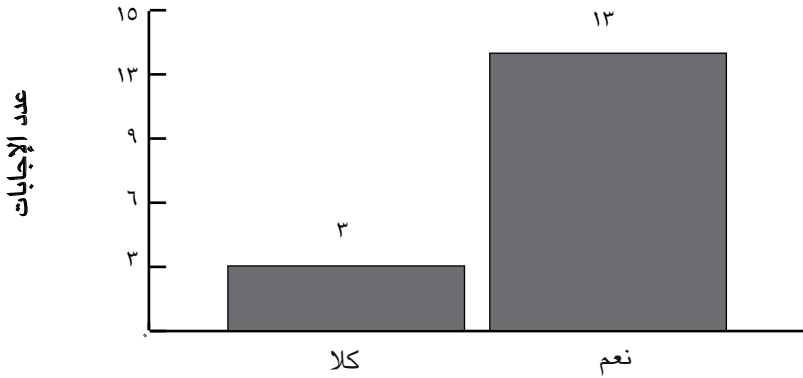
استمرارية وخصوصية المتابعة مع الحالة

بحثنا في هذا العنوان على عدة عوامل إضافة إلى مهنية فريق العمل التي أسلفنا ذكرها. وركزنا هنا على بُعدين يمكن اعتمادهما كمؤشرين على المهنية في التعاطي مع النساء المعنفات، وهما:

١. وجود متابعة وتوثيق

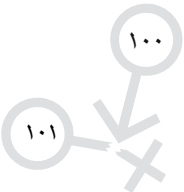
إن المتابعة مع الحالة تعتمد بشكل أساسي على إرادة ورغبة الحالة وليس على الجمعيات، وهذا ما شدد عليه المندوبين الذين أساهموا في تعبئة الاستمارة. وبناءً عليه، تعتمد فترة علاج ومتابعة الضحية على الضحية نفسها وليس على جهوزية الجمعيات ومهنتها ومثابرتها. ولم تتفق الجمعيات على فترة محددة للمتابعة، فهي تختلف من حالة إلى أخرى وتعتمد أيضاً على استراتيجيات العلاج النفسي المعتمد التي يختلف فيها زمن العلاج من مدرسة علمية إلى أخرى. وقد تستمر لحوالي ٣ سنوات كحدّ أقصى. وهنا يجدر القول إنّ بعض هذه الجمعيات أتاحت للمعنفات الانضمام إليها كعضوات بعد الانتهاء من فترة المتابعة.

رسم بياني رقم ٩: اعتماد التوثيق في متابعة الحالات



أما في تقييم مدى فاعلية متابعة الجمعيات لحالاتها، اعتمدنا خاصية "وجود ملفات خاصة للحالات" كمؤشر عن ذلك. وأتت نسبة الجمعيات التي أوجدت ملفات خاصة للحالات ٨١,٢٥٪ (١٣ من ١٦).

والنظر بشكل معمق بالـ ١٨,٧٥٪ الباقية، يظهر أن هذا الرقم متعلق بدوره إما بنوع عمل الجمعية المرتكز على التأييد والتمويل (١ من ٣)، أو على عدم استثمار الجمعية بإيجاد نظام توثيق (Filing system) لحالاتها على الرغم من أهمية هذه النقطة (رسم بياني رقم ١١).

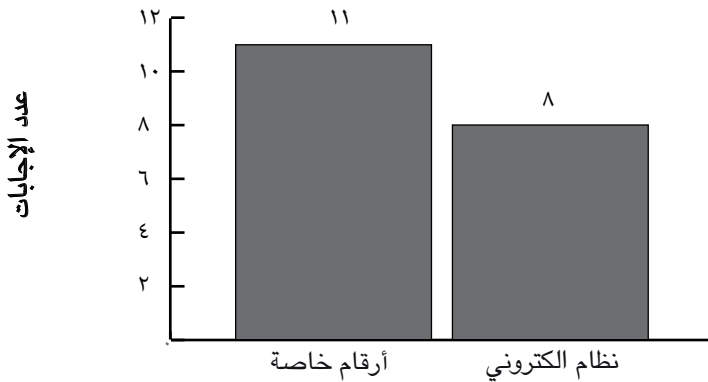


كما لاحظنا في المقابلات أن أغلبية الجمعيات الدولية اعتمدت في عملها على نظام إلكتروني (GBV-IMS Gender Based Violence - Information Management System) وهو نظام مستخدم عالمياً لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوحيد سبل التوثيق وخلق قاعدة بيانات موحدة (Standardized Database) تخول الجمعيات والمنظمات أن تتشارك بياناتها، وتصدر رسوم بيانية بشكل سريع وفعال، ما يخولهم تحليل وفهم أوسع للمشكلة وإيجاد حلول فاعلة لها.

٢ - المحافظة على خصوصية الحالة

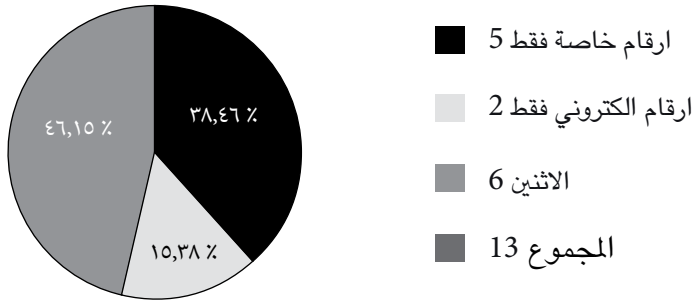
أحد أهم الشروط التي يجب توفيرها للنساء المعنفات خلال متابعتهم، هي المحافظة على خصوصيتهم، وهي بدورها تدل على المهنية في إدارة الجمعيات للحالات الوافدة إليها. بناءً عليه، بحثنا عن تقيّد الجمعيات بهذا الشرط وذلك من خلال مؤشرين:

سم بياني رقم ١٠: الآليات المتبعة للمحافظة على سرية الملفات



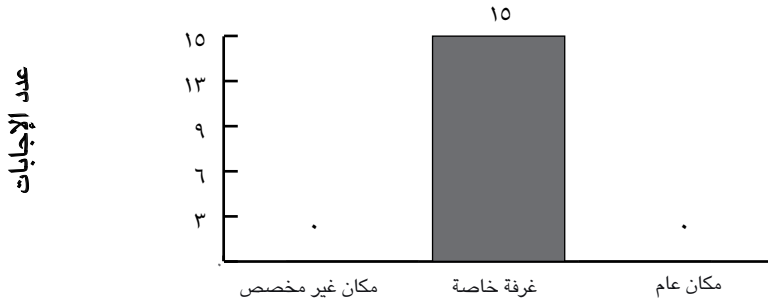
المؤشر الأول: تبين لنا أن الـ١٣ جمعية التي اعتمدت تنظيم ملفات خاصة لحالاتها أصرت على تنظيم الملفات والحفاظ على سريتها، وتقسمت إجاباتهم حسب ما يظهر في الرسم البياني رقم ١٢. وبذلك عمد حوالي ٤٦٪ (٦ من ١٣) من العينة إلى اعتماد نظام إلكتروني ورقم خاص لكل ملف معاً، حوالي الـ ٣٨٪ اعتمد على إعطاء الملفات أرقام خاصة فقط، وحوالي الـ ١٤٪ اعتمدت أنظمة إلكترونية فقط (رسم بياني رقم ١٣).

سم بياني رقم ١١: تقسيم للرسم البياني رقم ١٢ إلى نسب

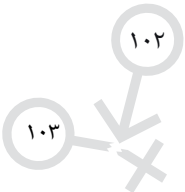


أما المؤشر الثاني المعتمد، فهو يتعلق بخصوصية مكان المقابلة. وهذا سؤال توجّه إلى ١٥ جمعية من أصل ١٦، حيث إن إحدى هذه الجمعيات اقتصر دورها على التأييد (advocacy) والإحالة فقط، كما أسلفنا. أما الجمعيات الـ ١٥ الباقية فكلها أوجدت غرف خاصة لمقابلة الحالات (رسم بياني رقم ١٤).

رسم بياني رقم ١٢: خصوصية مكان المقابلة الصعوبات التي تواجه الجمعيات في عملها



عبرت الجمعيات عن مجموعة من الصعوبات التي تواجهها خلال عملها مع الضحايا. ويمكن تقسيم هذه الصعوبات على النقاط التالية:



١. تهجّم المعتدي وأهله على مركز الجمعية وعلى العاملين فيها. ويحصل ذلك عادةً لإسكات الضحية إما لتحاشي الفضيحة أو لتفادي التبعات القانونية التي قد تترتب على الجاني نتيجة دعم الجمعية للمرأة المعنفة. وكانت هذه الصعوبة هي الأكثر شيوعاً حيث ذكرتها ٨ جمعيات أي ٥٠٪ من مجتمع البحث.
٢. نقص في التمويل والموارد. وينعكس ذلك سلباً على قدرة الجمعيات تلبية الضحايا وتأمين الخدمات اللازمة لها، نظراً للكلفة العالية للإجراءات القانونية والنفسية والطبية. وقد ذكرت هذه الصعوبة ٤ جمعيات، أي بنسبة ٢٥٪ من مجتمع البحث.
٣. تجاوب بعض الجمعيات مع بعضها إما بطيء أو منعدم فيما يتعلق بالإحالة، أو بطلب الدعم. وقد ذكرت ٤ جمعيات هذه المشكلة أي بنسبة ٢٥٪ من مجتمع البحث.
٤. نقص للعاملين في الجمعيات في متابعة الضغوطات النفسية. وترتبط هذه الصعوبة بالنقطة رقم ٢. وذكرت جمعيتان هذه الصعوبة.
٥. عدم قدرة القوانين والإجراءات الأمنية على تأمين الردع الكافي للمعتدي، وعدم الاستجابة السريعة للأجهزة الأمنية والقضائية فيما يتعلق بهذا الشأن. وترتبط النقطة الأولى بهذه الصعوبة التي ذكرتها جمعيتان.
٦. تعدي العاملين في بعض الجمعيات على أدوار بعضهم. فمثلاً يحاول المستمع في بعض الأحيان أن يلعب دور المعالج النفسي، في حين لا يكون قد حظي بالتدريب والتخصص اللازم للقيام بذلك. وقد عبرت جمعية واحدة عن هذه الصعوبة.

أهم الخلاصات والتوصيات

إنّ موضوع البحث، المتعلق بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، تبيّن لنا أنّه مشكلة واسعة الانتشار، وتكمن خطورتها في أثارها السلبية على الضحية. وقد برهنا في قسم الصعوبات التي تواجهها النساء أنّ انعكاسات العنف الجنسي على المرأة تأثيره كتأثير كرة الثلج، ولا يمكن إيقافه ما لم تحصل الضحية على مساعدة مناسبة من الجمعيات التي تعمل من أجل مسانبتها.

وعلى الرغم من دراستنا هذه، لم تعطينا أرقام واضحة على مدى انتشار ظاهرة العنف ونسبة النساء المعرضات للعنف سنوياً، وإذا كان العنف الجنسي منتشراً أكثر من غيره. إلا أننا استنتجنا من أجوبة الجمعيات المباشرة وغير المباشرة على أسئلتنا المتعلقة بنسبة النساء المعرضات لعنف جنسي من عدد الحالات التي تتوافد اليهم، على انتشار كبير وخفي لهذه الظاهرة. فبعض الجمعيات عبرت عن توافد يومي لنساء معنفات إليها. أما البعض الآخر، فقدراً أن نسبة النساء المعنفات اللواتي يلجأن للمساعدة تتراوح بين الـ ١٠٪ والـ ٤٠٪ من مجمل الحالات السنوية مع ميل نحو النسبة العليا. وقد تترجمت هذه النسب إلى عدد سنوي وصل إلى حوالي ٦٠٠ حالة عنف جنسي من أصل ١٦٦٠ حالة وفدت إلى إحدى الجمعيات النسائية في عام ٢٠١٥.

وبرأينا هذه الأرقام لا تمثل حجم واقع انتشار هذه الآفة، وذلك للصعوبات التي تواجه الحالة، والتي تمنع الكثير من النساء من اللجوء لطلب المساعدة. وقد تسهم هذه الصعوبات بتخفيض الأرقام الفعلية في أي إحصاء شامل إن وجد.

وهنا نطرح تساؤلين:

١. يقابل هذه الأعداد من الناجيات، عدد قد لا يُستهان به من المعنفين. فهل يتم العمل فعلياً على هذا الطرف من المشكل؟ ما هي هوية هؤلاء المعنفين؟ هل هم ذكور؟ ماذا يفعل المجتمع المدني وكيف تعمل الحكومة للحد من أعمالهم؟

٢. هل هنالك اكتفاء أو توازن بين عدد الجمعيات وأعداد النساء المعنفات في لبنان؟ هل عدد الجمعيات كافي لتغطية كل حالات النساء المعرضة لعنف في لبنان.

ثم انتقلنا في دراستنا من وضع الضحايا إلى واقع تعامل الجمعيات معهن ومع مشكلة العنف الموجه حسب الجندر فأظهرت لنا هذه الدراسة عدة نقاط:

١. فيما يتعلق بتنظيم عمل الجمعيات، بدا لنا أنّ الجمعيات المشاركة في الدراسة اهتمت وأولت أهمية لهذا الشأن. فالأهداف العامة لهذه الجمعيات متشابهة: دعم المرأة وإنصافها اجتماعياً، ومكافحة آفة العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي. ولتحقيق أهدافها أوجدت كل جمعية آلية عمل ممنهجة ومنظمة مبنية على فرق عمل واضحة الهيكلية، من أجل إدارة الحالات بشكل عملائي وفعال. كذلك عمدت أغلب الجمعيات المشاركة على التركيز على جانب محدد في عملها في مساعدة ودعم النساء نفسياً اجتماعياً وقانونياً.

٢. فيما يتعلق بإدارة الحالة، رأينا طابع عام إيجابي انبنى على عمل ميداني فعلي من أجل الوصول إلى أكبر عدد من النساء ومساعدتهن. تبلور لنا ذلك بشكل أساسي بسبب التواصل المتنوعة التي أوجدتها الجمعيات من أجل تسهيل الخطوة الأولى لمساعدة النساء. أما فيما يلي هذه الخطوة فرأينا أن هنالك متابعة ومساندة للناجيات طيلة فترة لجؤهن إلى الجمعية. وأغلب هذه الجمعيات أوجدت ملفات خاصة لمتابعة الحالات، أما البعض منها لم يعتمد التوثيق. ولأن التوثيق الممنهج أساسي في متابعة تطور الضحية ولأنه مصدر مهم للبيانات التي تستخدم في الدراسات، أملنا أن يكون متبوع من الجميع دون استثناء.

وتشمل أيضاً إدارة الحالة أوضاع العاملين في ذلك. حيث إن أغلب الجمعيات تستثمر في تطوير وتدريب طواقمها. أما التفريغ فلم يكن شاملاً، وهذا برأينا يجب أن يتم التركيز عليه وترسيخه كأساس في إدارة الحالة.

ولاحظنا أنه يتم التركيز في عمل بعض الجمعيات على الشق الاجتماعي أكثر من الشق النفسي. ظهر لنا ذلك في توزيع اختصاص فريق العمل، حيث إن المساعد الاجتماعي طغى على سائر الأدوار لاسيما الاستشاري والمعالج النفسي. ولأن لا يمكن فصل الاجتماعي عن النفسي لذلك وجب إعادة النظر بتوزيع الأدوار.

التنسيق بين الجمعيات يمكن شمله مع إدارة الحالة؛ لكن سنتحدث عنه على حدة، لاتضح عدة نقاط لنا. أولاً: رأينا أن التنسيق هو نقطة ارتكاز في استراتيجيات عمل أغلب الجمعيات. فقد تم اعتماده بشكل تكاملي لتأمين حاجات الحالة عند تعذر ذلك لدى الجمعية التي تلقت الحالة وسد الثغرات. إلا أننا لم نستطع أن نتلمس تنسيق شامل بين كل الجمعيات على الرغم من أنّ الأهداف لعلها تكون واحدة. وتبلور ذلك بالموقف السلبي الذي اتخذته حوالي ربع مجتمع البحث من هذه الدراسة.

وهذا قد يحمل في طياته، من خلال معرفتنا لواقع علاقة الجمعيات ببعضها، تنافس على البروز أو التمرکز في مجال العمل الإنساني سيما في ما يتعلق بموضوع التمويل. لا بدّ أن ينعكس ذلك سلباً على أداء الجمعيات العاملة في معالجة مشكلة العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وتحقيق أهدافها المشتركة.

في الشق القانوني، اتفق الجميع على أن القوانين اللبنانية غير عادلة بحق النساء حتى بعد أن تم تعديل بعضها. فهي لا تزال مجحفة بحق المرأة ولا تزال غير مشجعة للنساء من أجل الوقوف بوجه جلاديهن. وهنا تمّ اقتراح تعديل هذه القوانين.

أخيراً لاحظنا أن العمل النسائي لا يزال يعتمد على نضال المرأة وقلماً يشمل الرجل. وهذا بديهي! إلا أننا نامل هنا أن نسلط الضوء على بعد قلماً تمّ النظر به.

لا يزال العمل في مناهضة العنف ضد المرأة يحمل في طياته صراعاً كلاسيكياً بين المرأة (الضحية) والرجل (الجلاد). ولذلك أثر سلبي على مكافحة هذا المشكل.

ولا نريد أن نعمم هنا، ولكن لا يزال الرجل وفي أغلب الأحيان متمسكاً بالواقع الذكوري للمجتمع من أجل نصرته، فلا يفكر بواقع وحقوق النساء. أما النساء، فهن لا يزلن ينظرن إلى الرجل كمعنف، وبذلك تعميم.

وقد ينعكس ذلك على انغلاق تجاه الرجل من أجل تحقيق عدالة اجتماعية. وتظهر في بعض الأحيان مواقف فيها فائدة للمرأة لإبقاء هذا الصراع من أجل الامتثال بجلادها والسماح لنفسها استعادة القوة التي سلبها إياها الرجل بالعنف.

الاستمارة

إستطلاع عام حول العنف الجنسي في لبنان مع المنظمات المعنية في هذا المجال
معلومات عن المؤسسة/الجمعية/المركز:

- الإسم :
- . تاريخ التأسيس :
- . العنوان :
- . المركز الرئيسي :
- . الفروع :

معلومات عن طريقة التعاطي مع أشخاص تعرضوا للعنف الجنسي:

١. كيف يتواصل هؤلاء الأشخاص مع مؤسستكم؟ (بشكل طارئ؛ عبر موعد مسبق مع شخص مسؤول؛.....)
٢. من هو الشخص المكلف من قبلكم الذي لتلقي هذا النوع من الشكاوى؟ كيف ومع من تتم المتابعة؟
٣. أين تتم مقابلة / معاينة هؤلاء الأشخاص؟

مكان عام غرفة خاصة مكان غير مخصص

غير ذلك:

٤. هل يوجد ملفات خاصة / نماذج لمثل هذه الحالات؟

نعم كلا

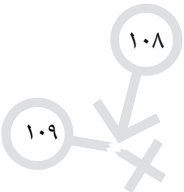
٥. ما هي الآلية المتبعة للمحافظة على سرية الملف؟ (بحال نعم على السؤال ٤)

نظام إلكتروني أرقام خاصة

غير ذلك:

٦. هل يوجد فريق عمل خاص للتعاطي مع هذه الحالات؟ وما هي الخلفية العلمية أو إختصاص الأفراد المعنيين؟

نعم كلا



اختصاص افراد فريق العمل : (اذا كان الجواب نعم)

- مساعد(ة) اجتماعي(ة) استشاري(ة) نفسي(ة)
- معالج(ة) نفسي(ة) مستمع(ة)
- مدرب(ة) طبيب(ة) نفسي(ة)

٧. هل الفريق الذي يتعاطى مع هذه الحالات يتلقى دورات تدريبية بهذا الخصوص؟

- نعم بشكل مستمر بشكل متباعد كلا

كيف يتم ذلك؟ (بحال نعم)

معلومات عن حالات العنف الجنسي:

٨. ما هي أنواع العنف الجنسي الأكثر مصادفة في مركزكم؟ وما هو السبب بتقديركم؟

- تحرّش اعتداء جنسي على الأطفال (Pedophilia)
- سفاح المحارم (Incest) اغتصاب زوجي
- اغتصاب غير ذلك (حدّد)

السبب :

٩. ما هي النسبة المقدرة لعدد الحالات؛ شهرياً؛ سنوياً....؟

معلومات عن آلية متابعة الناجين من حالات عنف جنسي:

١٠. هل يوجد برنامج لمتابعة الناجين؟ نعم كلا

ما هو؟ (إذا كان الجواب نعم)

١١. ما هي الفترة الزمنية التقديرية التي تستمر خلالها المتابعة؟
١٢. ما هي العواقب التي تواجه المركز خلال المتابعة؟
١٣. ما هي العواقب التي تواجه الناجين خلال المتابعة؟
١٤. هل يتم متابعة العاملين في مجال مناهضة العنف من حيث ادارة الضغوطات التي تواجههم في عملهم؟

كلا

نعم

كيف يتم ذلك؟ (بحال نعم)

معلومات في مجال التنسيق:

١٥. هل تنسقون مع جمعيات اخرى في موضوع الإحالة؟

كلا

نعم

في أي مجال وكيف يتم التنسيق؟ (إذا كان الجواب نعم)

١٦. هل لديكم مستشار قانوني يتابع الشق القانوني لحالات العنف؟

كلا

نعم

أسئلة إضافية:

١٧. ما هي الحلول المقترحة لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص الذين تعرضوا لعنف جنسي؟
١٨. كيف تعتقدون أنكم تدعمون النساء المعرضات للعنف الجنسي من خلال الخدمات التي تقدمونها؟
١٩. من تقترحون من جمعيات لإجراء مثل هذا الإستطلاع معه؟

